هذه تقريرات شريفة * وتدقيقات منيفة * تأليف
العمدة الفاضل * والجهبذ الكامل * خاتمة
المحققين بلا دفاع * وقدوة المدققين بلا نزاع
* العالم العامل * والورع الزاهد
العادل * الشيخ محمد الانبابى
الشافعى حفظه الله وابقاه على
حاشية ابى النجا على شرح
الشيخ خالد الازهرى
نفعنا الله بهم
والمسلمين
اجمعين
امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيد المرسلين * سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين * اما بعد فيقول الفقير محمد الانبابى ذو التقصير * غفر الله ذنوبه وجبر خاطره الكسير * هذه تقريرات شريفه * وتحقيقات منيفه * على حاشية السيد محمد ابى النجا الماهر الماجد * التى الفها على شرح العالم العلامة الشيخ خالد * التقطتها من كلام السادة السابقين * وضممت اليها امورا فتح بها رب العالمين * وقد شرعت فيما قصدت * بعون من عليه اعتمدت * (قوله الجار والمجرور متعلق) معنى كون الجار متعلقا بالعامل انه مرتبط به من حيث انه يوصل معناه على الوجه الذى يقتضيه ذلك الحرف للمعمول وهو التعدية العامة لجميع حروف الجر ثم قيل معنى انها حروف جرانها تجر معانى الافعال للاسماء والانسب بشمول الزوائد ابقاء الجر على ظاهره ومعنى كون المجرور متعلقا بالعامل انه مرتبط به من حيث وصول معنى العامل على الوجه السابق اليه وانه فى محل نصب معمول له فعلم ان جعل الجار متعلقا ايضا ليس مبنيا على خصوص القول بأن المحل لمجموع الحرف ومدخوله كما قد يتوهم افاده العلامة الامير ومثل الزائد الشبيه بالزائد (قوله بمحذوف) انما حذف لكثرة الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره ولان المقصود المتعلق بالكسر بدليل قول المطول تقلا عن دلائل الاعجاز ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشئ للشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض والمقصود من الكلام اه ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن فى المقام (قوله اتفاقا) اى من اصحاب القولين بعد فلا ينافى القول بالزيادة وهو مرجوح

لانه

لانه يؤدى الى ارتكاب شئ مقصور على السماع مع تاتى غيره مع مافيه من ايهام الحشو وان
كان دخول الزوائد فى القرآن والسنة وكلام العرب لتقوية الحكم لا التوقف اصل المعنى
عليها ولذلك سميت زائدة والادب فى الكتاب والسنة ان يقال صلة كما عليه المشايخ ومواضع
الزيادة قياسا خبر ليس وما ولو تميمية على التسمح فى اضافة الخبر الى ما على القول بانها تميمية
ومحل ذلك مالم ينتقض النفى والا فلا قياسية وخبر كان المنفى نحو لم اكن باعجلهم ونقل الصبان
عن دم ان الباء زائدة فى التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه او بعينه وسكت عليه
والظاهر خلافه بل الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من زيد اى متلبسا بنفسه ومعنى الحال
يظهر فى المفهوم كما قيل فى قولهم فى حق الله قائم بنفسه او متعلق بيبدء والامر ماذكر نعم لو
اريد بزيادتها فيه صحة التوكيد بدونها الصح لكن هذا لا يفيد زيادتها الوجى بها زيادة
اصطلاحية كما نبه عليه بعض الفضلاء وظاهر تقديره للمتعلق ابتدائى او أبتدئ ان الباء غير
قسمية لان جعلها قسمية والمقسم به الاسم او الذات يؤدى الى تقدير مقسم عليه مراد تحقيقه
بالقسم وفى تقديره كلفة وارتكاب خلاف المقصود واما جعل المقسم عليه نحو يقول فى كلام
شارحنا فيرد عليه التزامهم اللام واحدى النونين فى الفعل الواقع بعد القسم اذا كان مضارعا
مثبتا نحو لتبيننه للناس على ما افاده السمين (**قوله** اى ابتدائى) اى مثلا والا فالاسم صادق
بنحو كائن لان للاسم صورا لانه اما ان يكون خاصا او عاما مقدما او مؤخرا مبتدا او خبرا وكذا يقال
فى قوله اى ابتدئ لان للفعل صورا لانه اما ان يكون خاصا او عاما مقدما او مؤخرا وكان
الاولى له ابدال ابتدائى وابتدئ بتأليفى واؤلف ليكون فيه اشارة الى ان الاولى تقديره خاصا
فعند البصريين لك ان تجعل المتعلق اما المبتدا فيكون الظرف لغوا ومحل المجرور نصب به
على المفعولية والخبر محذوف كالمبتدا واما الخبر فيكون الظرف مستقرا ومحل المجرور نصب
به على المفعولية ايضا وبعضهم جعل مجموع الجار والمجرور على هذا الاحتمال محل رفع
باعتبار وقوعه موقع الخبر ونيابته عنه ظاهرا او الخبر على هذا ايضا محذوف كالمبتدا ان قلت
هل يصح ان يكون لمجموع الجار والمجرور محل رفع على الاحتمال الاول باعتبار وقوعه
موقع المبتدا ونيابته عنه ظاهرا قياسا على ماقاله ذلك البعض بناء على الاحتمال الثانى قلنا
لا يصح كما افاده العلامة الامير لان الخبر يكون جملة وغيرها و يكثر وقوع الجار والمجرور
والظرف موقعه فساغ ادعاء الخبرية الصورية لمجموع الجار والمجرور وانه فى محل رفع
بالاعتبار السابق بخلاف المبتدا لانه انما يكون مفردا عاريا عن العوامل اللفظية واما نحو
بحسبك درهم فالمبتدا فيه هو مدخول الباء الزائدة فحينئذ لم يسغ ادعاء الابتدائية الصورية
لمجموع الجار والمجرور وانه فى محل رفع بالاعتبار السابق ثم انه ينبنى على الاحتمالين ان
حذف المتعلق واجب على الثانى لعمومه دون الاول هذا ان جرينا على القول بان الخبر هو
المتعلق واما ان جرينا على القول الثانى وهو ان الخبر نفس الجار والمجرور كان محل مجموعهما
رفعا على الخبرية للمصدر وكان المحذوف المبتدا فقط وانما كان المحل على هذا لمجموع الجار

والمجرور لانه الواقع موقع المتعلق وقولهم لامحل للحرف اى وحده واما ان جر بنا على القول
الثالث وهو ان الخبر مجموع المتعلق المحذوف والمتعلق المذكور فمحل المجرور نصب على
المفعولية بالمتعلق ولامحل لمجموع الجار والمجرور لانه جزء الخبر على هذا القول وجزء ماله محل
لامحل له باعتبار محل كله فاستفيد من هذا توضيح ماقاله الخادمى ان المحل فى الظرف اللغو
للمجرور فقط وفى المستقر من جهة قيامه مقام عامله لمجموع الجار والمجرور ومن جهة تعلقه
بعامله للمجرور فقط اه (قوله والكوفيون فعلا) قال ابن هشام فى المغنى وهو المشهور فى
التفاسير والاعاريب ثم ان الاولى تقديره فعلا لانه الاصل فى العمل خاصا لان كل شارع فى شئ
يضمر ما جعل التسمية مبدأ له موخرا ليفيد الاختصاص والاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن
باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات و باسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
والاهتمام بالمقدم لان البلغاء يقدمون الذى شأنه اهم وهم ببيانه اعنى وللرد عليهم (فان قلت)
اذا كان الاولى تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى اقرا باسم ربك قدم فيه الفعل والحال
ان كلام الله تعالى احق برعاية ماتطلب رعايته (قلت) اجيب عن ذلك بوجوه الاول ان
الاهم فيه القراءة لان أول ما انزل اقرأ الى قوله مالم يعلم على ماصرح به الكشاف فى اول
سورة المدثر رواية عن الزهرى فكان الامر بالقراءة اهم من باسم ربك ولاضير ان تكون
القراءة بمعونة المقام اهم من ذكر الله الذى هو اهم فى نفسه لما اشتهر ان الأهمية العرضية
مقدمة على الأهمية الذاتية وهذا الجواب للزمخشرى فى الكشاف الثانى ان باسم ربك
مفعول به لاقرأ الثانى واقرأ الاول منزل منزلة اللازم فمعناه اوجد القراءة كما يقال فلان
يعطى اى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بمعطى وحينئذ فالباء فى بسم ربك زائدة للدلالة
على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام وهو بكسر الخاء الزمام وهذا
الجواب هو مافهمه التفتازانى من كلام المفتاح الثالث ان باسم ربك متعلق باقرأ الثانى
على ان الباء للاستعانة او الملابسة واما اقرأ الاول فهو مقطوع فيه النظر عن التعلق
بالمقروء به واما المقروء فهو مقطوع النظر عن التعلق به بالنسبة لكل من اقرأ الاول واقرأ
الثانى وذلك لان القراءة تتعلق بذاتها بمقروء وبواسطة الباء امر يستعان به او يتلبس به
فكما يمكن قطع النظر عن التعلق بالمقروء يمكن قطع النظر عن التعلق بالمقروء به وهذا
الجواب هو مافهمه السيد الشريف من كلام المفتاح وناقشه عبد الحكيم بان قطع
النظر عن التعلق بالمقروء هو وجه لان النسبة الى المفعول به بلا واسطة ماخوذة فى مفهوم
الفعل المتعدى بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست داخلة فى مفهومه فلا معنى
لقطع النظر عن تعلقه به اللهم الا ان يراد به عدم ذكره الرابع ما اختاره التفتازانى من
ان اقرأ الاول والثانى كلاهما منزل منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها او المفعول
محذوف فى كليهما اى اقرأ القرآن والباء للاستعانة او للملابسة متعلقة باقرأ الثانى ومتعلق
اقرأ الاول محذوف او مذكور هو بسم الله بناء على ماهو الصحيح من كون البسملة من السورة

ثم انه يرد على ما عدا الجواب الاول امران الاول ان التقديم يفيد التخصيص والتخصيص موقوف على العلم باصل القراءة وليس كذلك لانه أول ما انزل الثانى ان المخاطب هو النبى عليه الصلاة والسلام ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوده القصر والجواب عنهما كما افاده عبد الحكيم تبعا للسعدان التخصيص منظور فيه لاعتقاد المشركين وهم يعلمون القراءة ومجوزون للبدء بغير اسمه تعالى ثم انه يرد ايضا على الثالث والرابع انه اذا كان الفعلان منزلين منزلة اللازم كما فهما اوحذف مفعولاهما كما فى الرابع لزم طلب القراءة بدون المقروء وذا محال فانا ان يقال بوقوع التكليف بالمحال كما هو مذهب بعض الاشعرية او بتأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر انه طلب للقراءة فى الحال بدليل جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما انا بقارئ ثلاث مرات (**قوله** قيل ويلزم الخ) هذا الايراد وجوابه منهما مبنى على ظاهر كلامه من انه متعلق بالمبتدأ اما اذا علق بكائن فلا يرد سواء جعلنا الخبر هو المحذوف او هو مع المذكور لان اسم الفاعل يعمل محذوفا واما اذا كان الخبر نفس الجار والمجرور فلا يرد ايضا لان المصدر الواقع مبتدا له جهتان جهة مصدرية وبها يرفع الفاعل وينصب المفعول وجهة مبتدئية وبها يعمل فى الخبر ونائبه وعدم عمله محذوفا من الجهة الاولى اما من الجهة الثانية فيعمل محذوفا كما يعمل مذكورا (**قوله** ويجاب بان عمل المصدر الخ) توضيحه ان الظرف وعديله لتساهلهم فيهما يكتفى فيهما باى عامل ولو ضعيفا واما المفعول والفاعل فلعدم تساهلهم فيهما لا يعمل فيهما الا شئ قوى فى العمل ولما كان المصدر مشتملا على الحدث من اشتمال الدال على المدلول اكتفوا بما فيه من الحدث فى عمله فى الظرف وعديله ولما كان ما فيه من الحدث لا يفيده قوة على العمل فى الفاعل والمفعول احتاجوا الى الحاقه بشئ قوى فى العمل وليس الا الفعل بجامع الاتحاد فى الحدث والمادة فظهر من هذا ان عمل المصدر فى الظرف وعديله ليس بطريق الحمل على الفعل بل لامر ذاتى فيه وهو الحدث فكان عمله فيهما بطريق الاصالة فلذلك عمل المصدر فيهما محذوفا لان الحذف لا يجوز الا فيما هو اصل فى العمل وان عمل المصدر فى الفاعل والمفعول انما هو بطريق الحمل على الفعل فكان عمله فيهما بطريق الفرعية لا الاصالة فلذلك لا يعمل المصدر فيهما محذوفا لان الفرع لا يتصرف فيه بالحذف وان كان قويا من حيث العمل فمدار الحذف على الاصالة ومدار العمل فى القوى على قوة العمل لا الاصالة فمدارهما مختلف لكن يرد على هذا الجواب ان اسم الفاعل يعمل محذوفا حتى فى المفعول مع كون عمله بطريق الحمل على الفعل وقد يقال لا يراد لانه لما اشبه الفعل مشابهة تامة فى الدلالة على الحدث وفى الاتحاد فى المادة والهيئة والاشتمال على النسبة وان كانت ناقصة والاشتقاق بخلاف المصدر ولذلك كانت شروط عمل المصدر اكثر من شروط عمل اسم الفاعل كان كأنه اصل فعمل محذوفا ونكتة التعبير عن الحدث بالرائحة الاشارة الى ضعفه فى العمل وضعف المعمول فيه كما يقال هذا الشئ يكفيه رائحة هذا الشئ و بتقرير العبارة بهذا

الوجه اندفع ما يرد من ان ظاهر الجواب ان العمل بما فيه من رائحة الفعل اقوى من عمله بالحمل واذا كان كذلك فكيف يكون العمل بالطريق الاول انما هو في الظرف وعديله وبالطريق الثاني انما هو في الفاعل والمفعول لانه يلزم عمل الضعيف في القوى والقوى في الضعيف وهو خلاف المعقول وأيضا لا وجه للتعبير عن الحدث بالرائحة ونص بعضهم على ان عمل المصدر في الفاعل يكفيه رائحة الفعل لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فعلى هذا يكون المحترز عنه بقول المحشي والظرف وعديله انما هو المفعول فقط واما الفاعل فهو كالظرف وعديله ويحتمل ان معنى الجواب ان الظرف وعديله لما اكتفوا في العمل فيهما برائحة الفعل فقد تساهلوا فيهما في ذلك فيتساهل فيهما أيضا بعمل العامل محذوفا لانفتاح باب التساهل فيهما بخلاف ما لو كان العمل بطريق الحمل لانه لو كان بذلك لكان تشديدا فيهما فليشدد فيهما ايضا بعدم عمل المحذوف فيهما فيكون هذا الجواب عين الجواب الآخر الذي يذكرونه في مثل هذا المقام وهو التساهل في الظرف وعديله كذا ظهر والله أعلم بحقيقة الحال ووجه تساهلهم وتوسعهم فيهما كما في الرضي ان كل شئ من المحدثات لا بد ان يكون في زمان أو مكان فصار الظرف مع كل شئ كقريبه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا يدخل الاجنبي وأجرى الجار والمجرور مجراه في ذلك للمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والمجرور محتاج الى الفعل او ما في معناه كاحتياج الظرف واعلم ان ابن مالك جوز اعمال المصدر محذوفا واطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه كما نقله عنه المحقق في حاشية الاشموني في باب المفعول معه وعلى هذا فلا ايراد (قوله والجار له المضاف) هذا مذهب الجمهور وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوى (قوله بدل) اى أو عطف بيان (قوله اذ لا يتقدم البدل) أى او عطف البيان (قوله على النعت) أى نعت المبدل منه أو المبين والاولى ومتقدم على النعت على كل حال (قوله مبنيان في البناء شئ اذ نص شيخ الاسلام على انه يصح كونه نعتا على القول بانه علم نظرا لاصله (قوله علم) أى بالغلبة (قوله او صفة) مراده بها ما قابل الجامد لا النعت الاصطلاحي لئلا يلزم بناء الشئ على نفسه واعلم انه يجوز قطع كل من النعت والبدل وعطف البيان فلا تتعين التبعية ولا مانع من كون الرحيم توكيدا للرحمن بناء على ترادفهما ونكته ترغيب العباد في التخلق بالرحمة وتقوية رجائهم رحمته لكن تركه المحشي لسكونه بعيدا (قوله في غير البدل) وهو النعت وعطف البيان والتوكيد (قوله بما جر المتبوع) وهو هنا المضاف او الاضافة أو الحرف المنوى وقوله او بنفس التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب فتحته قولان ففي العامل هنا اقوال خمسة (قوله بما ثل للعامل في المتبوع) قد علمت ان العامل في المتبوع فيه اقوال ثلاثة فيكون المماثل فيه اقوال ثلاثة ايضا (قوله على الاصح) مقابله ان العامل هو العامل في المتبوع قيل اصالة وقيل نيابة عن المقدر فهذان قولان مضروبان في الاقوال الثلاثة التي في عامل المتبوع فيكون حاصل

الضرب ست صور تضم للثلاثة السابقة فيكون المجموع تسعة قال السيوطى ولو قيل العامل فى جميع التوابع هو المتبوع لكان له شواهد (قوله ولذلك اظهروا الاعراب الخ) اى ولاجل عدم استثقال الضمة على الواو الساكن ماقبلها اظهروا الاعراب الخ واعترض بان هذا التعليل وهو عدم استثقال الضمة على الواو الساكن ماقبلها أخص من المدعى وهو اظهار الاعراب الشامل للضمة والفتحة والكسرة على الواو والياء الساكن ماقبلهما وانما يكون مناسبا للمدعى لو قال واعترض بان الحركة لا تستثقل على حرف العلة اذا سكن ماقبله ويجاب بان هذا الاخص منتج لما ذكر من حيث مساواة الكسرة للضمة والياء للواو واذ لا فرق (قوله واجيب عن ذلك بان حكمة ثقل الضمة الخ) هذا الجواب غير ظاهر لان الجواب عن الاعتراض الوارد على الشئ يبقى ذلك الشئ ويزيل ما ورد عليه وهذا الجواب افاد عدم صحة التعليل بالاستثقال لانه صححه ودفع ماورد عليه بل هذا الجواب تصريف آخر فيكون اعلال المضارع على هذا ليس اصلا مستقلا بنفسه بخلافه على التصريف الاول فكان الاولى له ان يجيب بان هناك فرقا بين يقول وبين دلووظبى بان كلا منهما اسم وهو خفيف ويقول فعل وهو ثقيل ولا يلزم من عدم استثقال الحركة على الواو والياء عند سكون ماقبلهما فى الاسم لخفته عدم استثقالها فى الفعل لثقله وأيضا الحركة التى على الواو فى يقول حركة بنية وهى ثقيلة لعدم تغيرها والحركة التى على الواو والياء فى دلووظبى حركة اعراب وهى خفيفة لتغيرها بتغير العامل والتغير موجب للخفة فقد علمت انه قياس مع الفارق ويمكن الجواب عن المحشى بان التصريف الاول اشتمل على سبب ومسبب فالمسبب قوله فنقلت الى ماقبلها والسبب هو قوله استثقلت الضمة على الواو فكانه قال نقلت الضمة الى ماقبل الواو بسبب استثقالها عليها ومحصل اعتراضه ان الضمة لا تستثقل على الواو فيبطل السبب فلزم ان النقل لغير سبب وحكمة ومحصل جوابه انه لا يلزم ذلك لوجود سبب آخر هو المشاكلة (قوله فان قلت هى فى الماضى الخ) ان كان هذا السائل فهم ان المجيب اراد التشاكل فى يقول وقال بحسب استعمالهما لا يصح هذا السؤال لان المناسبة المراد تحصيلها بين الفعلين انما هى الاستعمالية وان فهم السائل ان المجيب اراد التشاكل بين الفعلين بالنظر لحال يقول الاستعمالى وحال قال الاصلى كان كلام السائل صحيحا لكن لا يصح الجواب بقوله اجيب الخ لانه لا يزيل السؤال ولا يصح الجواب مع ان حق الجواب تصحيح الاصل وازالة ماورد عليه وأيضا يقتضى ان تحريك يقول ليس تدريبيا ويمكن اختيار الشق الاول وتصحيح السؤال بان معناه هلا حركتم يقول وجعلتموه مشاكلا للماضى بالنظر لأصله لان مراعاة الاصل اقوى فهو الاحق بالتشاكل ومحصل جوابه ان أصل الماضى وهو التحرك لا يعتبر ولا يعول عليه لانه اعتبر لاجل التدريب والتعليم فكان ليس أحق بالتشاكل بل الاحق بالتشاكل هو حاله الاستعمالى وحيثما كان التحرك فى الماضى تدريبيا كان فى المضارع كذلك اذ لا فرق فهو معلوم بطريق المقايسة فحينئذ يندفع ايهام انه

ليس فى المضارع تدريبا ولك جواب آخر غير ما أجاب به المحشى عن هذا السؤال بأن تسكين المضارع اقوى فى التشاكل لانه يكون مشاكلا للماضى بحسب الاستعمال فيهما وبحسب الاصل فيهما بخلافه على ما قاله السائل ويمكن اختيار الشق الثانى أيضا ويصح الجواب بان معناه ان فهم السائل ان المجيب اراد التشاكل بين الفعلين بالنظر لحال يقول الاستعمالى وحال قال الاصلى غير صحيح بل الذى اراده المجيب هو التشاكل بين الفعلين بحسب استعمالهما واما حال قال الاصلى لا ينظر اليه ولا يعول عليه اذ لم تنطق به العرب بل هو تدريب وتعليم للمبتدى فتدبر لئلا تزل قدمك (**قوله** وتعبير المصنف بالمضارع الخ) الاولى ابدال المصنف بالشارح ثم بعد ذلك ينافى هذا الاشعار ظاهر قوله فيما يأتى عملته للصغار فانه يشعر بحصول التأليف بالفعل وانقضائه الا ان يقال المراد اردت عمله وانما عبر المحشى بيشعر لاحتمال ان تكون الخطبة متأخرة عن التأليف وعبر عن الماضى بالمضارع لحكاية الحال الماضية وهى ان تفرض ما وقع فى الماضى كأنه واقع الآن استحضارا للصورة العجيبة ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر قوله عملته للصغار (**قوله** والمراد به هنا الانسان الخ) انما عبر بالمراد لأن للعبد اطلاقات ربما يتبادر منها غير هذا ثم ان كان هذا المراد معنى حقيقيا كان قوله لانه مملوك لبارئه بيانا لوجه اتصاف كل انسان بالعبد وان كان معنى مجازيا أى ان اطلاقه على الحر مجازا بجامع ان كلا من الحر والرقيق مملوك ولو للخالق كان قوله لانه مملوك لبارئه بيانا لعلاقة المجاز (**قوله** وهو صفة فى الاصل الخ) معناه ان العبد فى الاصل لا يستعمل الا بالموصوف مذكورا او مقدرا نحو جاء الرجل العبد أو جاء العبد مع ملاحظة الموصوف المحذوف والمعنى جاء الرجل العبد ثم استعمل استعمال الاسماء الجامدة بان قطع النظر عن موصوفه فيقال جاء العبد من غير ملاحظة موصوف كما يقال جاء زيد (**قوله** فصار من الاسماء التى غلب عليها الاستعمال) لعل الاولى فصار من الصفات التى غلب عليها استعمال الاسماء الا أن يقال المعنى فصار من الاسماء الغالبة اسميتها فى الاستعمال لا من الاسماء الاصلية اسميتها فى الاستعمال (**قوله** والمراد بالعبد هنا المتعبد الخ) هذا مراد زائد على المراد السابق فالمقصود من المراد السابق مطلق ذات حيوان ناطق ولو الاخصوص الرقيق والمقصود من هذا المراد بيان ان المراد من العبد من حيث الوصفية انما هو الخضوع والتذلل لا غاية الخضوع والتذلل فافاد بالمراد الاول الذات وافاد بالمراد الثانى صفة زائدة على الذات (**قوله** التى هى التذلل الخ) هذا ينافى ظاهر ما سبق من قوله لانه مملوك لبارئه لانه يفيد ان العبودية هى المملوكية ويمكن الجواب بان للعبودية اطلاقين الاول المملوكية والثانى التذلل ويحتمل ان أحدهما معنى حقيقى والآخر معنى مجازى لازم للمعنى الحقيقى فليراجع نحو الصحاح لتعرف حقيقة الحال (**قوله** لا من العبادة الخ) أى لان غاية التذلل انما تكون للانبياء المرسلين والملائكة المقربين لا لغيرهم كالشارح ولو سلم ان تكون فى غيرهم ينبغى ان لا يحمل العبد فى عبارة الشارح على هذا المعنى الا بدليل يفيد ان الشارح متصف بهذا

عنى لو لم يوجد ولو فرض انه دل الدليل على ذلك لا ينبغى للشارح مدحة نفسه بهذه كما هو طريقة غير المحدثين قال تعالى فلا تزكوا انفسكم (قوله او كثير الفقر الخ) ومانعة خلو تجوز الجمع وارادة الثانى وحده مرجوحة لان الشارح وغيره دائم الفقر لا كثيره الموهم انه قد لا يحتاج اليه ولا يكون فقيرا فى بعض الحالات كما افاده العلامة العدوى رحمه الله ونفعنا ببركته (ان قلت) لم عبر بالفقير دون المفتقر مع انه ابلغ واصرح فى التواضع (قلت) انما لم يعبر به لانه من الافتعال الذى قد يأتى للتكسب اى المتكسب للفقر الذى ليس الفقر ثابتا له بخلاف الفقير سيما ان جعل صفة مشبهة وايضا تأسيا بقوله تعالى وانتم الفقراء فانه جمع فقير لا مفتقر كذا قيل واما قول بعضهم تأسيا بقوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير فنى نفسى منه شئ لانه فى الحقيقة ليس تأسيا بقول الله عز وجل بل تأسيا بقول اليهود لانهم قالوا ذلك لما نزل قوله تعالى من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا (نعم) لو كان معنى الآية لقد سمع الله قول الذين قالوا كلاما مؤداه ان الله فقير ونحن أغنياء لم يكن من كلام اليهود وربما يؤيد هذا قول الجلال فى هذه الآية قالوا لما نزل من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا لو كان غنيا ما استقرضنا اهفانت ترأه جعل مقولهم لو كان غنيا ما استقرضنا الا ان الله فقير ونحن أغنياء وان كان خلاف ظاهر الآية (قوله اى سيده وناصره) الاحسن هو التفسير بالسيد ليقابل العبد كما ان الغنى مقابل الفقير ففى كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق وهو الجمع بين متقابلين او اكثر (قوله فان نعت المعرفة الخ) وجه هذه القاعدة ان المقصود من نعت المعرفة التوضيح فاذا تقدم النعت كان الخروج عن هذا المقصود الى التقييد المستفاد من الحالية لو اعرب حالا مخلا بالغرض ولما كان المقصود من عطف البيان التوضيح والبدل قريب منه ولذلك يوافقه فى غالب الاحكام وان كان المقصود منه الانتقال الى الحكم لم يكن هناك خروج عن المقصود الاصلى حينئذ اعرب النعت بحسب العوامل والمنعوت عطف بيان وحمل عليه البدل لموافقته له فى غالب الاحكام وقوله ونعت النكرة الخ وجه هذه القاعدة انه لما كان المقصود من نعت النكرة التخصيص والتخصيص ملازم للتقييد او هو عينه كان منصوبا على الحال اذا تقدم لان الحال للتقييد فلم يكن هناك خروج عن المقصود الاصلى او يقال ان القاعدة الاولى مبنية على الراجح من عدم جواز كون الحال معرفة والقاعدة الثانية مبنية على مراعاة الاطراد لانه لو اعرب نعت النكرة بحسب العوامل للزم وقوعه فى بعض التراكيب مبتدا بلا مسوغ فاعرب حالا لوجود مسوغ الحالية دائما وهو تقدمه على صاحبه اذا اعرب حالا من المنعوت بحسب الاصل بخلاف ما لو اعرب بحسب العوامل وجعل المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالى الآن فى توجيه كلامهم (ثم) انه لا بد ان تقديم النعت على منعوته من نكتة وهى هنا المبادرة الى وصفه بالاوصاف المذكورة وفى قول الشاعر * لمية موحشا طلل * المبادرة الى بيان ما حصل لمنزل محبوبته بعد رحيلها وهو الايحاش وكن على بصيرة فى مثل ذلك تجد النكتة ظاهرة قال

بعض الفضلاء والظاهر ان كلا من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الاعراب بحسب العوامل فى نعت النكرة وجعلها بدلا اوعطف بيان والحالية فى نعت المعرفة على القول بمجيء الحال معرفة وان الامر دائر بحسب مايقصده المتكلم فان قصد التقييد كان المقام للحالية اوالانتقال الى الحكم اوالتوضيح كان المقام للبدلية اوالبيان (ثم) رأيت فى حاشية الاشمونى عن الدمامينى ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا اغلبى لالازم اه فتأمل ولعل ماسبق انما من التوجيه يدفعه والله اعلم (قوله بدل اوعطف بيان من خالد) يرد عليه انه سيجعل الازهرى صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل اوعطف البيان على النعت والقاعدة العكس وايضا يرد على جعله بدلا البدل من البدل وفيه خلاف فالاولى جعله صفة لخالد (قوله على انه تابع لعبد الله على انه بدل الخ) يرد عليه انه سيجعل الازهرى صفة لعبد الله فيلزم عليه تقدم البدل اوعطف البيان على النعت والقاعدة العكس (قوله والمفاعلة ليست على بابها) لك ان تقول انها على بابها وان كلا يعامل الاخر وان اختلف المعامل به فالمصنف يعامل مولاه بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن يبعده هذا امران الاول قوله بلطفه اذهو لا يكون الا من جانب الله والمتعلق يكون متأتيا فيهما نحو ضارب زيد عمرا بالحجارة فان الحجارة حصل الضرب بها من زيد وعمرو الا ان يقال المراد باللطف مايشمل الطاعة من جانب العبد اوهناك حذف الواو مع ماعطفت اودعوى ان هذا لايلزم الثانى ان اللائق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له فى جانب الله تعالى عز وجل تدبر (قوله وهذه الجملة المراد منها انشاء الخ) ويصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض منها التحدث بالنعمة حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون المراد بها الاخبار لا الانشاء (قوله واللطف التوفيق) هذا عند جمهور اهل السنة ويطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف الشئ اذا دق وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا احسن اليه فيتعدى بالباء فقوله الخفى على الثانى صفة لازمة واللطف بمعنى الملطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصصة لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ماالغير ابن العربى فيوصفان بالظهور باعتبار المتعلق وهى النعم وبالخفا باعتبار نفسهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات اونفس العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم هذا على جعل الخفى بمعنى المستتر وقال النبتيتى وانما أتى بهذا الوصف ايذانا بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم يأتيهم من حيث لا يحتسبون اهوقال بعضهم قصده الدعاء بذلك اللطف المستتر صيانة لنفاسته ان كان الخفى بمعنى المستتر او المظهر للتشرف به اذهو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبه مظهرا التظهر نعم سيده عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفى اما اسم فاعل اى خاف اواسم مفعول اى مخفى من باب رمى اذا علمت انه يصح جعله بمعنى المستتر ويصح جعله بمعنى الظاهر من اطلاق الشئ على ضده اطلاقا حقيقيا على ما قاله بعضهم فاقتصار المدابغى وعبد المعطى على تفسيره بالظاهر وتبعهما المحشى قصور تدبر

(قوله

(قوله المراد بالاجراء الدوام) المناسب الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه وقوله والاستمرار المناسب والجعل مستمرا كما عبر به النبتيتى وقوله لا الحركة المخصوصة المناسب لا الجعل متحركا تحركا مخصوصا وهذه الامور الثلاثة التى ذكرها انما تناسب الجرى لا الاجراء (قوله اللهم ادم عليه مرات الخ) اشار بذلك الى ان العبارة مقلوبة ونكتة القلب المبالغة فى قوة النعم حتى تصلح لاجراء المؤلف عليها وان فى العبارة مضافا مقدرا فالموصوف فى الحقيقة ليس هو البر بل المضاف المقدر ليصح الوصف بالجمع اذ البر مفرد لفظا لا يوصف بالجمع اوان المراد من البر مراته ليصح الوصف بالجمع ومثل هذا غير عزيز فى الكلام وقال شيخنا قوله اللهم ادم عليه مرات الخ فيه عكس لكلام الشارح اذ الضمير فيه مفعول الفعل والعوائد مجرور على وقد عكس فى الحل ذلك كما تراه ولو نبه قبل ذلك على ان عبارة الشارح مقلوبة لساغ العكس فى الحل لكن لا حاجة اليه اذ يصح ان يقال اللهم اجره اى ادمه اى اللهم اجعله دائما على عوائد البر اى مصاحبا لها من غير انقطاع لها وبعد هذا كله فيظهر ان الجرى الوقوع والحصول من قولهم جرى الامر حصل كما فى قوله

قرح الدمع جفونى وجرى * من عيونى وكفى ما قد جرى

أى حصل والاجراء الجعل جار يا وجاصلا على العوائد ويصح الكلام لكن يحتاج لتقدير الاستمرار اذ العوائد ما عاد بالفعل ولا معنى لطلب الوقوع عليها لحصولها ولعل هذا هو مراد العلامة المدابغى فيندفع اعتراض المحشى عليه بقوله ولا حاجة الخ نعم قد يقال كما قاله بعض الفضلاء ان المراد انها عوائد باعتبار عود نوعها قبل ذلك او المراد ما من شأنها ان تعود فلا حاجة الى تقدير الاستمرار اه بزيادة (قوله ويحتمل ان يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الخ) فعائدة على هذا اسم بمعنى الصلة والمعروف بخلافه على الاول فانه صفة لا اسم وقوله فالاضافة بيانية او على معنى من هذا ان اريد بالبر المبرور به اما ان ابقى على معناه المصدرى فتكون على معنى اللام (قوله بالحاء المهملة) بينه وبين الخفى الجناس اللاحق وهو اتفاق الكلمتين لفظا لا فى حرفين متباعدى المخرج كما فى قوله صدغ الحبيب وحالى * كلاهما كالليالى وثغره فى صفاء * وادمعى كاللآلى فقد اختلف الليالى واللآلى بالياء والهمزة وهما بعيدا المخرج اى ليس مخرجهما واحدا بخلاف ما اذا قرب المخرج فان الجناس يقال له الجناس المضارع كما فى قوله عز وجل ينهون عنه وينأون عنه فان الهاء والهمزة من مخرج واحد وهو الحلق (قوله والحمد) اى لغة (قوله الوصف) مصدر وصف اى ذكر الصفة جنس شامل للمعرف وغيره (قوله بالجميل) متعلق بالوصف وهو صفة مشبهة من الجمال مصدر جمل بالضم وهو وصف مخرج للوصف بقبيح فهو ذم لا حمد (قوله على الفعل الجميل الاختيارى) على للتعليل على حد ولتكبروا الله على ما هداكم وقيد فى جانب المحمود عليه بالاختيارى دون المحمود به لاشتراطهم ذلك فيه دون المحمود به فانه يكون بغير الاختيارى

أيضا ولعل وجهه ان المقصود بالحمد الثناء على المحمود ببيان صفاته الكاملة وذلك حاصل حتى بغير الاختيارى بخلاف المحمود عليه فانه العلة الباعثة على الحمد لا يبعث الا ما كان اختياريا اذ هو مناط الحمد والذم فان قلت فعلى هذا لا يسوغ المدح قلنا المدح الحامل عليه مجرد بيان كمال الممدوح لا المجازاة على المعروف ببيان المحاسن وبالجملة ان الحمد مساقه مساق المجازاة والمكافأة بخلاف المدح كذا فى بعض الحواشى (قوله حقيقة او حكما) راجع لقوله الفعل الجميل الاختيارى (قوله على وجه التعظيم) اخرج السخرية وفيه انها خارجة بقوله على الفعل الجميل الاختيارى اذ السخرية لا يكون الباعث عليها فعلا جميلا اختياريا وقد يقال انه احتراز عن الوصف بجميل لاجل فعل جميل اختيارى محبوب ذلك الوصف بسخرية (قوله ظاهرا وباطنا) المراد بالتعظيم الباطنى فى الحمد ان يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود به لكن هذا خلاف ما عليه المحققون والذى عليه المحققون ان المراد بالتعظيم الباطنى فى الحمد ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكروا المراد بالتعظيم الظاهرى ان لا يصدر من الحامد ما ينافيه ظاهرا كما قاله ع ش (قوله لا صفة) أى ولا عطف بيان ايضا لاشتراط التوافق فيه تعريفا وتنكيرا كالنعت (قوله فان اضافة اسم الفاعل لمعموله) معناه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كما هنا وان لم يعتمد تكون اضافته غير مفيدة للتعريف لان اصل ضارب زيدا ضارب زيدا فزيدا مفعول ضارب بحسب الاصل لكن بشرط الاعتماد فلما اضيف لم تفد الاضافة الا حذف التنوين ولم يحتج للاعتماد لزوال المفعولية الصريحة فقول المحشى لمعموله أى بالقوة اذ لا يكون معمولا بالفعل الا عند الاعتماد واذا كانت اضافته غير مفيدة للتعريف لم يصح جعله نعتا للمعرفة بل ولا عطف بيان لما علمت فيكون بدلا لانه يجوز ابدال النكرة من المعرفة هذا كلامه ولك تصحيح الوصفية وعطف البيان بانه يصح ان يراد به مطلق زمن أو الزمن الماضى او يراد منه الاستمرار وينظر للمضى واما ان نظر للحال أو الاستقبال كانت اضافته لفظية كما يستفاد من الصبان على الاشمونى عند قول ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل * وصفا فمن تنكيره لا يعزل

فراجعه (قوله لانه) أى لفظ رافع ليس فيه ال معناه ان اسم الفاعل اذا كان غير معتمد على نفى او استفهام او حرف نداء او موصوف او مخبر عنه لا يصح ان يعمل النصب فى المفعول الا اذا كان مقرونا بال ورافع لم يعتمد على نفى ولا استفهام ولا حرف نداء ولا مخبر عنه كما هو ظاهر ولا موصوف لما علمت انه بدل وكونه بدلا لا يكفى فى الاعتماد كما هو ظاهر كلامهم ومحصل مسألة عمل اسم الفاعل انه اذا كان مقرونا بأل عمل النصب فى المفعول مطلقا سواء كان معتمدا على واحد مما سبق ام لا وسواء كان بمعنى الماضى أولا كما قال فى الخلاصة

وان يكن صلة ال ففى المضى * وغيره اعماله قد ارتضى

واما اذا كان مجردا من ال فلا يعمل الا بشرطين كونه بمعنى الحال أو الاستقبال او الاستمرار وينظر لجانب لحدهما وكونه معتمدا على واحد مما سبق كما قال فى الخلاصة

كفعله اسم فاعل فى العمل * ان كان عن مضيه بمعزل
وولى استفهاما او حرف ندا * أو نفيا او جاء صفة او مسندا

فقد علمت من هذه القولة وما قبلها ان كون اضافة اسم الفاعل لفظية متوقف على شرط واحد وهو كونه بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار و ينظر لجانب احدهما وان عمله فى المفعول متوقف على شرطين ما تقدم والاعتماد ثم ان كلام المحشى معترض من وجوه الاول ان قوله بدل ربما يوهم تعين البدلية مع انه يصح كونه خبر مبتدا محذوف أى هو رافع فان اجبت عن هذا بان مقصوده تعين البدلية بالنسبة للوصفية اخذا من قوله لا صفة قلنا يرد عليه انه يوهم صحة كونه عطف بيان اذ الفرض حينئذ نفى كونه صفة فقط لا تعيين البدلية مع ان عطف البيان لا يصح كالنعت الثانى ان قوله لا صفة يفيد انه لا وجه لصحة الوصفية اصلا مع انه تقدم لك تصحيحها الثالث ان قوله ولا يصح نصبه الخ يفيد انه لا وجه لصحة النصب اصلا مع انه يمكن ان رافع خبر مبتدا محذوف اى هو رافع ويراد من رافع الحال او الاستقبال او الاستمرار وينظر لجانب احدهما فحينئذ يوجد الشرطان معا الاعتماد على المخبر عنه وان كان محذوفا اذا الظاهر انه لا يشترط ذكره قياسا على الموصوف الذى تعرض له ابن مالك بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف

وكونه بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار المنظور فيه لجانب احدهم وحينئذ لا يصح جزمه بالتغليط على ان هناك طريقة لا تشترط الاعتماد فى العمل نعم ان كان هذا القائل لم يعر به خبر مبتدا محذوف ولم يجر على هذه الطريقة صح تغليطه فحرر الرابع ان قوله ليس فيه الا ربما يوهم ان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا اذا اقترن بال وليس كذلك بل قد علمت ما فيه من التفصيل اذا علمت هذا علمت ان قول بعض المهمشين لك ان تقول انه للاستمرار الصادق بالحال والاستقبال فحينئذ يعمل فيصح نصب مقام مع تنوين رافع لكن يتعين ان يكون رافع حينئذ بدلا لكونه نكرة اه لا يجدى شيأ لعدم وجود شرط الاعتماد وان زعم هذا القائل انه تحقيق حيث قال فى آخرها مشتمه هذا تحقيق المقام والله أعلم بالصواب (**قوله** أى ايصال الخير) سواء كان دينيا او دنيويا والعبيد اعم من كونهم طالبين للنفع او لا بخلاف المستفيد فى السجعة بعد فانه خاص بطالب الفائدة (**قوله** الاحد عشر المعلومة) ونظمها ابن مالك فى قوله

عباد عبيد جمع عبد واعبد * اعابد معبوداء معبدة عبد
كذاك عبدان وعبدان اثبتا * كذاك العبدا وامددان شئت ان تمد

(**قوله** فراجعها فى الحاشية) قال فيها وفيه استعارة مكنية وتخييلية حيث شبههم بالطيور تشبيها مضمرا فى النفس فهذه استعارة مكنية واثبات الخفض تخييل والجناح ترشيح ويحتمل الاستعارة التمثيلية حيث شبه الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة بجامع صورة منتزعة فتأمل لكن فيه ان المناسب جعل الخفض ترشيحا واثبات الجناح تخييلا لانها اقوى

فى الاختصاص واعلم ان الخافضين صفة للمنتصبين وجعله صفة للعبيد يؤدى الى جعل السين والتاء فى المستفيد زائدتين بخلافه على الاول فانهما للطلب (قوله من المصلحة بيان لما) اى الفائدة اصطلاحا هى المصلحة التى تترتب على الفعل وقوله من حيث هو كذلك الضمير يعود على ما والحيثية للاطلاق وبينه بقوله سواء الخ يعنى ان الفائدة اعم مطلقا من الغرض المسمى بالعلة الغائية وهو ما لاجله الاقدام على الفعل فكل غرض فائدة وليس كل فائدة غرضا مثلا اذا حفر لاجل دفين فوجده كان فائدة وغرضا فان لم يجده بل وجد الماء كان فائدة فقط اه مد ابنى بعد نقله ما نقله المحشى عن الشنوانى والظاهر ان الحيثية للتقييد وقوله سواء الخ تعميم زائد والمعنى ان الفائدة هى المصلحة الملحوظة من جهة كونها مصلحة لا من جهة كون الفعل لاجلها سواء صاحب هذه الملاحظة ملاحظة ان الفعل لاجلها ام لا فالفائدة مباينة للغرض بحسب الحقيقة اذ الحيثية معتبرة فى المفهوم تجتمع معه بحسب المحل (قوله متعلق بالنحو) اى لتأوله بالمشتق وهو الطريق المشتق من الطروق والمعنى على ما سلكه المحشى الجازمين بان تسهيل طريق العلوم لمن سلكها من الله تعالى الخ وهذا مبنى على ان اضافة تسهيل للنحو من اضافة المصدر لمفعوله والنحو بمعنى الطريق ولك مسلك آخر وهو انه من اضافة المصدر لفاعله والنحو باق على معناه الاصطلاحى والى بمعنى اللام للتقوية او زائدة فى المفعول والمعنى الجازمين بان كون النحو يسهل بقية العلوم من الله لا من غيره فاقتصار المحشى على المسلك الاول لا ضرورة اليه مع مخالفته لظاهر الشائع (قوله وعلى كل فالترديد بمعنى التردد) قال شيخنا الاظهر عندى ان المراد به معناه الحقيقى الذى هو ايقاع الغير فى التردد اى ولا ترديد منهم لغيرهم ويراد بالشك قبله مطلق التردد منهم ليشمل الكلام نفى التوهم والظن من اطلاق الخاص على العام او يبقى على حقيقته ونفى ما ذكر مستفاد من الجازمين وذكر الشك وان استفيد ايضا يعطف عليه ولا ترديد ولم يقل الغير المرددين من غير احتياج لذلك للسجع تأمل اه وحينئذ فالعطف مغاير (قوله لانه القائم بهم) فيه ان الترديد بالمعنى المصدرى قائم بهم ايضا وقوله وليس المراد الخ قد علمت انه المراد (قوله امر زائد على ما حصل له فى كل وقت الخ) أى فان نعم الله لا تتناهى وقيل المراد طلب استقرار ما حصل واستمراره وقيل انه امر تعبدى لقوله صلوا عليه وسلموا تسليما لانه سبحانه وتعالى لما ابرز الروح المحمدية اوقفها بين يديه وافاض عليها كل كمال وذلك مستقر مستمر له صلى الله عليه وسلم من غير انقطاع فليس هناك كمال غير واصل اليه ولا مساو لكماله بل هو صلى الله عليه وسلم اكمل الخلق على الاطلاق افاده البنبانى (قوله ففى العبارة حذف الخ) هذا الحذف لا يتوقف عليه التركيب غاية الامر ان المعنى عليه (قوله بدل من سيدنا او عطف بيان عليه) الاولى الاقتصار على عطف البيان لان المقصود الاصلى ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقدير النسبة تبع والبدلية تستدعى العكس و يجوز ان تكون فائدة عطف البيان ههنا المدح كما ذكره الزمخشرى فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت

الحرام من ان البيت عطف بيان جيء به للمدح افاده النبتيتى والشنوانى (قوله نعم يصح ان يكون صفة نظر الاصله الخ) يلزم عليه انه حيث نظر الى اصله خرج عن التعريف الى التنكير فتفوت مطابقة النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا واعتبار الحالين اعنى ماقبل العلمية وما بعدها مما فيؤخذ من الاول الوصفية ومن الثانى التعريف اعتبار صحيح له نظائر يندفع به الاشكال (قوله من اطلاق) المحل على الحال فيه ان الكلام سيأتى انه اللفظ اى الصوت وهو قائم بالهواء فالاولى ان يقول من اطلاق اسم آلة الشئ عليه كما قالوا ذلك فى قوله تعالى اجعل لى لسان صدق اى ذكرا حسنا (قوله ويحتمل ان يراد به) الجارحة المخصوصة الخ ويحتمل أيضا ان يكون المعنى المعرب باللسان اى الجارحة الفصيح كلامها فيكون الكلام على تقدير مضاف (قوله والعموم مستفاد من المقام) اى التنصيص عليه لان ما من صيغ العموم لكنها تحتمل العهد والجنس (قوله اى مرتفعات) اى اومرفوعات (قوله وقبر حرب الخ) ظاهر البيت خبر والمقصود هنا التأسف والتحسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع اظاهر موضع المضمر فى قوله قرب قبر حرب مع ان مقتضى الظاهر ان يقول قبره دلالة على زيادة التحسر والتوجع حيث اعتنى بذكره وقفر صفة لمكان وضم لاجل الروى و يحتمل انه هو الخبر والباء فى بمكان بمعنى مع والمعنى وقبر حرب مع مكانه ومحله قفر فافاد ان محله قفر أيضا (قوله وما مثله فى الناس الخ) مانافية اما حجازية فمثل اسمها او تميمة فهو مبتدا وعلى كل فالخبر فى الناس والتقدير وما مثله كائنا او كائن فى الناس وقوله الا ملكا استثناء من حى الآتى الواقع بدلا من مثله وقوله ابوامه مبتدا ومضاف الى مضاف للضمير وقوله ابوه خبره ومضاف اليه وقوله يقاربه جملة صفة لحى والضمير المستتر له والبارز للممدوح وجملة ابوامه ابوه فى محل نصب صفة لقوله ملكا ففى هذا البيت الفصل بين المبدل منه والبدل وتقديم المستثنى على المستثنى منه والفصل بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف فكان ذلك موجبا للتعقيد المخل بالفصاحة والمقصود من هذا البيت مدح ابراهيم بن هشام المخزومى خال هشام بن عبد الملك وفيه مدح هشام أيضا والمعنى وما مثل الممدوح اى ابراهيم فى الناس حى يقاربه و يشابهه فى الفضائل الا ملكا اى رجلا اعطى الملك وهو هشام ابوام ذلك الملك ابو الممدوح فالملك ابن اخت الممدوح واوله بعضهم بلا تقديم ولا تأخير فارجع الى التلخيص وحواشيه ففيه زيادات واعلم ان كلا من الغرابة والتنافر والتعقيد يخل بالفصاحة فذكرها بعد قوله الفصيح من ذكر اللازم بعد الملزوم او الداخل فى حقيقة الشئ بعد ذكر ذلك الشئ على ما هو معلوم فى محله وكان الاولى للشارح ان ينبه على اتصاف اشرف الخلق بالبلاغة كما افاد ذلك فى الصحابة لان البلاغة فوق الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها وزيادة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مثلا اذا كان النبى صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا فى بطلان عبادته وقال له مثلا عبادتك لا تنفع كان هذا الكلام فصيحا لكن حال المشرك الانكار على دعوى بطلان عبادته وعدم نفعها فالذى يناسبه ان يقال ان عبادتك لا تنفع او ان عبادتك لهى ضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة البلاغة

دون العكس وكان الاولى له ان يذكر التجريد أيضا فى جانبه صلى الله عليه وسلم (قوله وهو نعت للآل والاصحاب) جعله نعتا للآل والاصحاب يفيد تخصيص الآل بمن له فصاحة و بلاغة وتجريد ولا يشمل بقية امة الاجابة مع ان المناسب لمقام الدعاء التعميم فالاولى جعله صفة للاصحاب فقط (قوله و يوصف بها الكلمة الخ) فيقال كلمة فصيحة اى سالمة من تنافر الحروف ومن الغرابة ومخالفة القياس وكلام فصيح اى سالم من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة كلماته وكاتب فصيح وشاعر فصيح اى ذوملكة الخ ماتقدم فى الحاشية فمن هذا تعلم ان التعريف الذى ذكره انما هو لفصاحة المتكلم فقوله بعده و يوصف بها اى بالفصاحة من حيث هى والا اشكل (قوله و يوصف بها الخ) فيقال كلام بليغ اى مطابق لمقتضى الحال ومتكلم بليغ شاعرا او كاتبا اى ذوملكة الخ مافى الحاشية فمن هذا تعلم ان المعنى الذى ذكره خاص ببلاغة المتكلم فقوله بعد ويوصف بها اى بالبلاغة من حيث هى والا اشكل ولا يقال كلمة بليغة اى مطابقة لمقتضى الحال وقال بعضهم يقال ذلك اذا الكلمة المعرفة تطابق مقامها والنكرة تطابق مقامها (قوله اى الذين تجردوا عن النقائص) المناسب للفصاحة والبلاغة ان يراد به ماهو مذكور فى البديع وهو ان ينتزع من امر ذى صفة آخر مثله فيها كما فى قوله لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم فانتزع من دار الخلد التى هى جهنم دار مثلها وجعلها فيها للمبالغة وكما فى قول الشاعر

تعدو بى الى صارخ الوغى بمستلئم

اى تجرى بى هذا الفرس الى الخائف من الحرب حالة كونى مع شخص لابس لامة الحرب يريد نفسه لكن انتزع منه شجاعا للاشارة الى كماله فى الشجاعة (قوله ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة فى مواضع عديدة على براعة الاستهلال) وهى ذكر الرفع والنصب والخفض والجزم وكذا ذكر التسهيل فانه اسم كتاب فى النحو لابن مالك وكذا ذكر النحو والاعراب والضمير فان ذكر هذه الاشياء يشعر بكون غرضه التأليف فى النحو لان براعة الاستهلال هى ان يذكر المتكلم مثلا اول غرضه مايشعر بمقصوده واما ذكر الفصاحة والغرابة والتنافر والتعقيد والبلاغة والتجريد فليس من براعة الاستهلال هنا انما هو براعة استهلال لمن يريد التصنيف فى المعانى لا فى النحو الا ان يقال لها تعلق ما با لنحو كما يعلم بالوقوف على ابوابها ثم انه قدم الرفع لتعلقه بالله ولكونه عمدة وهى اشرف بخلاف النصب ومابعده وقدم النصب على غيره لجريانه فى كل من الاسم والفعل بخلاف مابعده فانه خاص اما بالاسم او الفعل وقدم الخفض على الجزم لان الخفض مختص بالاسم الذى هو اشرف بخلاف الجزم فهو مختص بالفعل الذى هو مفضول (قوله واصل الكلام مهما يكن من شئ الخ) حله يفيد ان بعدا من معمولات الشرط وهو خلاف ما اختاره آخرا و يفيد أيضا كما قال الصبان على الاشمونى ان المضاف اليه منوى معناه لا لفظه والا لقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم الخ (قوله والاسمية) لازمة لها عبارة الشرقاوى على التحرير والاسمية لازمة للمبتدا وهى أولى مما صنعه المحشى فتغييره عبارة الشرقاوى ليس بالحسن فكان الاولى ان يقول لازمة له و يكون الضمير راجعا للمبتدا

(قوله

(**قوله** والفاء لازمة له) اى للشرط والمراد انها لازمة للشرط غالبا اى فى غالب مواضعه المحصور وهو السبعة المذكورة فى قوله

اسمية طلبية وبجامد * وبما ولن وبقد وبالتنفيس

وغير الغالب محصور أيضا وهو الماضى بغير قد وما والمضارع المثبت الخالى من التنفيس او المنفى بلا فالغالبية ليست بالنسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافى اللزوم بل بالنسبة الى المراد (**قوله** فحين تضمنت الخ) تفريعه على ما قبله غير ظاهر لان المفرع يقتضى ان امانائبة عن مهما ولم يكن والمفرع عليه وهو قوله وامانائبة عن مهما يقتضى انها لم تنب عن لكن بل عن مهما فقط ويمكن الجواب بان ما تقدم فيه حذف والتقدير وامانائبة عن مهما ولم يكن بدليل المفرع فهو قرينة على الحذف وكون امانائبة عن مهما ولم يكن هو المأخوذ من كلامهم والذى بحثه بعض المحققين انها لم تنب الا عن مهما فقط وفى كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك ونص عبارته والتزموا حذف الفعل بعدها يعنى اما والتزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها العرض العوضية اه ثم المراد بالتضمن الاقامة والمراد بالمعنى ما يعنى ويقصد لا ما قابل اللفظ فاضافته لما بعده بيانيه والكلام على تقدير مضاف اى اقيمت مقام لفظ يعنى ويقصد وذلك اللفظ الذى يعنى ويقصد هو المبتدا والشرط ويحتمل ان يراد بالمعنى المقام وتكون اضافة معنى لما بعده على معنى اللام اى حين اقيمت ووضعت اما فى مقام وموضع منسوب للمبتدا وبهذا سقط ما يقال لم يعهد تضمين الحرف معنى اسم وفعل لانه مبنى على ان المراد بالتضمين الاشراب (**قوله** لزمها ما لزمها) نص العلماء على ان لزوم الفاء لامّا كلى اى دائم وجود فى جميع المواضع ولا يقال يلزم من ية الفرع على الاصل لانا نقول لما كانت ضعيفة بالنيابة جبرت باللزوم دائما لا يقال فى كون لزوم الفاء لامّا كليا نظر لانها قد تحذف اذا دخلت على قول محذوف بقى معموله نحو فأمّا الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وفى غير ذلك لانا نقول معنى كون لزوم الفاء لامّا كليا ان الجمل بعد امّا لا تربط الا بالفاء سواء كانت مذكورة او محذوفة ومعنى غلبة اللزوم فى الشرط مع غير اما ان الفاء تربط الجمل بالشرط فى الغالب المشار اليه بقوله اسميته طلبية الخ فالفاء لا بد منها فى الغالب ولهذا اذا وجد وضع من السبعة لم تذكر فيه الفاء حكم بانها رابطة لكنها محذوفة نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها او بانه شاذ وقد لا تربط كما فى غير هذا الغالب المحصور أيضا وليس معنى كون لزوم الفاء لامّا كليا انها لا تحذف اصلا حتى يتجه هذا السؤال هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه فانه نفيس قل ان تقف عليه بهذا الوجه (**قوله** اقامة للازم الى آخره) مفعول لاجله عامله قوله لزمها والمراد بلزمها الزموها وانما كان هذا مرادا لانه الذى يظهر فيه التعليل وايضا ليتحد المفعول له والعامل فى الفاعل ثم ان قوله اقامة الخ يقتضى ان القائم مقام مهما ولم يكن هو الاسمية والفاء والكلام السابق يقتضى ان القائم مقامهما وامّا فكان الاولى ان يقول

بدل قوله اقامة الخ استدلالا على هذا التضمن بوجود اللازم وحينئذ لا يحتاج لما ذكره بعد من قوله فى الجملة على الاحتمال الاول فى كلامه ويمكن الجواب بانه لا مانع من اقامة امّا واللازم معا فقوله اقامة اى زيادة على الاقامة السابقة (ثم) بعد مدة رأيت فى كتاب احراز السعد بانجاز الوعد بمباحث اما بعد للعالم العلامة الحبر البحر الفهامة الشيخ اسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهرى ما نصه ولا يخفى ما فى المقام من التنافى التام لان ما ذكر يفيد ان القائم مقام مهما ويكن اللازم المذكور من الاسمية والفاء وما سبق يفيد ان القائم مقام ما ذكر امّا ولك التخلص بجعل الاقامة فيما مر بمعنى الحلول فى المحل وفيما ذكر بمعنى الدلالة اذ اللازم له دلالة على الملزوم اه فحمدت من له سوابغ النعم لكن المناسب له ان يقول الاحلال بدل الحلول (**قوله** لكن لما تعذر قيام الاسمية بامّا لكونها حرفا الصقوها) اى لان ما لا يدرك كله لا يترك كله واعترض ذلك بقوله تعالى فأما ان كان من المقربين واجيب بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق تقديرا (**قوله** على القول بانه من معمولات الجزاء) امّا على القول بانه من معمولات الشرط فالفاء فى موضع الشرط حقيقة اذ موضعه ما قبل الجزاء ويصدق عليها اى الفاء انها قبل الجزاء بخلافها على الاول فانه تقدم بعض الجزاء وهو بعد فلم تقع الفاء قبل الجزاء بل بعد جزء منه وهذا ليس موضع الشرط حقيقة نقله السيد الذهبى عن شيخه الدمهوجى نفعنا الله بهما لكن لا يخفاك ان هذا منظور فيه لموضع الشرط المتسع اما ان نظر لموضعه الجزئى فوضعه هو وموضع بعد على كلا القولين (**قوله** والحمل بينهما) اى المبتدا والخبر (**قوله** اثاره) اى المبتدا (**قوله** ابقاءها) اى لعلامات الشرط وظاهر كلامه انه لم يوجد من علامات الشرط الا الفاء وفيه ان التعليق موجود لان اما تفيده الا انها غير عاملة وكذا الجزاء موجود وهو قوله فهذا شرح وقد يقال ان التعليق لم يوجد من جهة عدم وجود المعلق عليه اى عدم ذكره وكذا الجزاء غير موجود لان الجزاء فى الحقيقة هو اقول المحذوف ومعنى عدم وجوده عدم ذكره لا عدم ملاحظته فتأمل (**قوله** بالتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه) هو شئ مناسب لما بعد اما كان يقال هنا الازمان كثيرة اما قبل فلا اقول هذا شرح الخ واما بعد فاقول هذا شرح الخ (**قوله** وفيه تكلف) اى تكلف تقدير المجمل وبعض المفصل (**قوله** للانتقال) اى يؤتى بها عند الانتقال وليس المعنى انها موضوعة له اذ هى امّا للزمان او المكان (**قوله** وللمكان باعتبار الرقم) فيه انه بعيد عن القصد بمراحل اذ ليس القصد مهما يوجد شئ فى المكان الذى بعد مكان البسملة من الورق المكتوب فيه اه امير على الازهرية (**قوله** والتقدير مهما يكن من شئ فاقول بعد البسملة الخ) اشار بتقدير القول الى الجواب عن الاشكال بان كون هذا شرحا الخ لا يترتب على الشرط وليس مستقبلا بالنسبة له لكن يلزم على تقدير القول انه لا بد من اعادة الاخبار بمفعوله ثانيا عند وجود [illegible] الاخبار الواقع فى حيز التعليق لا يكفى كما يظهر فى قولك ان اعطيتنى درهما اقول انك عالم فانه لا بد من الاخبار بقولك انك عالم مرة اخرى عند اعطاء الدرهم وهنا

لم يعد على ماهو الظاهر و يمكن دفعه بما فى حاشية الامير على المغنى بان اما وان كانت للتعليق الا ان التعليق فيها ليس على قوانين التعاليق من وقوع الجزاء فى حالة دون حالة بل المقصود منها ان الجزاء واقع لا محالة (قوله ردّ ذلك أمر محقق) اى أتم فى التحقق والا فالتحقق حاصل فى كليهما تأمل (قوله اى قصير) أخذه من اللطف بمعنى الصغر و يحتمل ان اللطيف بمعنى الذى لا يحجب ماوراءه من المحسوسات استعمل هنا للاشارة الى بيان المعانى ووضوحها (قوله متعلق بشرح) يلزم على هذا تعت المصدر بقوله لطيف قبل استيفاء عمله فانه عامل فى المجرور الا ان يقال اغتفروا فى الظروف مالم يغتفروه فى غيرها و يصح ان يراد بالشرح المعنى العلمى واللام بمعنى على أى كائن على ألفاظ الآجرومية من كينونة المفسر بالكسر على المفسر بالفتح (قوله وعلى كل يلزم من شرح الخ) اى لان شرح الالفاظ يكون ببيان المعانى واحوال التراكيب من الابتدائية والخبرية ونحو ذلك ولعل المراد انه شرح لجموعها والا فبعض الالفاظ منها لم يتعرض له (قوله والآجرومية نسبة الخ) وعليه فتكون الآجرومية بمد الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء المضمومة (قوله ابن داود) هذا ليس أباه حقيقة وانما هو جده كما فى م د و ق ل (قوله الى صنهاجة) بضم الصاد وكسرها وكان عالما صالحا حكى انه ألف هذه المقدمة تجاه البيت الشريف اه ق ل (قوله اى وفى بيان الفروع ايضا) اى كالامثلة التى يذكرها (قوله حيث شبه الدال والمدلول الخ) هذا لا يناسب ماسبق من تقدير المضاف حيث قال اى فى بيان ذلك والمناسب له ان يقال شبه الشئ مع قرنه بالظرف مع المظروف بجامع عدم الخروج فى كل الا ان يقال كلامه هنا على حذف مضاف اى ومتعلق المدلول تأمل (قوله وفيها احتمالات فى الحاشية فراجعها) حاصل احتمالاتها على انها تشبيهية الاستعارة بالكناية كما قال والاستعارة التبعية ان شبه الحال التى بين الدال والمدلول بالحال التى بين الظرف والمظروف وهو الظرفية الحسية ثم استعيرت الثانية للاولى ثم استعيرت فى واكتفى عصام بالتشبيه فلا يحتاج الى استعارة المتعلق والاستعارة التمثيلية ان شبهت الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة ولا يضر افراد المستعار الذى هو فى اذ قد ذكر السعد انه قد يكون المستعار فى التمثيلية مفردا الا على مركب وهو كذلك هنا او تشبيه بليغ اى كأنه فيه ثم انه ذكر قبل هذه الأوجه التى اجراها فى التشبيه أوجها اخر راجعها (قوله لانه لم يخرج عنهما) فيه نظر لان المبتدى هو الذى لم يصل الى حالة يستقل فيها بتصوير المسألة فان بلغ تلك الحالة فهو المتوسط وان استحضر غالب أحكام العلم الذى تعاطاه وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهى و يمكن الجواب بان المحشى اشار الى ان المراد بالمبتدى من لم يتقن ما اراده والمنتهى من اتقن ما اراده والمتوسط متقن للبعض وغير متقن للبعض فبالنظر للاول منتهى و بالنظر للثانى مبتدى هذا مراده وفى قل ان الحاق المتوسط بالمبتدى أقرب خصوصا ان جعل عدم احتياج المنتهى اليه من هضم النفس والتواضع (قوله للآ يتوهى ولا تقولن الخ) والاسناد لفعل الغير كالاسناد لفعل النفس افاده ش ر

ووضحه م د ان قلت لم أتى بالمشيئة فى الانتفاع دون نفى الاحتياج قلت لعل ذلك لان المأتى فيه بالمشيئة شأنه ان يرغب فيه والانتفاع كذلك بخلاف عدم احتياج المنتهى فلا يرغب فيه بل ربما يرغب فى الاحتياج نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بتأليفه وأيضا المشيئة لا تأتى الا للمشكوك فيه الغير المتيقن كما فى انتفاع المبتدى به بخلاف عدم احتياج المنتهى فانه قريب من اليقين قاله بعض الافاضل (قوله اى الفن المعهود ذهنا وهو النحو) هذا سهو بل هى للعهد الذكرى لتقدم مدخولها فى قوله علم العربية وان لم يعنون عنه بعنوان الفن اذ لا يلزم ذلك (قوله اى وشيخ اهل الطريقة) الطريقة قصد الله بالعلم والعمل والشريعة هى الاحكام التى جاء بها النبى صلى الله عليه وسلم (قوله والعمل بالطريقة الموصلة الى آخره) هذا هو معنى السلوك واما التسليك فمعناه ارشاد المريدين للعمل بالطريق الموصلة على وجه مخصوص فاشار الى انه موضع لهما (قوله فالحقيقة بدون الشريعة باطلة) مثال ذلك انك اذا قلت لشخص صل الظهر فقال ان كان كتبنى الله سعيدا دخلت الجنة وان لم أصل وان كان الله قدر لى ان اصلى صليت فقد نظر لباطن الامر وقوله والشريعة بدون الحقيقة عاطلة مثال ذلك اذا قال الشخص لا اصلى الا لاجل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالصلاة مثلا فهذه شريعة عاطلة عندهم ومعنى كونها عاطلة ان وجودها كعدمها عندهم لان دخول الجنة بفضل الله تعالى لا بالعمل وان كانت مجزية فى أداء الواجب اه بجيرمى على الخطيب وقد مثلت الشرعية والطريقة والحقيقة بالجوز فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كاللب الخفى والحقيقة كالدهن الذى بباطن اللب ولا يتوصل الى اللب الا بخرق القشر ولا الى الدهن الا بدق اللب (قوله مترادفان بمعنى المرتفع قدره) ويحتمل ان المراد بالسيد من يفزع اليه عند الشدائد والمراد بالمولى الناصر ولا شك ان النصرة متأخرة عن الفزع (قوله وهى حصول العلم) اى المعلوم وهذا خلاف التحقيق والحق ان العلم والمعرفة مترادفان (قوله ما كان عن كشف صريح) أى بان يعرف ما يجب لله وما يستحيل وما يجوز عن كشف وعيان اى مشاهدة بقلبه لا عن دليل فقط لان الكشف عن الدليل يشاركه فيه غيره ومقصود الشارح مدحه قول الشارح بربه الباء اما اصلية على ان العامل مضمن معنى الاعتراف والكلام على حذف مضاف اى بكمال ربه مثلا أو الباء زائدة اذ المعرفة تتعدى بنفسها (قوله اى المرتفع) ان قلت لم وصف الرب هنا بالعلى وفيما سبق بالغنى حيث قال الى مولاه الغنى قلت لان ذكر الغنا فى جانب مولاه يقتضيه ذكر الفقر وصفا ذاتيا له وكذلك هنا المقتضى لذكر العلى هو انه لما وصف الشيخ رضى الله عنه بانه يعرف ربه اوهم الامر فى بادى الراى المعرفة التامة التى تؤدى الى مالا يليق فدفع ذلك بوصف العلى اى المرتفع عن كل مالا يليق به الذى من جملته ما يوهم ذكر المعرفة من الاحاطة قاله بعض الافاضل (قوله وليس مرادا له) فيه انه مرادا والمعنى واعاد اى ارجع على وجه التجدد مرة بعد اخرى اذ من المحال عادة استمرار الشيخ على الدعاء له ضرورة انه ينام ويصلى مثلا وهو فى هذا

مصرف عن الدعاء له فلا حاجة الى ماقاله (قوله اوقات حدوثها) مثلها بقية الممكنات المتقابلات ولو قال به بعض ما يجوز عليه كما هو المشهور لكان اولى (قوله بذى الصفات) اى بهذه الصفات فذى اسم اشارة (قوله لما كان الكلام مقصودا بالذات الخ) ولك ان تقول قدمه لكثرة الاختلاف فيه بخلافهما ورد بما يرد على النكتة التى ذكرها المحشى انه كان ينبغى تقديم الاعراب وما بعده على الكلام والكلمة لانه المقصود بالنسبة اليهما ولك ان تقول ان الكلام والكلمة من قبيل المقدمة كما اشار له المحشى والمقدمة شأنها ان تقدم والمركبات لا تتزاحم (قوله ولم يبوب له لانه الخ) حينئذ يعرب الكلام مبتدا وما بعده خبر فيكون مرتبطا بما بعده ولك ان تقول لا مانع من قطع قوله الكلام عن ما بعده فيجعل مبتدا والخبر محذوف او العكس او نحو ذلك مما قالوه فى اسماء التراجم والاصل الكلام هذا اى باب شرح الكلام هذا او هذا الكلام اى هذا باب شرح الكلام وقوله هو اللفظ مبتدا وخبر فساوى ما يأتى فى التبويب وانما اختصر هنا دون ما يأتى للمبادرة الى الاشارة الى بناء هذا المؤلف على الاختصار لكن فى الترجمة اكتفاء اى الكلام وما يتألف منه بدليل قوله واقسامه فتكون هذه الترجمة كترجمة الخلاصة بقوله الكلام وما يتألف منه فافهم هذا النفيس ولا تقلد قاله بعض الافاضل (قوله ويحتمل ان تكون لتعريف العهد) الذى عليه السعد ان ال فى المعرف للحقيقة ويمكن ان يقال لا مانع من كونها للعهد فى الحقيقة معا فيما اذا كانت الحقيقة مما اختلف فيها الاصطلاحات فيكون المعهود هو الحقيقة وان كان كلام الحواشى لا يفيده قاله بعض الافاضل (قوله يخرج كلام اللغويين الخ) ويخرج ايضا الكلام عند المتكلمين فانه المعنى القائم بذاته تعالى والكلام عند الفقهاء فانه ما ابطل الصلاة من حرف مفهم او حرفين وان لم يفهما وعند المناطقة فانه القضية المتعقلة فى الذهن كأن سكت فى ذهنك على زيد بانه قائم ارغير قائم والكلام فى جميع هذه الاصطلاحات بفتح الكاف اذ هو بكسرها معناه الجراحات وبضمها معناه الارض الوعرة ذات الحجارة يقال فلان كلمنى كلاما بالفتح فاورثنى كلاما بالكسر فوضعت على الكلام بالضم (قوله فيجتمعان فى الكلام النحوى لصدقه عليهما) لعل المناسب لصدقهما عليه اى يجتمعان فى فرد من افراد الكلام النحوى نحو زيد قائم لصدقهما عليه اى لصدق الكلام النحوى والكلام اللغوى اللذان هما مفهومان كليان عليه (قوله على امر) وهو كون هذا الشئ معناه هذا الشئ وقوله من اطلق اى الامر لكن بمعنى الشئ الاول وكذا الضمير فى انصرف وقوله اليه اى الامر بمعنى الشئ الثانى هذا هو الظاهر ثم ان هذا التفسير للاصطلاح بحسب الاصل اذ المراد به فى كلام الشارح ما اصطلحوا عليه اى الالفاظ المتفق على استعمالها لمعان غير لغوية عندهم اه ش ن (قوله حال من الكلام) اى اوصفة له ويصح انه حال من ضمير منصوب محذوف مع عامله اى بعينه فى اصطلاح الخ ويصح جعله متعلقا بالنسبة بين المبتدا والخبر من غير اعتبار لفظ اى ثبت اللفظ الخ للكلام فى اصطلاح الخ افاده ش ن ووضحه م د (قوله تقديره تفسير)

هو بمعنى مفسر بدليل الخبر (قوله فحذف ذلك المضاف الخ) اى لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان وهذا التقدير ينتفع به فى مثل قولهم الاعراب فى اللغة كذا الاسم فى الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور وبهذا التقدير صح التركيب ونبه بالتقييد باصطلاح النحويين على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة كما اشار له المحشى فى القولة قبل هذه فان قيل لا حاجة الى الاحتراز اذ كل ذى فن انما يتكلم باصطلاح فنه قلت كثيرا ما يتعرض اهل الفنون للمعانى اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم فحسن الاحتراز لدفعه ففى التقييد به فائدتان دفع التوهم والتنبيه على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة فالعجب من الاعتراض بعدم الحاجة افاده ش ن بزيادة وتغيير (قوله اى مسماه اللفظ) هذا توضيح فقط لا تقدير مضاف فى الكلام لانه لا حاجة للتقدير اذ الحكم انما يرد على المسمى كما فى زيد قائم على انه لو كان اشارة لتقدير مضاف لورد عليه ان ظاهر صنيعه تقدير المضاف بعد لفظ الكلام وقبل الضمير وحينئذ يفيد ان هو ضمير منفصل وهو خلاف ما يأتى له من انه ضمير فصل (قوله والاتيان بضمير الفصل) هو حرف على تحقيقهم ويلزم فيه موافقة ما قبله افرادا وغيره ويؤتى به دفعا لتوهم النعتية ولعل ذكر النعتية للغالب والا فقد يؤتى به مع براءة ما بعده من صلاحية النعتية فيكون دافعا حينئذ لتوهم البدلية او البيانية ويشترط فى دخوله ان يكون الجزآن معرفتين او الثانى افعل من (قوله والعكس) اى كما فى آية ان الله هو الرزاق اى لا رزاق الا الله وبعد ذلك ففى صحة العكس هنا نظر ولو روعى تمام التعريف لان اللفظ المركب الخ يطلق عليه جملة ايضا وان انفردت هى فى المركب من كلمتين الغير المفيد وقد يطلق عليه ايضا كلام ذا تركب من ثلاث كلمات وان انفرد الكلام ايضا فى غير المفيد نعم لو كان القصر اضافيا بالنسبة للكلمة اصح وهذا مبنى على ان المقصود قصر هذا المسمى على هذا الاسم كما هو المتبادر من قوله اى مسماه اللفظ الخ والا فلا يرد بناء على ما تقدم لنا من انه توضيح فقط اذ المعنى حينئذ ان هذا التعريف مقصور على ماهية الكلام بحيث لا يكون تعريفا لغيرها اذ تعريف غيرها اما مباين لتعريفها او اعم وبعد ذلك ففى الذهن تخيل ان مسألة القصر بتمامها لا تأتى فيما قصد به بيان الحقيقة كما هنا بل فى الاخبار الحقيقى وهذا اخبارى صورى كما افاده بعض المحققين قاله بعض الافاضل (قوله الا انهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد الخ) لكن فيه ان ضمير الفصل يفيد حصر الخبر فى المبتدا كما تفيده عبارة السعد فى شرح المفتاح ونصها مع متن المفتاح واما الحالة التى تقتضى الفصل اى تعقيب المسند اليه المعرف بصيغة مرفوع منفصل مطابق له يسمى ضمير الفصل فيما اذا كان مراد المتكلم تخصيصه اى تخصيص المتكلم المسند بالمسند اليه اى قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يتجاوزه الى غيره وكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه دون العكس مما يشهد به النقل والاستعمال وافادته التأكيد وكون المسند خبر الا نعتا لا ينافى ذلك (قوله فلهم فيه

تصرفان) اى فللحاة فيه تصرفان احدهما النقل الى اسم المفعول ثانيهما تخصيصه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف والحركات ثم ان المحشى تبع فى هذه العبارة الشارح رحمه الله فى شرحه على الازهرية وكتب عليها الامير اعلم ان هذا المقام فيه تقارير كثيرة منها ماذكره الشارح وهو غير التحقيق والتحقيق الذى يظهر لى حسنه ان اللفظ فى اللغة مصدر لفظ من باب ضرب اذا رمى قال فى الاساس وحقيقته الرمى من الفم واما لفظت الرحى الدقيق ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوى ثم هو يطلق فى اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير اى مضروبه فهذا الاطلاق ليس تصرفا للنحويين كما ذكر الشارح نعم النحويون تصرفوا فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم اعم من الصوت وغيره فخصوه بالصوت اه ببعض تغيير (قوله فلا يرد انه حينئذ مجاز) على انه لو سلم البقاء على المجازية فلا ضرر لوجود القرينة المعينة اما المانعة فلا يتحقق الا بها فليست مرادة من قول السلم ولا تجوزا بلا قرينة بها تحرزا كما فى مواده ثم انه اشتهر ان اطلاق المصدر على اسم المفعول مجاز مرسل علاقته التعلق والذى حققه العلامة الامير انه ان اريد بالمصدر المعنى المضاف الفاعل اى فعله وتأثيره كان مجازا مرسلا علاقته السببية لان ايجاد الضرب سبب لوجود الذات متصفة بالمضروبية فهو سبب لتحقق المضروب من حيث انه مضروب وان اريد المعنى المضاف للمفعول اى تأثره وكونه مضروبا الذى هو مصدر المبنى للمفعول كان مجازا مرسلا علاقته الجزئية لانه جزء معنى اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مضروبة ولك ان تقول العلاقة الحالية لان هذا المعنى حال بالذات اى قائم بها او المجاورة التوهمية كما يتوهم مجاورة الدال للمدلول فيطلق عليه وبالعكس تأمل واشكر فضل الله واما قولهم علاقته التعلق بالاطلاق فلا يكفى (قوله ولم يبدل اللفظ بالقول الخ) محصل هذا الاشكال وجوابه كما يؤخذ من العطار على الازهرية ان اخذ القول فى تعريف الكلام اولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل المهمل والمستعمل فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واخذ الجنس القريب فى التعريف اولى واجيب بان القول يطلق كثيرا على الراى والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلتحق بالمشترك حينئذ والمشترك لا يدخل التعريف فاذكر معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك المانع كان اخذه فى التعريف اولى من اخذ اللفظ فيه قال العطار بعد ذلك هذا ملخص ما قالوه هنا وقد يناقش بان القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة فى احدها يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص فى التعريف على كل حال فما ذكر فى موضع المعارضة لا يصلح للمعارضة اه وهو فى الامير على الازهرية أيضا والذى يظهر لى فى فهم الاشكال الذى اشار له المحشى انه هلا بدل اللفظ بالقول لان اللفظ يشمل المهمل وهو غير مقصود بخلاف القول فلا يشمله بل هو خاص بالمقصود وهو المستعمل وان كان هنا ما يفيد

تخصيص اللفظ بالمستعمل لكن ما لا يحتاج لذلك اولى فكان القول اولى بالذكر والذى يظهر لى فى فهم الجواب الذى اشار اليه ان القول يشمل غير المقصود أيضا وهو الراى والاعتقاد وان كان هناك قرينة تخصصه بغير الراى والاعتقاد فلم يكن اولى من اللفظ كما ادعاه المستشكل وهذا الاعتبار عليه فتدبر (قوله وعرف اهل السنة الخ) واما الفلاسفة فقد عرفته بانه الكيفية المعلولة للقالع او القرع على قاعدتهم من القول بالتعليل ومحل تلك الكيفية الهواء يصل بها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت فقول المحشى بانه كيفية تحدث اى فى الهواء وقد يقال مقتضى قيام الكيفية بالهواء ان يقال للهواء لافظ لان من قام به وصف يشتق له منه اسم وقد يقال انما لم يشتق منه لان اللفظ فى الظاهر من اوصاف الشخص لا من اوصاف الهواء وان كان فى التحقيق من اوصاف الهواء واهل اللغة انما يلتفتون للظاهر والتعريف الذى ذكر معترض من وجه وهو انا نجد الصوت يحصل بلا قرع ولا قلع كما اذا هز قرطاس ورق مفرد وكصوت الالف اللينة كما ان قول المصرى الصوت لغة هواء فنضغث اى منحبس بين قالع ومقلوع او قارع ومقروع بشرط المماسة معترض من وجهين الاول ما سمعته الثانى ان الهوا جسم لطيف والصوت عرض فمن ثم الالفاظ اعراض تنقضى بمجرد النطق كذا يؤخذ من الامير على الازهرية وقد يقال كما فى بعض حواشيها ان هذا تعريف لغوى فلا يناقش بقول الحكماء الصوت عرض واما هز القرطاس وصوت الالف اللينة ففيه القرع تقديرا بجعل الهواء او النفس مما كا (قوله لتموج الهواء) تموج الهواء هو ان يدفع الهواء المكيف بالصوت ما بعده وهكذا الى ان يصل للصماخ (قوله اى مخرج من مخارج الحروف) هذا بيان للواقع لا دخل له فى التعريف فلا يقال يلزم الدور لاخذ الحرف فى تعريف نفسه وقال الشنوانى الحروف جمع حرف وهى الفاظ فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل ودفعه ان نقول المراد بالحروف ا ب ت ث الخ وهى بديهية من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ (قوله نسبة الى الهجاء) يقال هجيت الحروف وهجوتها وتهجيتها عددتها باسمائها ومن المجاز بهجو فلانا بعد معايبه (قوله الالف هو اسم مشترك بين مدة نحو جا وهمزته بدليل الالف ساكنة ومتحركة والف الوصل تسقط درجا عا المتحركة لها اسمان الف وهمزة والثانى مستحدث تمييزا للمتحرك من الساكن ولذلك لم تذكر الهمزة فى التهجى بل اقتصر على الالف وذكرت فى موضعين منه تنبيها على معنييها اعاده ش ن (قوله هو على حذف مضاف) لا حاجة الى الحذف اذ الحكم وارد على المسمى او به كما فى زيد قائم فيكون اولها خبرا مقدما والالف مبتدا مؤخرا والعكس (قوله اى شرعا) اى لحديث ورد بذلك كما قاله بعض الافاضل وقال بعضهم فى النزول على آدم ه م د (قوله ثبت المركب ولم يجعل الخ) رده الصبان بان النعت لا ينعت مع وجود المنعوت الاصلى وما ذكره المحشى من التعليل لا يفيد عدم جعله صفة ثانية (قوله ولم يقيده المتن بذلك القيد الخ) فيه نظر اذ مقتضى قوله واصطلاحا المفيد الخ ان الاسناد ليس قيدا زائدا على معنى المفيد فى الاصطلاح فيكون قول الشارح بالاسناد فائدة يحسن الخ بيانا للمعنى

المفيد لا قيد ازائدا عليه والاظهر من تعريف المحشى ان يقال المفيد هو الدال بالفعل على نسبة ايجابية اوسلبية والظاهر ان يراد بالاسناد فى كلام الشارح ضم كلمة ولو حكما الى اخرى كذلك وقول بعضهم ان الاسناد هو النسبة لا يصح هنا لان الفائدة التى فى الشارح هى عين النسبة فيلزم كون الشئ سببا او آلة فى افادة غيره له لان الباء فى بالاسناد اما للسببية او الآلة (قوله لعله اتكالا الخ) فى الشنوانى انه ان كان هذا القيد غير مراد المصنف فتعريفه فاسد وان كان مراده فلابد من قرينة عليه قلت نختار الاول ولا فساد بناء على جواز التعريف بالاعم او الاخفى واتكل فى القرينة على وضوح المعنى المراد وانه معلوم عندهم وأيضا فالمفيد الفائدة التامة لا يكون الا مع الاسناد اه وهذا كله ان فسر الوضع فيما يأتى بالقصد والا فخارج بقوله بالاسناد خارج بقوله بالوضع (قوله فالحيثية للتقييد) الظاهر انها للتصوير عند السامع سكوت المتكلم حسنا ثم الظاهر ان المراد بالحسن الصحة من حيث اجزاء التركيب لا الحسن فى باب البلاغة اذ هو قد يتوقف على الفضلات وقد عد السكوت عنها حسنا هنا (قوله اى انتظارا تاما) لعل مراده به الانتظار من حيث اجزاء الجملة وهو المعتبر فى تسمية المركب كلاما فلا ينافى انتظاره الفضلات بل ربما يكون انتظارها هو الغرض الاصلى (قوله متعلق بالمفيد) اى والباء سببية لكن يلزم حينئذ على الاحتمال الاول فى باء بالاسناد تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد واشتهر الجواب عن مثل ذلك بالاختلاف بالاطلاق والتقييد (قوله والحاصل انه يشترط الخ) يعلم مافيه مما تقدم (قوله بخلاف المفردات) اى غير المشتقات ونحوها كالمثنى والمجموع لان وضعها نوعى كما يعلم من رسالة الوضع (قوله والا فتعريفه اعم) اى الا نقيد بقولنا من حيث اعتبار الالفاظ بان قلنا المراد الوضع مطلقا اعتبر فيه الالفاظ اولا فلا يصح لان تعريف الوضع بهذا المعنى وضع شئ بازاء شئ الخ مافى المحشى لا ماقاله الشارح لانه اخص من المعرف حينئذ كما لا يخفى وتعريف الشئ بما هو اخص منه كقولك الحيوان جسم ناطق باطل لكونه غير جامع هذا مراد المحشى فافهم لكن الاولى ابدال وضع بتعيين (قوله ولقائل ان يقول لا نسلم ابتناء الخ) بنى هذا الكلام على ان الالتفات معناه الابتناء ونحن نمنع ذلك بل معناه الميل فقول الشارح له الالتفات اى ميل لا ابتناء اى فمن قال دلالة الكلام وضعية يناسب ان يفسر الوضع بالوضع العربى وان امكن ان يفسره بالقصد ومن قال عقلية يناسبه التفسير بالقصد بل يلتزمه اذ لا يمكنه التفسير بالوضع العربى وحينئذ فلا يصح قوله ولقائل الخ على انا لو سلمنا ان المراد بالالتفات الابتناء لا يرد أيضا قوله ولقائل الخ لان معنى كلام الشارح حينئذ ان التفسير الاول مبنى على القول بان دلالة الكلام وضعية وتفسير الوضع بالمعنى الثانى مبنى على القول الثانى وهو ان دلالة الكلام عقلية وبناء الاول على الاول ظاهر واما بناء الثانى على الثانى فذلك لانه حيث فسر الوضع بالقصد لزم انه سكت عن ذكر الوضع العربى فى التعريف فلو كان قائلا بوضعية الكلام لتعرض لذكر الوضع العربى فى التعريف والمراد ابتناؤه على ذلك ظاهرا والا فيمكن ان

الذى فسر بالتفسير الثانى يقول ان الدلالة وضعية وان لم يتعرض لذلك فى التعريف لكن المحشى رحمه الله تبع فى هذا الاشكال الذى قد علمت دفعه بهذين الجوابين العلامة المدابغى التابع فيه للعلامة الشنوانى افاد الجواب الاول شيخنا السقا والثانى العلامة الشبينى (قوله هل هنا بمعنى الهمزة) اى اوام منقطعة (قوله بان هل لا يؤتى لها بمعادل) وقال العلامة الشبينى هل هنا بمعنى الهمزة لان هل الحقيقية لو قوبلت لم تقابل الا بأو كما فى قوله تعالى هل تحس منهم من احد او تسمع لهم ركزا (قوله اما على انه موضوع بالوضع الشخصى فهى عقلية جزما) فيه انه لا قائل بان الكلام موضوع بالوضع الشخصى ولو فرض وكان هناك قائل بذلك كانت الدلالة وضعية لا عقلية نعم ان فهمت ان معنى كلامه ان الكلام موضوع بالوضع الشخصى اى بالنظر للمفردات التى تركب منها لا بالنظر لذاته وانه بالنظر لذاته غير موضوع اصلا صح ما قاله الا انه يكون هذا القول هو القول الذى اختاره الشارح وان اوهم كلام المحشى انه قول ثالث لكن كون اجزائه موضوعة بالوضع الشخصى بناء على ما جرى عليه سابقا من ان المفردات الحقيقيات وضعها شخصى لكن تقدم لك تقييده بما عدا المشتقات ونحوها ثم رأيت عن ابن كمال باشا ما حاصله التحقيق ان فى كل مركب ثلاثة اوضاع بثلاث اعتبارات احدها وضع نوعى باعتبار هيئة لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وبهذا الوضع يدل على الاخبار او الانشاء ثانيها وضع شخصى باعتبار كل مفرد من مفرداته وبهذا الوضع يدل كل مفرد على معناه فنسبة هذه الدلالة الى المركب مجازا لثبوتها وضع شخصى باعتبار مجموع الكلمات من حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكورة وبهذا الوضع يدل على الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماع معانى مفرداته فى الذهن وهذا هو الوضع الشخصى للمركب اه وناقشه الصبان بان كون الوضع الثانى شخصيا ليس على اطلاقه اذ قد يكون وضع بعض مفردات المركب او كلها نوعيا كالمشتق والمثنى والمجموع والمجاز المفرد وكون الوضع الثالث شخصيا بعيد والقريب كونه نوعيا قال الشبينى بقى ان يقال اذا اريد بالوضع القصد شمل التعريف التراكيب الاعجمية المفيدة بالقصد معنى لم يكن عند السامع فلعل المراد باللفظ فى قوله اللفظ خصوص العربى لا يقال على ان الدلالة عقلية أى ليس للوضع فيها مدخل يشمل التعريف المركب الدال على حياة المتكلم فمقتضاه ان يقال له كلام لانا نقول لا يرد ذلك مع قول الشارح المفيد بالاسناد حيث اعتبر فى الافادة الاسناد اذ الدلالة على الحياة لا دخل للاسناد فيها اه قول الشارح وهذا الحد فيه رد على الفخر القائل بان امثال هذه التعاريف رسوم وقوله لجماعة يفيد انه ليس لجميع النحاة وقوله اولا فى اصطلاح النحويين يفيد انه لجميعهم فقد تضارب كلامه وتنافى ويدفع بامور منها ان فى السابق حذفا والاصل الكلام عند النحاة جميعا هو ما افاد اللفظ المركب الخ باى عبارة فلا ينافى اختصاص بعضهم بهذا اللفظ وقوله الزاى الخ لم يتعرض للتنوين فى زيد وفى قائم وللضمير فى قائم اعتبارا باللفوظ المكتوب وقوله الى آخرها المغيا بالى داخل على خلاف القاعدة

لوجود القرينة وهى بيان بجميعها وقوله فيخرج بقوله اللفظ فديقال هو جنس فى التعريف لايخرج به بل يخرج منه بغيره ولكن اشتهر انه اذا كان بينه و بين فصله عموم وخصوص من وجه صح بكل اخراج مادخل فى الآخر وقوله النصب جمع نصبه كغرف وغرفة وهى العلامات الموضوعة للدلالة على المقصود كالمحراب الدال على القبلة وقوله والعقد جمع عقدة وهى كيفيات بينهم فى العقود لبيان قدر الثمن مثلا فعندهم قبض ماعدا السبابة والابهام من الاصابع الثلاثة ثم ضم الابهام بجانب السبابة مرسلا هما موضوع للدلالة على ثلاثة وخمسين بحسبان الاصابع المقبوضة بثلاثة كل واحد بواحد وكل انملة من انامل الابهام والسبابة بعشرة فالجملة ماذكر وقوله وقيل لاحاجة الخ حكاه بقيل لان القاعدة انه لايستغنى بالمتأخر عن المتقدم بل العكس على انه لايكتفى فى التعاريف بدلالة الالتزام وقوله كلام النائم ونحوه تسميته كلاما لعله باعتبار اللغة فلاينافى ماهو بصدده من اخراجه من الكلام وقوله مالايقصده الاولى التعبير بلم لانها للنفى فى المضى الذى كلامنا فيه (**قوله** من اجزاء) مجرور بالكسرة مع التنوين كابناء واسماء لانه بزنة افعال كشيخ واشياخ وبيت وابيات لافعلاء كاشياء ممنوع من الصرف لالف التأنيث الممدودة لان اصل أشياء عند سيبويه والخليل وهو الراجح من الاقوال فيها شيآء وزان حمراء فاستثقل وجود همزتين فى تقدير الاجتماع فنقلت الاولى الى اول الكلمة فصارت لفعاء ولايصح ان يقال مثل ذلك فى اجزاء لسماعه مصروفا كابناء واسماء وقوله احتاج الخ لايخفى انه لايظهر ترتب احتياج المصنف لذكر الاجزاء على كون المركب متوقفا على اجزائه فى الواقع الا ان يقال هناك ضميمة محذوفة والتقدير ولما كان كل مركب لابد له من اجزاء وقد ذكر المصنف التركيب فى الحد احتاج الخ ليحصل للنفس راحة من تطلعها لما تشوقت اليه عند ذكر التركيب وقوله الى ذكر اجزاء الكلام فيه اشارة الى ما اختاره المحققون من ان النسبة ليست جزأ من الكلام بل هى شرط لتحقق كونه كلاما وقوله كما فعل الزجاجى اشار الى ان المصنف تابع فى صنيعه لامخترع وقوله لارابع لها لعله اخذه من المقام والا فلا طريق هنا من طرق الحصر المشهورة الا ان تكون الاضافة للمعرفة تفيده (**قوله** بماذكره المتن) اى فلاينافى ان مفاده للجميع كما اشرنا اليه فى تقرير الشارح فلعله قصد به دفع الاشكال (**قوله** لاخراج صلة الموصول الخ) الاولى لاخراج نحو صلة الموصول الخ ومن النحو الجملة الحالية والنعتية (**قوله** لايفيد فى حال اعتباره مضموما لغيره) اى لايستقل بالافادة فى صورة اعتباره مضموما لغيره وفى بعض نسخ المحشى وهو فى المدابغى ايضا لايفيد الا فى حال اعتباره مضموما لغيره وكل من النسختين صحيح عند التأمل (**قوله** اى الخالية عن الاسناد) اى لم يعتبر المتكلم اسنادها الشئ آخر لا لفظا ولا تقديرا كما هو فرض كلامهم وقوله بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد الخ اى بان صرح بلفظ هذا اونواه فان الكلام لايتوقف على التصريح بالجزأين ولعله بهذا يندفع ماقاله الشبينى من قوله بعد ماذكره المحشى هكذا قال الحواشى ووافقهم المحقق فى حاشية الاشمونى ولست

معهم فى نفى كونها كلاما اذ لم يصرح بنحو وهذا بل هى كلام لاب مراد العاد بقوله واحد هذا واحد وقوله اثنان هذا مع ما حصل اثنان وهكذا غير انه حذف للاختصار والسرعة وكون اللفظ محذوفا لا يضر فى تسمية المركب منه ومن الملفوظ كلاما كما صرح به هؤلاء السادة فاعرف ذلك اه وقد عرفته (قوله لا طائل تحته فالاولى حذفه) اى لان جميع ما دخل به كالمركب من حرف واسم كالرجل داخل بالكاف وقال شيخنا بل تحته طائل اه ولعل وجهه اعتبار الافراد الذهنية باحد حرفى التمثيل والخارجية بالآخر تدبر (قوله او المراد وافادة المفيد بالعقل كافادة الخ) اعترض الشيبينى هذا التقدير بأن الكلام فى الاخراج عن الكلام نفسه ولا يخرج عن الكلام افادة بل مفيد (قوله اى منه) فسر على بمن لان اللسان آلة فى الكلام لا محل لان محله الهواء كما تقدم فتقول جرى القطع من السكين اى نشأ منها ولا تقول جرى القطع عليها فكذلك ما هنا تأمل (قوله اى محاكاة بعض الطيور) اى حكاية بعض الطيور الخ (قوله وانما نطق به الطائر على عادته) خرج بهذا ما يقع من بعض الطيور المعلمة من الالفاظ التى يفيدون بها نحو ملاكهم ما وقع فى غيبتهم مثلا فان الظاهر ان تلك الالفاظ تسمى كلاما لان نطق بعض الطيور بتلك الالفاظ ليس جريا على العادة بل لاجل افادة ما وقع فى غيبة ملاكهم قال الشيبينى ولم اره منصوصا اه لكن هو معلوم من كلام المحشى كما علمت (قوله اى محاكات الانسان بعض الطيور) اى كما اذا نطق بعض الطيور بالفاظ بصوت مخصوص فنطقت انت بذلك محاكاة وتشبيها بما وقع من ذلك الطائر فان ذلك اى ما نطقت به ليس كلاما لانك لم تقصد للافادة بل للمحاكات والتشبيه (قوله لجملة الصلة) تقدم للمحشى انها خارجة بالمفيد لجملة الشرط فلو قال ككلام قرد او بهيمة معلمة لكان ظاهرا اه شيخنا (قوله اى لا فرار) اى لا غنى (قوله حال من فاعل احتاج) لم يرتضه العلامة الشيبينى بل قال اما ان يكون حالا من الضمير المحذوف من ذكر والاصل ذكره او حالا من الاجزاء والاصل معبرا هو عنها ولم يبرز لانه من اللبس او حالا من فاعل فعل محذوف والاصل فذكرها معبرا هذا على قراءة معبرا باسم الفاعل واما على قراءته بصيغة اسم المفعول فهو حال من الاجزاء وقول الشارح معبر الا دخل له فى الاحتياج وانما هو لبيان ما وقع من المصنف (قوله حال من الاقسام) اى او من فاعل معبرا او صفة مصدر محذوف اى تعبيرا مجازا او حال من فاعل احتاج بناء على ما للمحشى (قوله عطف على معبرا) او على احتاج او على المحذوف المتقدم (قوله اى جملتها) اى الصادقة بالكل وبالبعض (قوله ويراد باللفظ الكلمة دفع بهذا ما اورده ق ل من انه يلزم حينئذ ان تكون القسمة غير حاصرة لشمول اللفظ للمهمل كديز وجستى فرجوع الضمير للفظ غير مستقيم اه وافاد ق ل ايضا ان رجوع الضمير للكلام بمعنى الكلمة غير مستقيم قال شيخنا ولعل وجهه ان النحاة ليس فى اصطلاحهم كلام بمعنى كلمة (قوله على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل) اى من حيث دلالته على الطلب مثلا لا من حيث انه لفظ (قوله والمختار عند المحققين الخ) قال العلامة

الشيبيني ليس هذا هو المختار عنده بل المختار هو الاول الذي افاده الشارح كما في الاشموني وحواشيه واشتهر ايضا فكلام الشارح لا غبار عليه (قوله ثم استعمل في معنى الفعل مجازا) مراده بمعنى الفعل طلب الحدث في زمن الحال في نحوصه (قوله وليس المبهم غير اسم الاشارة والموصول) ومعنى كون اسم الاشارة مبهما احتياجه لاشارة حسية ومثله الموصول لاحتياجه الى الصلة (قوله اى وضع) هذا تفسير بالمآل (قوله وفي ذلك وصف للشئ الخ) محصل ما يقال في هذه العبارة ان جاء لمعنى معناه بحسب الاصل تحرك الى الحرف الواضع تحركا مخصوصا ولا يخفى ان الواضع لم يحصل منه التحرك المخصوص الى الحرف فلا بد من مجاز لغوي في جاء بان يراد بجاء وضع فمعنى جاء لمعنى وضعه الواضع لمعنى ثم بعد ذلك نسب المصنف المجيء بالمعنى المجازي للحرف مع ان حقه ان ينسب للواضع فهو مجاز عقلي من نسبة ما للفاعل للمفعول بعد المجاز اللغوي تأمل (قوله قلبت الفا) اى وحذفت لالتقاء الساكنين (قوله لانه علم على الكلمة الخ) فيه كما قال الشيخ قش انه لو كان علما لما صح دخول الالف واللام عليه على ان هذا المعنى لا نصح ارادته في كلام المصنف لانه حينئذ يكون قوله جاء لمعنى لا حاجة اليه ولا يصح ما قاله الشارح من انه احترز به عن حروف التهجي اذ هي لم تدخل في الحرف حينئذ فالمناسب لصنيع الشارح ان يراد بالحرف في عبارة المصنف لفظ ليس اسما ولا فعلا فيشمل حروف التهجي اذ يصدق عليها انها لفظ ليس اسما ولا فعلا مع ان الكلام لا يتركب منها مباشرة اذ الكلام لا يتركب مباشرة الا من الكلمة وهذه ليست كلمة فاخرجها عن ذلك بقوله جاء لمعنى وحينئذ المعنى هو المعنى الذي يتوقف على الغير فتم كلام الشارح (قوله ومحل كونها مشتركة) المناسب ان يقول ومحل دخولها على الاسم (قوله ان نحو هل زيد الخ) فيه تسامح والمراد ان الاسم في نحو هل زيد الخ (قوله سواء كانت اجزاء كلمة) اى بالفعل (قوله ويجاب عن الشارح الخ) هذا الجواب عن الاعتراض الثاني المذكور بقوله وايضا الخ ولم يجب عن الاعتراض الاول وقد يجاب عنه بان معنى قول الشارح اذا كانت اجزاء كلمة اذا صلحت ان تكون اجزاء كلمة اعم من ان تكون اجزاء بالفعل كمثال الشارح اولا كب ت ث (قوله فالتقييد بقوله اذا كانت الخ) اى ان منطوق القيد وهي حروف التهجي التي هي اجزاء كلمة حروف تهجي حقيقية ومفهوم القيد وهي حروف التهجي التي هي اسماء حروف تهجي مجازية ومحصله ان حروف التهجي اعم من الحقيقية والمجازية لكن الكلام على التوزيع فمنطوق القيد من قبيل الحقيقية ومفهومه من قبيل المجازية قال الشيبيني ولك مسلك آخر غير ما سلكه الشارح والحواشي وهو ان القيد اعني قوله اذا كانت الخ احترز به عن بعض حروف التهجي اذا كانت مفردة منقطعة كواو العطف فانها حرف من حروف التهجي اذ لا فرق بينها وبين واو وهبني الله نعمة عظيمة الاجزئية الكلمة في الثانية وعدم جزئيتها في الاولى وكذا الام الابتداء فانها حرف تهجي الا انها ليست جزء كلمة فهي داخلة في قوله وحرف جاء لمعنى فاحفظ هذا المسلك فانه شريف انعم الله به فلله الحمد اه

وفيه ان الذى يظهر ان واو العطف ونحوها كلام الابتداء لا يطلق عليها حروف تهجى حقيقة اذ حروف التهجى الحقيقية هى الحروف الخالية عن المعانى فليست الاحروف المبانى كما يعلم من قول المحشى والحاصل الخ ومن قوله اول القولة وان حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا (قوله وهذه هى التى اطلق عليها الشارح حروف تهجى) أى مجازا (قوله فلا يصح الاحتراز عنها) اى بقوله جاء لمعنى لانها لم تدخل فى الحرف وانما الاحتراز عنها بقول الشارح اذا كانت اجزاء كلمة (قوله اى كسميات الخ) تقدم لك ان كل حكم ورد على الدال ظاهرا فهو وارد على المدلول باطنا فلا حاجة للتأويل اه شيخنا (قوله لصدقها بفرد) اى مع انه ليس المقصود تمييز فرد واحد بتلك العلامات والاظهر فى التعليل ان يقول لان الحقيقة والماهية لا تقبل تلك العلامات بل القابل لها الافراد (قوله لان النكرة الخ) يفيد ان اسم السابق فى التقسيم نكرة مع انه تقدم له ما يفيد انه علم حيث قال فيما سبق وجملة قوله جاء لمعنى فى محل نصب حال من حرف لانه علم الخ فيفيد ان اسم وفعل علما ان ايضا اذ لا فرق فتأمل (قوله وبذلك ظهر الخ) محصله انه اتى بال هنا لتقدم الذكر ولم يأت بال فيما سبق لعدم تقدم الذكر (قوله لان كل مجرور الخ) اشارة الى قياس من الشكل الاول تقديره كل مجرور مخبر عنه وكل مخبر عنه اسم ينتج كل مجرور اسم فالجر ملزوم والاسمية لازمة ولا شك ان الملزوم علامة على وجود لازمه (قوله التعريف بمطلق الاخبار) أى التمييز عن اخويه ليس المراد بالتعريف ما يشرح الماهية كما هو ظاهر (قوله ولم تقترن بزمن وضعا) يرد عليه نحو امس كغدو بكرة وقبل وبعد فانها وضعت للزمن مع انها اسماء ويجاب بان المراد بقوله ولم تقترن بزمن وضعا ان الزمن ليس جزء مدلولها او ان المراد انها لم تدل على الزمن بهيئتها فقط وضعا بخلاف امس ونحوه فانه دال على الزمن بهيئته ومادته وضعا او يقال ان الدال على الزمن فى امس ونحوه المادة فقط ولا دلالة للهيئة على شئ بل هى شرط لدلالة المادة على الزمن اذ لو غيرت الحركات أو السكنات او الترتيب لم تدل المادة على الزمن بخلاف ضرب ويضرب واضرب فان الدلالة على الزمن بالهيئة لكن بشرط دلالة المادة على الحدث والا فقد توجد هذه الهيئة ولا تدل على الزمن وانما كان الزمن مدلولا للهيئة دون المادة لان اختلاف الزمن انما نشأ من اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فهذا الاختلاف دليل على ان الهيئة هى الدالة على الزمن لا المادة والا لما اختلف باختلاف الهيئة والدال على الحدث هو المادة لكن بشرط الهيئة والا فقد توجد المادة ولا تدل على الحدث كما اذا قلت رضب او بض بدل ضرب وهذا اظهر من قول من قال ان الدال على الحدث المادة مع بعض الهيئة وعلى هذا اعنى قولنا و يقال الخ لا يحتاج لقولنا فقط (قوله لانه بمنزلة الجنس لعل هذا) مبنى على ان تعاريف الامور الاصطلاحية رسوم والحق انها حدود حقيقية وما ذكر فى التعاريف ذاتيات للمعرف وليس هنا شئ غير ما اعتبره اهل الاصطلاح وعليه فالكلمة جنس لا بمنزله الجنس (قوله فى نفسها) اى بنفسها وقد فسره بقوله اى بلا واسطة اى واسطة نحو العامل والمتعلق كما فى

حروف الجر (قوله واسم الفعل) فانه دال امّا على اللفظ او على نفس المصدر والزمان انما جاء بالعرض كما قدمه المحشي بقوله ثم استعمل في معنى الفعل مجازا والله اعلم (قوله اى لفظه) اى المراد من الخفض لفظه وليس اشارة لتقدير مضاف والا كان المراد من الخفض معناه فلا يصح قوله بعد وليست آل للعهد (قوله لانه لم يرد مفهومه) اى معناه بل المراد لفظه والخفض السابق مراد منه مفهومه وشرط العهد الذكرى اتحاد المراد من اللفظين كما هو ظاهر (قوله ويجاب بانه اقتصر على الكسرة لانها الاصل) ان كان معناه ان التعريف لمطلق الخفض الشامل للياء والفتحة وانه اقتصر في التعريف على خصوص الكسرة لانها الاصل ورد عليه ان التعاريف لا ينظر فيها لمثل ذلك بل يشترط فيها ان تكون جامعة مانعة وان كان معناه ان هذا التعريف للخفض الاصلي لا لمطلق الخفض كان جوابا صحيحا لكنه خلاف المتبادر من لفظ المحشي (قوله وعن الثاني بانه تعريف لفظي الخ) ابطل العلامة الصبان والعلامة الامير الجواب بانه تعريف لفظي بان التعريف اللفظي يخاطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف كقولك البر القمح لمن يعلم ان القمح هو الحب المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هنا كذلك اذ لو كان المخاطب عالما بهذا التعريف لكان عالما بالخفض لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له فالحق في الجواب كما قاله العلامة الصبان ان ذكر الخفض لتقييد العامل وليس جزأ من التعريف ثم انك ان اردت بيانا لمعنى التعريف اللفظي وغيره والفرق بينهما فعليك بكتب المنطق وبمواد التلخيص عند قوله في مبحث الانشاء واعترض بعضهم على المحشي بانه حيث كان الخفض المعرف مرادا منه اللفظ اخذا من القولة السابقة والخفض في التعريف مرادا منه المعنى كما هو ظاهر اذ المراد به الكسرة والكسرة اخذت في التعريف لا في المعرف حتى يتوقف عليه لم يكن هناك دور اه ويظهر لي ان الدور باق ولا ينفسك بارادة اللفظ في الاول والمعنى في الثاني اذ ما آل الاول الى المعنى (قوله كما يرشد اليه تقدير المضاف المتقدم) فيه ان ما تقدم ليس من باب تقدير المضاف والا لم يصح قوله فيما سبق وليست آل للعهد بل المراد من الخفض لفظه (قوله والتعاريف ليست للالفاظ) اى وكلام الشارح يفيد انه تعريف للفظ فقوله عبارة جنس في التعريف يشمل كل لفظ معبر به وقوله عن الكسرة الخ فصل اخرج بقية الالفاظ المعبر بها ما عدا لفظ الخفض وفيه انه ليس المقصود تعريف اللفظ من حيث كونه لفظا بل مقصود الشارح بيان اللفظ من حيث معناه فالموضوع له هو المقصود من التعريف ولذلك كتب شيخنا على قوله ثم ان تعريف الخفض الى قوله فكان الاولى ليس لهذه الزيادة التي زادها على المدابغي معنى ظاهر عند التأمل والمحشي المدابغي فرع قوله فكان الاولى على ما قبل هذه الزيادة (قوله التي لمنع الخلو الخ) فيه ان الاسم يخلو عنهما كالحلي بال في نحو الرجل جاءني وجواب بعضهم عن المحشي بان منع الخلو باعتبار الصلاحية صحيح لا يرد عليه نحو نزال ودراك لما تقدم من ان المراد بقوله فالاسم ان بعض افراده لا كلها (قوله

مجاز) اى بحسب الاصل والا فهو الآن حقيقة والذى فى حواشى الاشمونى انه فى الاصل ادخال النون او التصويت ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب على هذه النون تأمل (قوله وقد يقال الجهة منفكة) فيه ان معنى انفكاك الجهة وجود توقف كل على الآخر لكن من جهتين وفيما ذكر توقف التنوين وعدم توقف الاسم فلم يظهر التعبير بانفكاك الجهة (قوله و باضافة آخر الى الاسم خرج الخ) اى واما قوله آخر فخرج به نون نحو منكسر كما انه خرج بقوله وتفارقه فى الخط نون التوكيد الخفيفة التى فى اسم الفاعل والنون فى العتابن فى قوله * اقلى اللوم عاذل والعتابن * (قوله اى فى غالب الاحوال) لاحاجة اليه لان المراد انها لا تكتب بنفسها فى الخط وان كتب بدلها (قوله والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا) بل ونصبا بانظر لنفسه كما تقدم وقد يقال انما اقتصر على ذلك لان كلامه فى عدم رسم البدل (قوله اشار بتعداد الامثلة الخ) كان الاولى للحشى ان يذكر بعد قوله ومسلمات وحينئذ او يقول الخ ليظهر قوله اشار الخ لان رجل وزيد من وادواحد فهما مثال واحد (قوله وقيل ان تنوين رجل تنوين تنكير) جمع بعضهم بين القولين بان من جعل تنوين المنكر للتمكن نظر لكونه منصرفا ومن جعله للتنكير نظر لكونه موضوعا لشئ لا بعينه (قوله بال العهدية) اى الحديث المعهود اه تصريح قال الصبان المناسب اى الزيادة المعهودة اى التى هى من حديث معين (قوله وهو الصحيح) تقدم ان المختار خلافه (قوله اى علم شخصى الخ) فيه ان كون اسم الفعل علما شخصيا على هذا القول جار فى المنون وغيره لانه على كلا القولين اسم للفظ المخصوص فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل وتخلص العلامة الصبان من ذلك بان المنون اسم للفظ المراد به اى فرد من افراد حده غايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منونا اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من اى حديث كان وان معنى كون الثانى نكرة انه فى حكم النكرة ومشبه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لانه لاضرورة تدعو الى مثل ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من الاسماء فاجروه مجراها ومثل ذلك يقال فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص الغراب مخصوص و بالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص (قوله والتعدد بتعدد تدقيق فلسفى الخ) فيه ان هذا ليس من باب التدقيق الفلسفى وان اشتهر انه منه بدليل تعدد اللفظ فى آن واحد بخلاف زيد فى الدار غيره فى السوق فانه لا يجتمع مع نفسه فى السوق فى آن واحد فتعدده تدقيق فلسفى الا انها امثال وكونها امثالا لا يوجب انها شئ واحد اختلف محله فقط فالتدقيق الفلسفى لا يكون الا فيما اذا لم يختلف الشخص هذا هو الظاهر لكن فى الصبان على مختصر السعد ما يفيد انه تدقيق فلسفى ولو اختلف الشخص كما هنا وعبارته وهو اى القرآن علم شخص ان قلنا بعدم اختلاف الكلام باختلاف المتكلم ان لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف علم فقط كما هو عرف اهل العربية بل اختلاف بالشخص

عند التحقيق وعلم جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام فى سائر الكتب والتراجم وكذا اسماء العلوم لان اختلافها باختلاف التعقل كاختلاف الالفاظ باختلاف التلفظ (قوله قال فى الحاشية الخ) مقابل لقوله علم شخصى اذ هو على هذا علم جنسى كما قاله فتدبر (قوله وغرضه الخ) ما نقلناه عن الصبان اولى فى تحصيل هذا الغرض (قوله لدفع توهم الخ) علة للزائدة (قوله لذلك) اى للمقابلة (قوله والفرع هو جمع المذكر السالم الخ) اعتبر الفرعية والاصالة من حيث الاعراب وبعضهم اعتبرها من حيث الذات فجعل الفرع هو جمع المؤنث والاصل هو جمع المذكر فقال فى التعليل لئلا يلزم مزية الفرع وهو جمع المؤنث لو جعل من غير تنوين على اصله وهو جمع المذكر السالم لان زيادة النون نقص فيه (قوله من اضافة الاعم) أى ان اعتبر تقييدا بما تضاف اليه وان لم يعتبر كان من اضافة احد المترادفين الى الآخر لكن هذا ظاهر ان اريد باليوم مطلق الوقت كما هو احد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضى او كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضى فالاضافة للبيان مطلقا العموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ اقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء وأما حينئذ فاضافته كاضافة يومئذ اذا اريد باليوم مطلق الوقت فافهم اه صبان (قوله الثانى عوض عن كلمة الخ) التحقيق ان تنوين كل وبعض تنوين تمكين كما شمله تعريفه السابق قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف (قوله فى حالتى الرفع والجر) اما فى حالة النصب فلا تنوين اصلا لظهور الفتحة على الياء مع عدم التنوين (قوله الاقصى) لا حاجة اليه بعد منتهى (قوله كما تشهد به لغة من اثبت الياء الخ) وجه هذه الشهادة انه لو كان الاعلال مقدما على منع الصرف لم تتأت هذه اللغة لان أصل جوار فى حال الجر حينئذ جوارى بكسر الياء والتنوين ولا شك فى استثقال الكسرة على الياء وحذفها لذلك ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا ولم يتأت اثبات الياء مفتوحة حال الجر على هذا القول بخلافه على القول بتقديم منع الصرف على الاعلال فان اصل جوار حينئذ فى حال الجر جوارى بفتح الياء من غير تنوين والفتحة لاستثقل على الياء نظرا لخفتها مع قطع النظر عن نيابتها عن ثقيل وهو الكسر ولذلك ابقيت الفتحة ولم تحذف على هذه اللغة فعلم ان هذه اللغة لا تتأتى الا على القول بتقديم منع الصرف فهى شاهدة له (قوله وبذلك صرح المبرد الخ) اى بكونه عوضا عن حركة الخ والحاصل ان مذهب الجمهور وسيبويه انه عوض عن حرف وهل كلام الجمهور وسيبويه مبنى على ان الاعلال مقدم على منع الصرف او بالعكس قولان واما مذهب المبرد والزجاج فهو انه عوض عن حركة

ولا ينبنى الاعلى ان منع الصرف مقدم على الاعلال (قوله مزيد ثقل) اى زيادة ثقل على الثقل الحاصل من صيغة منتهى الجموع فانها ثقيلة بدليل انها تمنع الصرف (قوله لكونه ياء مكسورا ما قبلها الخ) تعليل للزيادة ومحصل هذا التعليل ان صيغة منتهى الجموع ثقيلة وزاد ثقلها ما بكون آخرها ياء والياء ثقيلة وكون ما قبل الآخر كسرة والكسرة ثقيلة فى ذاتها وان كانت مناسبة للياء الثقيلة والحال انهم قد حذفوا من هذه الصيغة الياء اذا كان فيها أل او كانت مضافة فى حال الرفع او الجر واما فى حال النصب فلا تحذف الياء ويظهر الاعراب حينئذ عليها مثال حذف الياء مع ال الحذف فى قوله تعالى ومن آياته الجوار فى البحر كالاعلام ومثال حذفها مع الاضافة حذفها فى قولك جانى جوارك بلا ياء والاعراب حينئذ مقدر على الياء المحذوفة لكن الظاهر ان حذف الياء حينئذ جائز لا واجب اذ يجوز لك اثباتها ولذلك قرئ قوله تعالى ومن آياته الجوارى فى البحر كالاعلام باثبات الياء وحذفها فاذا لم تكن فى هذه الصيغة ال ولا الاضافة وجب حذف الياء وتعويض التنوين عن الياء بخلافه مع ال والاضافة فانه لا يمكن تعويض التنوين فقوله وقد اعل اى بحذف الياء وقوله مع ال اى او الاضافة بدليل قوله فاذا خلا من ال والاضافة وقوله بتقدير اعرابه استثقالا الباء للملابسة او بمعنى مع ويحتمل ان الباء لتصوير الاعلال والمعنى على هذا الاحتمال الاخير والحال انه قد اعل مع ال والاضافة فى حال الرفع والجر اعلالا مصورا بتقدير اعرابه استثقالا فليس المراد بالاعلال حذف الياء بخلافه على ما قبل هذا الاحتمال لكن هذا الاحتمال الاخير غير مناسب كما تعلم بالتأمل وقوله تطرق اليه التغيير اى وجوبا كما ان قوله وقد اعل اى جوازا بناء على ما قبل الاحتمال الاخير ويحتمل ايضا ان قوله وقد اعل معناه انه اتى فيه بحرف العلة ولم يحذف والباء فى قوله بتقدير للملابسة او بمعنى مع وهذا هو الظاهر من كلام المحشى هذا ما ظهر لى فى فهم هذا التعليل (قوله الاولى ودخول ال الخ) هذا ظاهر ان قلنا ان ال ثنائية وضعا مفيدة بجملتها للتعريف وتكون همزتها همزة قطع لكن لما كثر استعمالها حذفت او قلنا ان المفيد للتعريف الجملة ايضا لكن الهمزة همزة وصل تحذف فى الدرج لكن معتد بها فى الوضع بحيث تعد بها الكلمة ثنائية واما ان قلنا ان المفيد للتعريف هو اللام فقط والهمزة للوصل غير معتد بها فى الوضع فالتعبير بما ذكره المصنف ظاهر اذ الهمزة واللام ليسا كلمة واحدة حتى ترد تلك القاعدة اه شيبنى لكن المنقول اننا ان جرينا على انها زائدة معتد بها فى الوضع فلك فيها الامران التعبير بال نظرا للاعتداد وهو الاقيس والتعبير بالالف واللام نظرا لزيادتها وقد استعمل سيبويه العبارتين كما افاده المرادى تأمل (قوله وظاهره الخ) وجه الظهور ان معنى قول المصنف فالاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الالف واللام ان كل اسم يعرف بذلك فان المتبادر ان اللام فى الاسم للاستغراق او العهد على ما قاله المحشى فيما سبق وكون القضية كلية على الاول ظاهر واما على الثانى فلان المتبادر ان المعهود الاسم السابق من حيث وجوده فى جميع الافراد واذا كان كل اسم يعرف بدخول الالف

واللام افاد ان كل اسم تدخل عليه الالف واللام مع انه ليس كذلك ومحصل الجواب الاول انا لانسلم ان المراد كل اسم على الاطلاق حتى يكون الاستغراق حقيقيا بل المراد ان كل اسم صالح للالف واللام تعرف اسميته بتلك الصلاحية فالاستغراق عرفي اي لافراد نوع مخصوص وهو الاسم الصالح ومحصل الجواب الثاني انا سلمنا كون الاستغراق حقيقيا وان المراد كل اسم سواء كان صالحا ام لا لكن نقول دخول الالف واللام علامة على الاسمية والعلامة قد يوجد المعلم بدونها فوجود بعض الاسماء بلا تلك العلامة لا يضر في كونها علامة على اسمية كل الاسماء كما ان هذا الخلق علامة على وجود الله سبحانه وتعالى مع ان هذا الخلق منفك عن الله لوجود الله في الازل بلا عالم لكن في هذا الجواب الثاني شيء اذ لا معنى لكونها علامة على ما لا يصلح لها ابدا (**قوله** مقول فيه نام صاحبه) لا حاجة لتقدير القول لان نام صاحبه خبر وانما يقدر القول في الانشاء نحو والله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير (**قوله** لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه) اي وتأخير ما يطول الكلام عليه لكن لا يخفى ان هذا انما ينتج عدم تقديم الحروف واما عدم تقديم ال فلا فلعل النكتة في تأخيرها مناسبتها للحروف وقد وجد مقتضى تأخير الحروف فكانها قد وجدها مقتضى اه شيبيني (**قوله** ويكون المراد بالطبيعي الخ) على انه يمكن هنا الترتيب الطبيعي بان يكون الشارح نظر للعلامات من حيث محالها ولا شك ان الخفض والتنوين من حيث محلهما متوقفان على حروف الخفض والالف واللام من حيث محلهما لان وجود آخر الكلمة متوقف على وجود اولها (**قوله** هو ان يكون الخ) فيه ان هذا ليس معنى الترتيب الطبيعي الذي هو التقدم بالطبع بل هو تفسير للتقدم بالعلة ولو سلمنا جدلا انه تفسير له لا يصح تمثيله بقوله كتوقف الابن الخ والحاصل ان التقدم بالطبع هو ان يتوقف وجود المتأخر على وجود المتقدم لكن من غير تأثير من المتقدم في المتأخر نحو تقدم الواحد على الاثنين فان أثر المتقدم في المتأخر فالتقدم تقدم علة كما في تقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم واما تقدم الاب على الابن فهو تقدم بالزمن هكذا نص اهل المنطق وما في المحشي تبعا للمدابغي فهو تخليط اه شيبيني (**قوله** نعم هو صادق بذلك) اي لان الواو لمطلق الجمع الصادق بالمعية وغيرها وقال العلامة الشيبيني الاشعار متحقق من حيث اختيارها على اوالتي هي المناسبة في مقام التفصيل والاشعار الدلالة الخفية (**قوله** هذا يغني عنه قوله في الجملة) اي لانه صادق بعدم اجتماع هذا البعض الذي ثبت له الاجتماع في حال وصادق بعدم الاجتماع اصلا كالبعض الآخر وقال العلامة الشيبيني انه اتى بقوله في الجملة ليصدق الكلام بحالة نصب المنون كرأيت زيدا ورفعه كجاءني زيد فانه وجد التنوين من غير خفض واجتماع التنوين مع الخفض انما يكون في حالة جر المنون وليصدق بحالة نصب المحلى باللام ورفعه فانه وجد دخول الالف واللام من غير خفض وانما يجتمعان في حالة الجر واتى بقوله وقد لا يجامع لمقابلة قوله وقد يجامع والضمير في لا يجامع عائد على بعض آخر فان المراد هنا بعض لا يجامع ابدا كاللام مع التنوين

والمراد بالبعض السابق بعض يجتمع تارة ولا يجتمع اخرى كما هو قضية قوله فى الجملة فليس هذا مقابلا لقوله فى الجملة هذا مراد الشارح وعليه فلا اعتراض (قوله ولا يجتمعان فى مادة) ما احسن قول بعضهم لى عندكم دين ولكن هل له * من طالب وفؤادى المرهون
فكأننى الف ولام فى الهوا * وكأن موعد وصلك التنوين
(قوله وفى كون ذلك استطرادا وقفة الخ) لا وقفة والتعليل الذى ذكره هو عين دعوى المناسبة التى يتوقف عليها مفهوم الاستطراد فهذا التعليل لا يفيد وقفة اه شيبينى (قوله فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد الخ) ثم ان العلامة المدابغى استشعر اشكالا على هذا التركيب ودفعه ومحصل الاشكال ان هى مرجعه حروف الخفض وهو جمع مضاف لمعرفة ودلالته كدلالة العام اى محكوم فيها على كل فرد فيصير المعنى كل حرف من حروف الجر جميع ما يأتى اعنى من وما عطف عليه وليس كذلك ومثل هذا قول الفقهاء فروض الوضوء ستة واركان الصلاة ثلاثة عشر ومحصل الدفع ان هذه القاعدة اغلبية وقد يراد المجموع على غير الغالب كما فى هذه التراكيب ونحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وقال العلامة الشيبينى رحمه الله هذا اخذ من الكلام بحسب الظاهر وعند التأمل لا يرد اشكال بالكلية فان القاعدة مفروضة فيما اذا كان هناك حكم حقيقى كقولك حروف الجر تميز الاسم الصالح اذ لا شك فى ان المعنى ان كل حرف من حروف الجر يميز واما قولهم فروض الوضوء ستة واركان الصلاة ثلاثة عشر وحروف الجر من والى الخ لا حكم فيه حقيقى لان المخبر عين المبتدا لا يزيد شيئا فالكلام فى الحقيقة على حذف اى التفسيرية كأنه قيل فروض الوضوء اى الستة المجملة النية وغسل الوجه الخ واركان الصلاة اى الثلاثة عشر كذا وكذا وحروف الخفض اى التى هى من والى الخ ولذلك لو قلت فروض الوضوء تتوقف عليها صحة الصلاة لصح وكان حكما على كل فرد لان التوقف خارج عن ذات الفروض فاحفظه فانه نفيس جدا يجب الشكر عليه فلله مزيد الحمد على جميع نعمه اه وقد يقال لا نسلم انه ليس فيما ذكر حكم حقيقى بل فيه حكم حقيقى وهو اثبات هذا العدد المخصوص للفروض او الاركان او حروف الخفض وليس على حذف اى التفسيرية انما ذلك فى المعرف مع التعريف لان المراد من المعرف الماهية وهى عين التعريف تأمل (قوله زمانا الخ) اى وقد يكون غيرهما كأنه من سليمان وقد يقال هو مكان اعتبارى وتقابل من بالى كما هو ظاهر وبما يفيد معناها كالباء فى نحو اعوذ بالله من الشيطان فان المعنى التجئ الى الله من الشيطان (قوله من اطلاق الجزء وارادة الكل) اى اسم الجزء اى مجازا لكنه مبنى على مجاز آخر ان قلنا ان غاية الشئ الجزء الملاصق له الخارج عنه ثم اطلق على آخر الشئ للمجاورة (قوله اى انتهاء الغاية) وتأتى بمعنى مع كما فى قوله عز وجل الى الكعبين اى معهما فان غسلهما واجب ويحتمل ان الى فى الآية للانتهاء وانما دخل ما بعدها فى حكم ما قبلها للقرينة التى هى فعل النبى عليه افضل الصلاة واتم السلام وان كانت القاعدة ان ما بعد الى خارج عن الحكم لا داخل بخلاف حتى فبالعكس لان محل ذلك

مالم توجد قرينة وقال بعضهم ان المراد بالرجل ما يشمل الى الركبة والى داخلة فى حيز الترك المقدر والاصل واتركوا من الركبة الى الكعبين فالمغيا بالى داخل فى الغسل فصح المقصود ولى فيه بحث وجيه يدركه الفقيه النبيه اه شيبنى ووجه البحث ان الامر بالترك اما للوجوب او الندب فيفيد ان غسل ما فوق الكعبين الى الركبة منهى عنه نهى تحريم او نهى كراهة خفيفة مع ان المقرر فى الفقه طلب غسل ذلك لانه سنة لانه ورد انتم الغر المحجلون يوم القيامة من آثار الوضوء فكيف يصح الامر بالترك ويمكن دفع البحث بانه يحمل الامر بالترك على ما اذا تحقق الضرر لذلك او توهمه على ان هذه المسئلة خلافية لقول المالكية بكراهة ما زاد على الفرض فتأمله (**قوله** بواسطة ايجاد مصدر) اى بواسطة التأثير (**قوله** وتكون حقيقة فى الاجسام) اى ان المجاوزة الاصطلاحية المفسرة بالتفسير السابق تكون حقيقة فى الاجسام اى بأن كان كل من الشيئين من قبيل الاجسام وقوله كرميت السهم عن القوس اى فان السهم والقوس من قبيل الاجسام وقوله مجازا فى المعانى اى مجازا ان كان كل من الشيئين او احدهما من قبيل المعانى وظاهر كلامه ان عن موضوعة للمجاوزة الاصطلاحية المنقسمة الى القسمين فاستعمال عن فى القسم الثانى على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز انما المجاز فى اطلاق لفظ مجاوزة على القسم الثانى بان يقال شبه مباعدة المعنى عن الجسم او مباعدة الجسم عن المعنى او مباعدة المعنى عن المعنى بواسطة ايجاد مصدر الفعل بمباعدة الجسم عن الجسم بواسطه ايجاد مصدر الفعل بجامع مطلق المباعدة فى كل واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو مجاوزة للمشبه لكن ظاهره ان المجاوزة الشاملة للقسمين لابد فيها من الانفصال وكذا يقال فى نظائره فهى موضوعة للظرفية الشاملة للحقيقة والمجازية فهى حقيقة فى القسمين انما المجاز فى اطلاق لفظ ظرفية على القسم الثانى (**قوله** كاخذت العلم عن زيد) وكقولك فى عالم سلب الله الجهل عن فلان (**قوله** لان المعنى) اى المجازى (**قوله** وهذا لا يصح) اى لعدم انفصال العلم عن زيد الذى يفيده لفظ البعد (**قوله** وانما المعنى) اى على سبيل المجاز فى عن لعدم وجود الامر الكلى المنقسم الى القسمين الموضوعة له عن فيقال شبه مطلق حصول شئ فى مكان لا على وجه الانفصال عن مكان اخر بمطلق حصول شئ فى مكان على وجه الانفصال عن مكان آخر فسرى التشبيه من الكليين الى الجزئيين فتستعار عن من جزئى من المشبه به لجزئى من المشبه (**قوله** والمعنى فى رضى الله عنهم الخ) محصله على طبق ما سبق ان المجاوزة هنا مجازية لكونها فى المعانى وعن أيضا مجاز لعدم وجود الانفصال الذى هو شرط فى الامر الكلى المنقسم الى القسمين لعدم انفصال الرضى عنهم والشئ الاول هو الرضى لكن بمعنى الاثر والشئ الثانى هو المثوبون المرضى عنهم والواسطة هى ايجاد الرضى اعنى التأثير وانما احتيج لهذا التأويل لاجل ان يوجد ضابط المجاوزة السابق لكن لما لم يوجد الانفصال الذى هو شرط فى مطلق المجاوزة الاصطلاحية التى وضع لها عن احتيج الى المجاز فى عن بان يقال شبه مطلق حصول شئ فى مكان على وجه العموم والفيضان بحصول شئ فى مكان على

وجه التجاور والانفصال واستعير عن من جزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات
المشبه ثم انه يحتمل ان مراده ان عن موضوعة للقسم الاول وهو القسم الحقيقى من قسمى
المجاوزة و يقال نظيره فى الظرفية ويؤيد هذا الاحتمال قول الصبان فان قلت الظرفية فى
قوله تعالى ان المتقين فى جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى العيون
فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجازا فما وجهه عند مانع ذلك اجيب بانه من عموم المجاز بان
تستعمل فى مطلق الملابسة اه فانه صريح فى ان فى انما تكون حقيقة فى الظرفية الحقيقية
وعلى الاحتمال الاول لا يرد سؤال الصبان وعلى هذا الاحتمال الاخير يكون فى عن فى
اخذت العلم عن زيد ورضى الله عنهم مجازان المجاز الاول من حيث كون احد الشيئين معنى
من المعانى وهذا ما افاده المحشى فى القولة الاولى المجاز الثانى من حيث عدم الانفصال وهذا
ما افاده المحشى فى القولة الثانية ثم انه يرد على المحشى على الاحتمال الاول امور الاول ان
العلامة ابن قاسم وتبعه الصبان لم يشترط فى المجاوزة الحقيقية ان تكون فى الاجسام بل قد تكون
فى المعانى الامر الثانى على تسليم انها خاصة بالاجسام لا نسلم ان فى عن فى اخذت العلم عن زيد
مجاز العدم الانفصال بل عن حقيقة وانما المجاز فى اطلاق لفظ مجاوزة على ما لا انفصال فيه
كما ان اطلاق لفظ مجاوزة على ما كان فى غير الاجسام مجاز فلا وجه لتخصيص المجاوزة المجازية
بما كانت فى المعانى مع حصول الانفصال كما هو ظاهر كلامه بل المجازية ما كانت فى المعانى
وجد انفصال ام لا وانما تكون عن مجازا فيما اذا خرجت عن المجاوزة بجميع صورها
واستعملت فى معنى آخر كالسببية والاستعلاء الامر الثالث انا لا نسلم ان المجاوزة فى رضى الله
عنهم مجازية ولا نسلم ان عن مجازا اما الاول فلما علمت من ان المجاوزة الحقيقية لا تختص
بالاجسام واما الثانى فلان احد الشيئين ليس هو الرضى حتى يجىء عدم الانفصال فيحتاج
للمجاز فى عن بل احد الشيئين غير مصرح به وهو المؤاخذة والاصل باعد الله عنهم المؤاخذة
بواسطة الرضى على ان الاتصال غير معتبر فى المجاوزة كما علمت وممن نص على ان هذا المثال من
قبيل الحقيقة العلامة سم وتبعه الصبان و يرد على المحشى على الاحتمال الثانى الامر الاول
والامر الثالث فقط والذى ارتضيه هو الاحتمال الاول وان خالف ما يفيده الصبان وان ما
فى الصبان مخالف لظاهر شارح الاشمونى كما يعلم بالتأمل فى الكلام والله الموفق وعبارة
العلامة الشيبينى قوله المجاوزة هى بعد شئ عن شئ لغة واصطلاحا بعد شئ مصرح به او غير
مصرح به عن مدخولها بواسطة حذف العامل فيها فالاول نحو رميت السهم عن القوس
فالسهم بعد عن مدخولها وهو القوس بواسطة الرمى والثانى نحو رضى الله عن الائمة والمعنى
جاوزت المؤاخذة الائمة بسبب الرضى وهذه المجاوزة حقيقة فيهما ومن المجازية نحو اخذت العلم
عن زيد فان العلم لم يجاوز زيدا ولكن لما تعلمت منه كانه فارقه هكذا قال المحقق فى حاشية
الاشمونى واقول ما المانع من تقدير فى الكلام كرضى الله عن الائمة والاصل هنا جاوز عدم
التعليم زيدا بسبب اخذى العلم عنه ولعل الامر لكون ذلك غير مقصود وفيه ما فيه فالظاهر

حمل الحقيقى على خصوص نحو رميت عن القوس (قوله بكسر العين) قيل او بفتحها لكن لم يذكر فى المصباح والقاموس الفتح (قوله او مجازا نحو عليه دين) جعله بعضهم من الاستعلاء المعنوى نحو فضلنا بعض النبيين على بعض وجعل المعنوى من الحقيقى وخص المجازى بما اذا كان الاستعلاء فيه على قريب مجرورها نحو اوجد على النار هدى اى اجد هاديا قرب النار فان الهادى قريب منها لا عليها (قوله اى على قلة والتكثير على كثرة) وقيل بعكس هذا أيضا (قوله وقيل لم توضع لواحد منهما الخ) ان كان المعنى انها لم توضع لشئ منهما بل وضعت لمعنى آخر غيرهما كان الامر ظاهرا الا انه ينظر ما هو وان كان المعنى انها لم توضع لشئ منهما ولا لغيرهما من المعانى كانت حرف جر زائد الا شبيها بالزائد لان الشبيه بالزائد لابد له من معنى الا ان يقال هى شبيه بالزائد وتدل على معنى بالقرينة ولا يلزم فى الشبيه بالزائد ان يكون المعنى موضوعا له اللفظ (قوله وتصديرها شرط) المراد بتصديرها ان لا يتقدم عليها شئ من اجزاء الجملة بعدها وهذا لا ينافى تقدم شئ من غير جملتها نحو انى رب رجل كريم لقيت كما فى شراح المغنى (قوله وتأخير عامل) اى العامل فى مجرورها ان كان هناك عامل لفظى وفيه انه ان كان المراد تأخير العامل عن رب بمعنى ان لا يتقدم عليها لم يكن لهذا الشرط فائدة للاستغناء عنه بالتصدير وان كان المراد بتأخيرا لعامل ان لا يتقدم على المجرور بها بحيث يفصل بينها وبين المجرور بها كرب اقيت رجل كريم كان هذا الشرط غير خاص بها اذ بقية حروف الجر كذلك (قوله وتنكير مجرورها) اى بان يكون اسما ظاهرا نكرة فخرج بالاسم الظاهر الضمير وخرج بكونه نكرة بقية المعارف لكن هذا الشرط للغالب والا فقد تجر الضمير قليلا كما سيأتى وعبارة المغنى وتنكير مجرورها ان كان اسما ظاهرا وعليه فالشرطية لزومية لا غالبية نعم يغتفر فى التابع الذى يؤول الى التنكير ان يكون معرفة نحو رب رجل واخيه اذ الاصل واخ له بخلاف رب رجل وزيد ولا يلزم وصف مجرورها وما وقع فى المغنى من اشتراط ذلك مبنى على ضعيف (قوله ان يكون عاملها فعلا ماضيا) اى عامل مجرورها لكن هذا باعتبار الغالب او يقال مراده انه اذا كان عاملها فعلا يشترط ان يكون ماضيا والا فقد لا يقع بعدها فعل اصلا كمثال المحشى الآتى وهو رب رجل عندى وبعضهم لم يعده شرطا نظرا لانفكاكه ولذلك قال الاشمونى وغيره والاغلب ان يقع بعدها فعل ماض اه والحاصل ان رب اذا لم تكن مكفوفة بما كان الغالب ان يقع بعدها فعل ماض لا على وجه مباشرته لها وقد لا يقع بعدها نحو قوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيمة واذا كانت مكفوفة بما كان الغالب أيضا ان يقع بعدها الفعل الماضى لكن مباشرة كقوله ربما اوفيت فى علم اى نزلت على جبل وتدخل على المضارع لتنزله منزلة الماضى لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

والجامل القطيع من الابل والمؤبل المتخذ للقنية والعناجيج جمع عنجوج جياد الخيل والمهار

صغار الخيل (قوله وحذفت رب جفرت بعد بل الخ) اى الى آخر البيت وتمامه
والفاو بعد الواو شاع ذا العمل ومثال حذفها بعد بل قوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه
الفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحين وبفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله وجهرمه اى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس ومثاله بعد الفاء * فثلك حبلى قد طرقت ومرضع * وخص الحبلى والمرضع لانهما ازهد النساء فى الرجال والطروق الاتيان ليلا ومثاله بعد الواو وليل كموج البحر ارخى سدوله * والتشبيه فى الكثافة والظلمة والسدول الستور (قوله وهى المعاقبة للهمزة الخ) هذا تفسير للتعدية الخاصة (قوله والاولى حمل الخ) اى والقرينة على هذا ان المقصود بيان المعنى المختص بها (قوله لكن يعكر عليه المثال الخ) اى لانه محتمل للخاصة وغيرها وفيه ان المثال لا يضر فيه الاحتمال وكانه فهم ان المثال قرينة على تخصيص التعدية فى كلام الشارح بالخاصة فاعترض بان المثال لا يصلح قرينة لاحتماله وقد علمت ان القرينة شئ آخر فلا يضر الاحتمال (قوله وان تكون للتعدية الخاصة الخ) اذا تأملت بعين معتبر لم تجده من قبيل التعدية الخاصة مثل ذهبت بزيد اذ الوادى لم يكن فاعلا بان يقال مر الوادى فتصيره مفعولا بواسطة الباء وتقول مررت بالوادى أى جعلت الوادى مارا فقول المحشى اى صيرت الوادى ممرورا به لا يناسب التعدية الخاصة نعم ان جعل الوادى فاعلا على الاسناد المجازى وحمل تفسير المحشى على المعنى المراد اندفع الايراد ويجاب أيضا عن الشارح بانه تمثيل للباء الجارة بقطع النظر عن معنى التعدية المتقدمة (قوله التصق به داء) ان كان المراد بالداء العلة المحسوسة نحو سلعة مثلا كان كل من الملصق والملصق به حسيا وان كان المراد بالداء امرا معنويا قائما بالبدن كان الملصق معنويا فيفيد ان الالصاق المعنوى من الحقيقى فيؤيد ما سبق من جعل الاستعلاء المعنوى من الحقيقى لا من المجازى خلافا لما صنعه هو فيما سبق (قوله وفى الاصطلاح الحاق ناقص الخ) اغرب بعضهم وادعى اتيان الكاف للمبادرة كقوله سلم كما تدخل اى بمجرد دخولك وصل كما يدخل الوقت اى بمجرد دخوله واجيب عنه بان الكاف زائدة ومازمانية والاصل سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت (قوله وضابطها ان تقع بين ذاتين الخ) فى قول انها الداخلة على من يملك ولم يقيد بكون ما قبلها ذاتا وبه يتجه صحة كون لام لله فى الحمد لله للملك لكن ما فى المحشى هو ما فى الاشمونى وغيره (قوله ويكون من ذكر الخاص بعد العام) راجع للاحتمال الثانى فقط وهو العطف على الالف واللام لان حروف القسم داخلة فى قوله وحروف الخفض المعطوف ايضا على الالف واللام (قوله فى قسم السؤال) اى الطلب (قوله وقد جمع بعضهم) هو الشيخ المدابغى خلافا لما يوهمه كلامه كذا قيل (قوله اى تبدل التاء على قلة هاء) كلام المحشى والشارح يفيد أن الهاء واللام بدل عن التاء ولعل السبب فى ذلك اختصاصهما بلفظ الجلالة كالتاء

وكلام

وكلام ش ن فى شرحه يفيد انهما بدل عن الواو التى هى اصل التاء فكل من الهاء واللام والتاء بدل عن الواو مختص بلفظ الجلالة ولما كان كل منها فرعا عن الواو ضعف فقصر على لفظ واحد وجبر ضعفها بكون اللفظ الواحد لفظ الجلالة (**قوله** ونقل فتحها مع جميع المظهرات) ليس المراد ان اللام المعوضة عن حرف القسم نقل فتحها مع كل اسم ظاهر لما تقدم من ان اللام المعوضة عن حرف القسم لاتدخل الا على لفظ الجلالة بل هذا النقل انما هو فى اللام الجارة من حيث هى فكان المناسب كتابة هذا فيما سبق والحاصل ان اللام الجارة مكسورة حتى مع الضمير كما هو لغة خزاعة او الامع الضمير فتفتح معه كما لغيرهم ورب ما فتحت قبل ان المضمرة نحو لنعلم ونقل فتحها مع جميع المظهرات وحق الكلمات التى على حرف واحد الفتح لثقل الكسرة والضمة على الكلمة الخفيفة غاية الخفة بكونها على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء وكسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما فجرها غير اصلى بل لقيامها مقام الحرف وابقيت اللام الجارة للضمير على اصلها وهو الفتح لعدم الالتباس اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غيره لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لايتم اذ ربما كان الظاهر مبنيا او موقوفا عليه افاده ش ن فراجعه فان فيه نفائس وهذه اللام المعوضة عن حرف القسم لاتستعمل الا فى الامر العظيم الذى يتعجب منه فهى مفيدة للتعجب فلا يقال لله قد قام زيد افاده المحشيون قول الشارح على مافى بعض النسخ الله اقسم به الظاهر لى ان هذه الباء ليست باء قسم لان معنى كونها للقسم ان استفادة القسم منها نحو بالله وبك لافعلن بخلاف مثال الشارح اه شيبينى لكن هذا يؤدى الى انه لايذكر فعل القسم مع حرف من حروفه اصلا وهو خلاف ماتقدم تأمل (**قوله** ثم استعملت غالبا فى معنى الفعل) اى مجازا كما صرح به المحشى فيما سبق (**قوله** وعدم التصرف) اى بحيث لايجىء منها مضارع ولا امر ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع (**قوله** لانه لم يثبت فى عسى الخ) نقل الرودانى ان السيد ذكر فى العباب ان عسى زيدان يخرج معناه الاصلى قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء ونقل عنه ايضا انه ذكر فيه ان ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه اى انتفاء وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بأنها للنفى قول بحرفيتها لان النفى معنى فى الاسناد (**قوله** لفعل يفعل) أى المتعدى المفتوح العين لان المسموع من هذه المادة انما هو فعل المتعدى المفتوح العين يقال فعلت الشئ الفلانى لكن احد المصدرين حينئذ قياسى والآخر سماعى لان فعلا بفتح الفاء وسكون العين يكون مصدرا قياسيا للفعل الثلاثى المتعدى سواء كان مفتوح العين نحو اكل اكلا وضرب ضربا وقتل قتلا او مكسورها كفهم فهما وامن امنا وشرب شربا ولقم لقما ولثم لثما كما قال فى الخلاصة

فعل قياس مصدرا المعدى * من ذى ثلاثة كردد ردا

وفعلا بكسر الفاء وسكون العين مصدر سماعى سواء كان الماضى مفتوح العين كما فى هذه المادة او مكسورها كعلم علما (**قوله** اى بقبوله دخول قد الحرفية) وتختص بالفعل المتصرف

الخبرى المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهى معه كالجزء فلا تفصل منه بشئ
الا بالقسم كقوله اخالد قد والله اوطأت عشوة * وما قائل المعروف فينا يعنف
وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله احسنت كذا فى المغنى واعترض العلامة الشيبينى على
التقييد بالمثبت بان الظاهر انه يجوز كل من قولك قد يقوم وقد لا يقوم وقد يقال لعله
احترز بالمثبت عن المنفى بغير لا كالمنفى بما او بان (**قوله** فلا اعتراض عليه) اى بان قد
صادقة بالاسمية والحرفية فقدم من حيث هى لا تميز الفعل عن غيره بل تدخل على الاسم اذا
كانت اسما (**قوله** انصراف الاسم) وهو قد اى متى أطلقت قد انصرفت الى قد الحرفية وهذا
كلام فى غاية المتانة وقال شيخنا قوله فلا اعتراض عليه اى بان دخول الباء على قد دليل على
اسميتها والتى هى علامة الفعل قد الحرفية لكن قوله انصراف الاسم لو قال انصراف الوصف
اى الحرفية لكان اولى اه فتأمله فانه لا يسلم (**قوله** اى للتحقيق فى غالب الاحوال الخ)
قال الرضى قد تدخل على الماضى والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى
بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره
متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب ومنه قول المقيم قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاث معان
التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو قد ركب لمن لم يكن
متوقعا الركوب اه فيفيد ان التحقيق لازم لا غالب (**قوله** ولتقريب الحال نحو قد قامت
الصلاة) حاصل ما يقال فى هذا المثال انه ان كان معنى قامت الصلاة تحققت ووجدت كما
يقال الكل يتقوم باجزائه اى يتحقق ويوجد كانت قد لتقريب المستقبل من الحال لان
المشهور فى تقرير الاشياخ وذكره الدمامينى ان التقريب الذى هو معنى قد يشمل تقريب
الماضى من الحال وتقريب المستقبل من الحال وقال صاحب المغنى ان قد فى هذا المثال
للتحقيق على وجه المبالغة لانه لما قرب التحقق جدا نزل منزلة المحقق مبالغة لا للتقريب لان
التقريب الذى وضعت له قد انما هو تقريب الماضى من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضى
القريب والماضى البعيد فاذا قلت قد قام زيد اختص بالقريب ومن هذا المعنى اعنى
التقريب قد الواجب قرن الجملة الحالية الماضوية بها اه هذا كله اذا كان قامت الصلاة
بمعنى تحققت ووجدت كما تقدم اما اذا كان بمعنى قام الناس لاجلها وتهيؤا لها والاسناد الى
الصلاة مجاز عقلى فلا شك ان القيام والتهيئ لها سابق على قول المقيم قد قامت الصلاة فحينئذ
يصح كون قد لتقريب الماضى من الحال لان القيام بهذا المعنى تحقق قريبا ولو اطلع صاحب
المغنى على هذا المعنى لاثبت التقريب فى هذا المثال واما اذا كان قامت الصلاة بمعنى قرب
قيامها مجاز الغويا فقد للتحقيق لان قرب قيامها حاصل محقق الآن هذا حاصل ما يؤخذ من
الامير على المغنى مع زيادة (**قوله** ولا يكون الا فى غير كلام الله) قال العلامة الشيبينى اقول
الظاهر انه لا مانع من وقوعها فى كلام الله تعالى بهذا المعنى اذا كان مدخولها غير مأخوذ
من صفة دائمة واجبة الثبوت لله والا فلا يجوز بل يتعين التحقيق بالنظر للفعل نحو قد يعلم

ما انتم عليه ان ابقى الكلام على ظاهره فان اريد بيعلم ما انتم عليه يجازى على ما انتم عليه صح كونها للتقايل بالنظر للفعل وعدم المجازاة يكون بالعفو فاقاله المحشى غير ظاهر اه وظاهر كلام المحشى انها لا تكون للتكثير لكن اثبت كونها للتكثير سيبويه فى قول الهذلى قد اترك القرن مصفرا انامله والزمخشرى فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فقال ان قد هنا لتكثير الرؤية كما فى المغنى (**قوله** وتستعمل مبنية) و يقال حينئذ قد زيد درهم بسكون الدال وقد نى بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون (**قوله** لشبهها بقد الحرفية فى لفظها) فيه ان هذا لا يوجب البناء الا ترى ان الى بمعنى النعمة مفرد الآلاء شبيهة بلفظ الى الجارة ومع ذلك معربة وجواب الشمنى بمعنى المشابهة لكون الى بمعنى النعمة منونة ففيه ان التنوين انما جاء للاعراب ولو بنيت لحذف فهذا جواب بما فيه النزاع وهو من المصادرة التى لا تسمع وقوله ولكثير من الحروف فى وضعها فيه ان الذى اعتمدوه ان شبه الاسم للحرف فى الوضع اى فى عدة الحروف لا يوجب البناء الا اذا كان ثانى الاسم لينا كنا الذى هو ضمير المتكلم وحده او مع غيره وكونها تين العلتين لجواز البناء لا لوجوبه ينافيه قول المحشى بعد وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء وقوله وبوصف الاضافة الخ فان ظاهره ان البناء واجب لولا الاضافة وكون الموجب مجموع العلتين لا كل واحدة على حدتها فيه ما فيه (**قوله** وتستعمل معربة) و يقال حينئذ قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدى بغير نون كما يقال حسبى (**قوله** وقد تكون اسم فعل الخ) المناسب تأخير هذا عن قوله وبوصف الاضافة الخ وعلى هذا فهى مبنية وجوبا لنيابتها عن الفعل بلا تأثر ومتى اتصل بها ياء المتكلم يؤتى بالنون وجوبا فتقول قدنى درهم كما تقول يكفينى درهم كذا فى المغنى (**قوله** وسين الصيرورة) اى السين التى لها دخل فى الصيرورة والا فالدال على الصيرورة السين والتاء (**قوله** علم جنس) الظاهر انه علم شخص نظير ما تقدم فى اسم الفعل (**قوله** لعدم تغيير الصورة) هذه العلة انما تنتج جواز البناء لا وجوبه كما تقدم فلعل مراده مبنى جوازا والظاهر على الاعراب تعين الحكاية (**قوله** اذا سكنا) الاولى مطلقا لان الكلام فيما قبل القيد اعنى الساكنة (**قوله** نحو قالت اخرج الخ) عدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق بين المتحرك العارض بالكسر او بالضم او بالفتح وهى فى الامثلة على هذا الترتيب لكن على احد وجهين فى الاول وجعله غيره من المتحرك بالضم على الوجه الآخر والاولى التمثيل بقالت امرأة العزيز فتدبر (**قوله** كفاطمة) اى من قولك جاءت فاطمة لاجل ان تكون التاء دالة على تأنيث المسند اليه لا من قولك هذه فاطمة فانها مسند لا مسند اليه (**قوله** دخلت الثلاثة) هذا لا يسوغ بعد قوله اى الدالة على تأنيث المسند اليه اذ التاء فى ربت وثمت ليست كذلك وكذا التاء فى قوة فانها ليست لتأنيث المسند اليه الا ان يقال انه مسند اليه بحسب الاصل لان اسم لا اصله المبتدا وهو مسند اليه وعلى هذا فلا ينحصر المسند اليه الذى تدل التاء على تأنيثه فى الفاعل ونائبه واسم كان (**قوله** المثبت) تقدم لك ما فيه (**قوله** فلا تدخل على الانشاء)

اى لم يتقدم ما يتفرع عليه نعم لو اتى اولا بالخبرى اظهر ولعله سقط من قلم الناسخ (قوله مركبة من شيئين) خرج بالدلالة على الطلب نحو اتضرب بين ياهند ولا تضرب بن يازيد فانه فعل مضارع وخرج بقوله ياء المخاطبة اسم الفعل كنزال وصه والمراد الدلالة على الطلب بالنفس ليخرج الدال على الطلب بواسطة لام الامر (قوله لغة الطرف) قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف اى طرف وجانب (قوله ذكر المتعلق) اراد به المجرور واخذا من كلامه بعد والمشهور انه يشترط فى دلالته على معناه ذكر الطرفين العامل والمجرور (قوله وبقولنا ولم يكن الخ) الحاصل ان بعض الاسماء يدل على معنى فى نفسه فقط كزيد وبعضها يدل على معنى فى نفسه ومعنى فى غيره كمن الشرطية والاستفهامية فهى دالة على الشخص العاقل مع الاستفهام والشرط والاستفهام والشرط اى التعليق غير مستقلين لانه لا بد من ذكر متعلقهما ولذا كان حقهما ان لا يؤديا الا بالحروف كالهمزة وان وحينئذ يصدق على من انها دالة على معنى فى غيرها فتدخل فى تعريف الحرف لولا زيادة ولم يكن احد جزأى الجملة وبعضهم اخرج ذلك بقيد فقط بدل هذا القيد وبعضهم اخرجه بالحصر حيث قال ما لا يدل على معنى الا فى غيره وبهذا تعلم اندفاع ما يرد على ظاهر عبارته من ان هذه دالة على معنى فى غيرها فلا تدخل فى تعريف الاسم السابق بانه كلمة دلت على معنى فى نفسها اذ هى دلت على معنى فى غيرها فيصير تعريف الاسم غير جامع وحاصل الدفع انها دالة على معنى فى نفسها كما انها دالة على معنى فى غيرها ودخولها فى الاسم باعتبار الاول ودخولها هنا باعتبار الثانى فاحتجنا لاخراجها بما تقدم ولك ان تقول لا نحتاج الى هذا كله اذ الكلام فى المعنى الوضعى فالمعنى ان الحرف دل على معنى فى غيره وضعا وهذه دلت على معنى فى نفسها وضعا وما دلت عليه فى غيرها طارئ بحسب تضمنها معانى الحروف هذا كله بالنسبة لغير الموصول افاده شيخنا ويقال فى الموصول انه موضوع للجزئيات المعينة المستحضرة بامر كلى يعمها فالتعيين جزء من الموضوع له والتعيين الذى هو جزء من الموضوع له جزئى غير مستقل حقه ان يؤدى بالحرف ولا يفهم هذا التعيين الا من الصلة فالموصول داخل فى تعريف الاسم باعتبار دلالته على الذات وداخل فى تعريف الحرف باعتبار دلالته على التعيين فنحتاج لما يخرجه من تعريف الحرف وقول بعضهم كون هذا القيد محتاجا اليه لاخراج الموصول ونحوه غفلة عن معنى دلالة الحرف بغيره وهى توقف دلالته على المعنى الموضوع له الحرف على ذكر غيره فمن مثلا معناها الوضعى على ما قيل ابتدا جزئى بين خصوص نحو السير والبصرة وهذا لا يستفاد الا بذكر البصرة واسم الموصول ونحوه وضع لذات مبهمة ولا شك فى دلالته على هذه الذات المبهمة واما الصلة فهى لتعينها وتوقف التعيين على الصلة لا يمنع من افادة اسم الموصول معناه الوضعى وكذا يقال فى اسم الاستفهام مردود بان الموصول من المعارف وهى موضوعة للجزئى المعين الا ان التعيين تارة يكون مستفادا من جوهر اللفظ كما فى العلم وتارة يكون مستفادا من قرينة خارجية كال فى المعرف بها والصلة فى الموصول والاشارة فى اسم الاشارة فان قلت

ان هذا كله جهاد فى غير عدو لان معنى دلالة الحرف على معنى فى غيره ان معناه نسبة جزئية لحظ الواضع انها آلة لتعرف حال شيئين المنسوب والمنسوب اليه متوقفة على المنسوب والمنسوب اليه فحينئذ تلك النسبة بهذا الوجه لا يدل عليها الا الحرف واما ان كانت تلك النسبة الجزئية ملحوظة بذاتها ولم يلاحظ كونها آلة لتعرف حال شيئين عبر عنها بالاسم فتقول هذه النسبة كيت وكيت فالاستفهام او الشرط الذى فى من وان كان نسبة بين شيئين فهو مستقل لانه لم يلاحظ من حيث كونه آلة لتعرف حال شيئين بخلاف الاستفهام الذى فى الهمزة والشرط الذى فى ان فانه ملحوظ من حيث كونه آلة لتعرف حال شيئين فلذلك كان غير مستقل والحاصل ان النسبة الجزئية ان كانت ملحوظة من حيث كونها آلة ومرآة لتعرف حال الغير كانت غير مستقلة واديت بالحروف وان كانت ملحوظة من حيث ذاتها ولم يلاحظ كونها آلة لتعرف حال الغير كانت مستقلة واديت بالاسماء فعلمت من هذا ان النسبة الجزئية ليست غير مستقلة على الاطلاق وان معنى دلالة الحرف على معنى فى غيره توقفه على الغير بسبب انه لوحظ كونه آلة لتعرف حال هذا الغير قلت ان هذا مردود بقولهم بنيت من الاستفهامية مثلا لتضمنها معنى الهمزة فان هذا يقتضى ان الاستفهام الذى هو مدلول من هو عين الاستفهام الذى هو مدلول الهمزة (**قوله** وبايقاع ما على كلمة الخ) والقرينة عليه كون الحرف من اقسام الكلمة (**قوله** فكان حق التعبير الخ) اى لان المرجع مؤنث لاجل ان يكون قرينة على ان المراد من ما كلمة لان تأنيث الضمير غاية ما يفيد ان المدلول مؤنث وهل هو كلمة او جملة فلا يصلح قرينة على ذلك بل القرينة هى ما تقدم ولا ان الجواب لا يصح حينئذ وبهذا يندفع ما قيل من ان قول المحشى فكان حق التعبير الخ ليس حقا لانه مع تأنيث الضمير تكون ما محتملة لايقاعها على الجملة كما هى محتملة لايقاعها على الكلمة فتذكير الضمير وتأنيثه على حد سواء وليس التأنيث دافعا لارادة الجملة اه ومحصل دفعه ان الدافع لارادة الجملة انما هو ايقاع ما على كلمة بقرينة ان الحرف من اقسام الكلمة وانما التأنيث لاجل ان يطابق الراجع مرجعه تأمل (**قوله** اجيب بان لنا ان نختار الاول الخ) هذا هو الذى ارتضاه الشارح حيث قال اى ما يعرف به الاسم من الخفض الخ وما يعرف به الفعل من قد الخ وارتضاه لما يلزم على الثانى من انه لا يحكم على كلمة بالحرفية حتى يستقصى جميع العلامات وهو متعسر بل متعذر فيفوت المقصود عليه لا يقال يلزم على ما ارتضاه انه يحكم بالحرفية على ما ليس بحرف فهو ممنوع كالثانى لانا نقول الخطأ فى الاول مع معرفة حكم الاكثر اخف من عدم الحكم على الجميع فتأمل قل بيعض تغيير ثم ان الحرف له جهتان جهة كونه لفظا معلوما وجهة كونه حرفا ومن الاولى يكون عدمه علامة للحرف فاندفع ما يقال علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور والمصنف لم يعبر فى علامات الاسم والفعل بالحروف الا فى حروف الخفض بل عين الفاظا يمكن معرفتها ومعرفة ما يقبلها وما لا يقبلها بدون معرفة كونها حرفا وان كانت كذلك فى الواقع فالالف واللام وقد مثلا

يعرفان بدون حرفيتهما او يعرف ان مالا يقبلهما حرف ومن جملة ذلك هما اذ لا يقبلان نفسهما ولا غيرهما من العلامات التى معهما وكذلك غيرهما لا يقبلهما ولا غيرهما مما ذكر معهما من العلامات ولا محذور فى قولك قد حرف لانها لا تقبل قد اى هذا اللفظ فافهم افاده ش ن (**قوله** والمراد هنا الدلالة الظنية) اى لان الامور الاصطلاحية بل والاحكام الشرعية كلها ظنية لاحتمال انها تخالف ما فى علم الله سبحانه وتعالى (**قوله** ليفيد اشتراط المعية الخ) محصله ان قولك ما جاءنى زيد وعمرو المتبادر منه ان الواو لمطلق الجمع فى النفى اى الاشتراك فيه فيكون المعنى ان زيدا وعمرا اشتركا فى نفى المجىء ويحتمل على بعد ان الواو للجمع فى المجىء والنفى طارئ على الاثبات فيكون لنفى هذا الجمع والمعنى ان اشتراك زيد وعمرو فى المجىء منفى فيصدق بمجىء زيد وعدم مجىء عمرو مثلا فلما كانت ليست نصا فى الاشتراك فى النفى زادلا فقد علمت من هذا ان المراد بالمعية فى كلام المحشى الجمع فى الحكم الذى وضعت له الواو لا المعية المقابلة للترتيب وان كان المشهور ان الواو موضوعة للجمع المطلق من غير تعرض لمعية او ترتيب الا انها ظاهرة فى المعية المقابلة للترتيب ثم ان فى قوله دون او نظر الان او فى النفى او النهى تفيد نفى الامرين او النهى عنهما قال تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اى لا هذا ولا هذا

﴿باب الاعراب﴾

(**قوله** لان اسم الفعل الخ) قال العلامة الشيبينى قلت لا اسلم هذا ان صح القول بان اسم الفعل نائب عن لفظ الفعل المراد منه مدلوله اذ الفعل يعمل محذوفا اما على القول بانه دال على مصدره فيصح منعه ان يعمل محذوفا لان المصدر لا يعمل محذوفا فكذا ما ناب عنه ودل عليه ولكنهم نظروا الى ضعف اسم الفعل بالنيابة لكن لا يخفى انه ليس كل نائب ضعيفا اه وفيه انه هنا ضعيف بسبب دلالته على معنى الفعل بالواسطة (**قوله** واصطلاحا الفاظ مخصوصة الى ان قال واضافته الى الاعراب الخ) مقتضاه ان الترجمة هى لفظ باب فقط والاعراب مدلول للالفاظ التى هى مدلول لفظ باب ومقتضى قوله اولا هذه ترجمة وهى كلمتان ان الترجمة مجموع باب والاعراب فيكون مدلول المجموع هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وكل واحد منهما ليس له معنى على انفراده لانه جزء علم وجزء العلم لا معنى له باعتبار حال العلمية فيخالف لاحق الكلام سابقه والجواب ان جعل الباب وحده اسما للالفاظ الخ والاعراب مدلوله انما هو بحسب الاصل فلا ينافى ان الترجمة هى المجموع بحسب الآن والحاصل ان الباب لغة كل ما يوصل ثم اطلق اصطلاحا على الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة لان تلك الالفاظ توصل الى معانيها او الى غيرها مما يتوقف عليها ثم اضيف الباب الى الاعراب اضافة الدال للمدلول ثم جعل المجموع ترجمة وقوله من اضافة الدال للمدلول الدال هو الالفاظ التى هى مدلول باب والمدلول هو الاعراب لان المراد منه المعانى اعنى الحقيقة والاقسام فقوله من اضافة الدال اى اللفظ الدال مسماه وللك ان تقول لا حاجة لهذا المضاف لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الا لقرينة او المراد الدال بواسطة

اما

اما ان اريد بالاعراب الالفاظ الدالة على الحقيقة والاقسام كان المراد بالدال هو لفظ باب والمدلول هو الالفاظ المسماة بالاعراب تأمل (قوله اى على حقيقته واقسامه) زاد الشيبينى ومحله وصفته وغير ذلك قال فذكر المصنف المحل بقوله او اخر الكلام وذكر الصفة بقوله لفظا او تقديرا ومراده بغير ذلك قوله فالاسماء من ذلك الخ وقد يدعى شمول المحل لذلك اه والمحشى رحمه الله ادرج المحل والصفة فى بيان الحقيقة لانهما من جملة التعريف وتعرض المصنف فى جميع هذا الكتاب للاعراب دون البناء الا فى باب النداء وان ذكر المبنيات كالضمائر لكن لا من حيث انها مبنية بل من حيث انها ضمائر نعم يؤخذ من تعريف الاعراب هنا بانه التغيير المذكور مع قوله فيما يأتى والماضى مفتوح الآخر ابدا والامر مجزوم ابدا ان البناء هو لزوم الآخر حالة واحدة ولعل النكتة فى الاقتصار على الاعراب انه اصل فى الاسماء التى هى اشرف من غيرها (قوله فحده ما جىء به لبيان الخ) هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة اعنى المقتضى والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو اغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد اه صبان ولو قيل بان المقتضى هو الرفع والنصب والجزم او الخفض والاعراب هو خصوص الضمة المبينة للرفع من تبين العام بالخاص والواو المبينة للرفع وهكذا لكان مطردا (قوله او سكون او حذف) قال الرودانى كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما الان من سمعه بنقص حركة او حرف علم بهما او من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما (قوله والاضافة) اى النسبة العامة لما فى الحرف (قوله من شبه الاعراب) بكسر فسكون او بفتحتين اى مشابهه فى كون كل حركة او سكونا او حرفا او حذفا (قوله حكاية الخ) اى كما فى من زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا والنقل كما فى فن اوتى بنقل ضمة الهمزة الى النون والاتباع كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام والتخلص من التقاء الساكنين كما فى اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات وكان على المحشى ان يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ومثال ما فيه المناسبة جاء غلامى والتخفيف فتوبوا الى بارئكم بسكون الهمزة والادغام وترى الناس سكارى باسكان سين الناس مدغمة فى سين سكارى والوقف جاء زيد بسكون الدال ولكن درج على جواز التعريف بالاعم (قوله والحركات دلائل عليه) اى وجودا وعدما وكان الاحسن ان يزيد والحروف اى وجودا وعدما ايدخل الحذف (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الاولى اسقاط آخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم عدم التغيير بعامل فلا يرد ان فى آخر حيث لغات الضم والفتح والكسر (قوله نحو رجا الفتى ونحوه) اورد عليه ان المراد اللزوم لفظا او تقديرا والفتى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج عن قولنا لزوم فلا حاجة لقوله ولا اعتلال لاخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بانه لما كان لازما بحسب الظاهر ورد اخلا بحسبه فى اللزوم اتى بما يخرجه صريحا (قوله على صفة) اى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة

فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب (قوله الثبوت) اى مدة طويلة قال للعهد ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لايهامه الدوام الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم ان المراد به ماقابل الانتفا قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة الى آخره لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفا من قوله وضع شئ على شئ افاده المحقق فى حاشية الاشمونى (قوله والقصد تفسير الاعراب الخ) اى لان المراد من الاعراب صفة اللفظ لا صفة الشخص بدليل انهم فسروا مقابله وهو البناء بلزوم آخر الكلمة الذى هو وصف للكلمة قطعا فيكون الاعراب كذلك لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة وعلى هذا يكون الاعراب والبناء منقولين فى الاصطلاح من وصف الفاعل الى وصف الكلمة ويكون المعنى الاصطلاحى مباينا للمعنى اللغوى على خلاف الغالب و يكون قولهم معرب ومبنى مشتق من الاعراب والبناء باعتبار ما قبل النقل (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بان التغيير مصدر المبنى للمفعول اى كون الاواخر مغيرة لان المصدر كما يكون للمبنى للفاعل يكون للمبنى للمفعول كالضرب بمعنى الكون ضاربا او بمعنى الكون مضروبا راجع ش ن (قوله اعترض هذا المذهب الخ) سيأتى ان المراد بالاختلاف الوجود من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وان ال فى العوامل للجنس وعليه فيندفع هذا الاعتراض (قوله كما فى المثنى والجمع الخ) اى فان الياء فيهما بدل عن الواو والالف الموجودين فى حالة الوقف او الرفع فقد تغيرت الذات حقيقة وقوله كما فيهما حالة الرفع اى فان الواو والالف فيهما حالة الرفع هما عين الواو والالف الموجودين فيهما حالة الوقف فلم تتغير الذات حقيقة بل حكما من حيث ان الواو والالف كانا الشئ واحد فى حالة الوقف ثم صارا الشيئين بعد التركيب مع العامل قال المحقق فى حاشية الاشمونى واما حكما كما فى الانتقال من النصب الى الجر فى المثنى والمجموع وهو ظاهر لا تعسف فيه بخلاف ماسلكه المحشى (قوله كما فى زيد حال نصبه وجره) اى فان الانتقال فيه من السكون الموجود حالة الوقف او من الرفع الذى جلبه عامله الى النصب او الجر او من النصب الى الجر (قوله كما فى غير المنصرف) اى وكجمع المؤنث السالم فى حال الانتقال من نصبه الى جره (قوله ويمكن ان يجاب الخ) هذا الجواب مبنى على تسليم ان المتغير هو الآخر المبنى على ان آخر المثنى والجمع الالف والواو والياء والنون فيهما كالتنوين فى المفرد نحو زيد فكما لا يمنع التنوين فى زيد كون الآخر هو الدال كذلك لا تمنع النون فى المثنى والجمع كون الآخر هو الواو او الياء والالف او الياء ولك ان تجيب بمنع كون المتغير هو الآخر بل المتغير انما هو الحرف اللاحق للاسم الذى هو علامة الاعراب ويكون الآخر هو الدال فى نحو الزيدين و يكون المراد بالاحوال علامات الاعراب سواء كانت حركات او حروفا راجع قل وش ن (قوله وكالافعال الخمسة الخ) محصله ان من الآخر الحكمى النون فى الافعال الخمسة كيفعلون لانه لقوة اتصال الفاعل وتنزيله منزلة الجزء صح عد النون آخرا وتكون من قبيل ماتغير فيه نفس الآخر لا حال الآخر وفيه ان ماذكره المحشى بقوله لكن لما كان الفاعل الخ لا ينتج الا ان الفاعل هو الآخر والمتغير غير الآخر

فلم

فلم يتم المقصود وهو ان المتغير هو الآخر فالظاهر كما قال شيخنا ان معنى قول الشارح او حكما ان يحذف الآخر كيد فان العلامة فيه لحقت الآخر حكما او يكون هناك شئ بعد الآخر كيفعلان فان العلامة وهى النون لحقت الآخر حكما لانها هنا وقعت بعد الزائد على الآخر الذى هو فى حكم الآخر من حيث انه كالجزء من الكلمة او يكون اولا بان دخل الكلمة القلب كحادى فالعلامة لحقت الياء وهى آخر حكما اذ هى فى التحقيق اول واصله واحد فز حلقت فاؤه الى موضع لامه فصار بعد نقل الفها ثر عينه لتعذر الابتداء بالساكن حادو ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها (**قوله** راجع للآخر باعتبار الكلمة) اى ان المراد من الآخر الكلمة بتمامها مجازا من اطلاق اسم الجزء على الكل ولك ان تقول هو راجع للآخر باعتبار نفسه الا انه من قبيل وصف الجزء بوصف الكل مجازا عقليا قال الشيبينى والظاهر انه لا مانع من وصف الآخر نفسه باحد هذه الثلاثة اذا كان الاعراب بالحركات اذ التغيير قائم به (**قوله** اقتصر فى البيان على اعراب الاسم) اى على الاعراب الجارى فى الاسم لا الخاص به اذ الظاهر ان قوله مرفوعا او منصوبا شامل للرفع والنصب فى كل من الاسم والفعل ومحصل الجواب على هذا الوجه انه سكت عن الجزم لاختصاص الفعل به وهو مفضول عن الاسم فاقتصر على الجارى فى كل منهما وعلى الخاص بالاسم (**قوله** وهذا تحكم) اى يقال لم جعل الانتقال من حالة الوقف الى غيرها اعرابا ولم يجعل الانتقال من الرفع الى النصب مثلا اعرابا (**قوله** اى المعرب) قال ابو حيان فى شرح عناية الاحسان الاسم المتمكن هو الذى ليس فيه علة تقتضى البناء نحو زيد اه وتفسيره بالمعرب فيه دور لانه مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته اذ فيه معنى المشتق منه وزيادة ويمكن الجواب بان المراد بالمعرب ذاته بقطع النظر عن وصفه بالاعراب وبان الاعراب المعرف صفة اللفظ وهو الحاصل بالمصدر والمعتبر فى المشتق بالمعنى المصدرى وبأنه تعريف لفظى يخاطب به من عرف تغييرا واخر الكلم الخ وجهل وضع اعراب بازائه فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب وتحصيله فى ذهن السامع وبان معنى المعرب ما لم يشبه الحرف وتصور هذا المعنى لا يتوقف على تصور الاعراب افاده الشنوانى لكن تقدم الاعتراض على الجواب الثالث فى مثل ما نحن فيه (**قوله** اى النسوة) الاولى حذف هذا التفسير لان عبارة الشارح تشمل نون من يعقل كقولك النسوة يقمن وما لا يعقل كقولك الكتب تطالعن والا تن يركبن ولو فسرت الاناث بالنسوة خرجت نون ما لا يعقل والقصد الشمول ويجاب بان المراد ان النون فى الاصل موضوعة للنسوة وان استعملت فى غيرها كالاناث التى لا تعقل وكالذكور الاخساء فقول المحشى وان استعملت فى الذكور أى او فى الاناث التى لا تعقل حتى يكون قوله والمراد الخ فيه اشارة لدفع هذا ايضا تأمل (**قوله** اى لفظا او تقديرا) يحتمل انه راجع للنفى واو مانعة خلو تجوز الجمع وحينئذ يصدق النفى بثلاث صور انتفاء المباشرة فى اللفظ وفى التقدير نحو لتبلون انتفاؤها فى التقدير دون اللفظ نحو ولا يصدنك انتفاؤها فى اللفظ دون التقدير

نحو لاتهين الفقير ويكون مفهوم النفى حينئذ صورة واحدة وهى وجود المباشرة فى اللفظ والتقدير نحو ليسجنن وحينئذ يرد عليه ان الصورة الاخيرة من صور المنطوق من صور البناء لا من صور الاعراب ويحتمل انه راجع للنفى فيكون المنطوق صورة واحدة والمفهوم ثلاث صور مع ان احدى صور المفهوم من صور الاعراب لا من صور البناء وحينئذ يجب على الاول قصر المنطوق على صورتين ليكون المفهوم ايضا صورتين وعلى الثانى قصر المفهوم على صورتين ليكون المنطوق ايضا صورتين (**قوله** ونحو ولا يصدنك) اذ الاصل يصدوننك فالنون انما لحقت بعد الحاجز وهو الواو والنون وسبق لك جعل المحشى النون فى الافعال الخمسة آخرا تنزيلا فلو نزل هنا لقيل بالبناء مع انه لم يقل به فان باشرت النون لفظا وتقديرا او تقديرا فقط فانه يبنى ومن الاخير قوله لاتهين الفقير بفتح النون واثبات الياء والاصل لاتهينن ولذلك تحركت النون مع لا الناهية فتبع تحرك النون ثبوت الياء والمحل باق له مع البناء نصبا وجزما وكذا رفعا على ماذكره يس تبعا للعلامة العبادى ونقل الشيخ المدابغى عن ق ل ان الفعل حال الرفع لا محل له مع كل من النونين افاده صب فى اعراب الفعل (**قوله** فمتى وجد اختلاف الخ) اى لانه يلزم من وجود العلة وجود المعلول ويلزم من عدمها عدم المعلول (**قوله** واجيب عن الاول الخ) يرد على هذا التقدير انه ان اريد بقول المصنف لاختلاف العوامل الاختلاف فى العمل كما هو الجواب الاول خرج التغيير الاول من حالة الوقف الى وجه من اوجه الاعراب عن تعريف الاعراب وان اريد بالاختلاف الوجود ولو من العدم اى من حالة الوقف والمراد بالعوامل الجنس كما هو الجواب الثانى لم يرد الاشكال الاول وهو ان العوامل اختلفت مع عدم وجود التغيير فى ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا لانه وجد العامل فيه وتغير فى الكل بالنسبة الى الوقف ولا نعتبر الانتقال من ضربت زيدا الى ان زيدا ثم الى رأيت زيدا فالصواب فى تقرير المقام ان يقال ان المراد بالاختلاف الوجود ولو من العدم ولا شك انه متى وجد العامل تغير المعمول ولو من الوقف فاندفع الايراد الثانى وهو انا لا نسلم انه متى انعدم الاختلاف انعدم التغيير لانه قد يوجد التغير ولا يوجد الاختلاف كما فى المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه من اوجه الاعراب ثم يقال ان المتبادر اذن ان كل عامل يتغير معه الآخر تغيير اغير التغيير الاول فيرد عليه ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا فيجاب بان اختلاف التغيير انما ينشأ من اختلاف العوامل وتعددها اذا اختلفت فى العمل لا مطلقا وعلى كل ففيها تغير ولو من الوقف فالعوامل المتحدة فى العمل كالعامل الواحد اه شيخنا فتأمل (**قوله** لاحتمال ارتكاب التجوز فى التعاقب الخ) يبعده قول الشارح واحدا بعد واحد (**قوله** لان جمع مالا يعقل الخ) كما قال

وجمع كثرة لما لا يعقل * الافصح الافراد فيه يا فل

(**قوله** والضمير فى عليها راجع الى الكلم) الظاهر انه راجع الى اواخر لان الغالب عود الضمير على المضاف ودخول العامل عليها بمعنى طلبه العمل فيها (**قوله** مفعول مطلق) أى

لقوله الداخلة اخذا مما بعده والظاهر انه مفعول مطلق للتعاقب اى تعاقب واحد بعد واحد (قوله اوعلى الحال) اى من الضمير فى الداخلة العائد الى العوامل ولما كان فى الحالية شئ اذ لا يقال حال كون العامل واحدا متأخرا عن واحد لان العوامل مجموع السابق والمتأخر لا خصوص المتأخر عن غيره اشار المحشى رحمه الله بقوله اى حال كونها مرتبة فى الدخول الى دفعه فالمراد من قوله واحدا بعد واحد انها مرتبة فى الدخول والمعنى الاصلى ليس بمراد (قوله لان محل ذلك فى غير مسائل الخ) لا حاجة لهذا الان امتناع جمع فاعل على فواعل اذا كان فاعل صفة لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك ونقلوا ان سيبويه نص على اطراد طوالع فى نجم طالع ولك ان تقول انه جمع عاملة وهو مطرد كما قال فواعل لفوعل وفاعله اه شن (قوله اى لبيان الحركات والسكنات) أى والحروف والاولى حذف بيان والمقصود من تفسير الاعراب بالحركات والسكنات والحروف دفع ما اورد على التعريف من لزوم الدور حيث اخذ العامل فى تعريف الاعراب وقد اخذ هنا الاعراب فى تعريف العامل ومحصل الدفع ان الاعراب المأخوذ فيه العامل هو المعنوى والاعراب المأخوذ فى العامل هو اللفظى فلا دور ثم انه اعترض تعريف العامل بما ذكر بانه غير مانع وغير جامع اما الاول فلشموله الاسناد والفاعل والمتكلم لان قولهم ما به اى شئ بسببه ولا شك ان كلا من ذلك سبب وحاصل الجواب ان المراد بالسبب الذى افادته الباء السبب فى عرفهم والمذكور ليس سببا فى عرفهم واما الثانى فلانه لا يشمل نحو لم ولن والابتداء والتجرد فان لم مثلا لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم والابتداء هو عين المعنى الطالب للرفع لا شئ آخر يتقوم به المقتضى وكذا التجرد الا ان يقال هذا التعريف منظور فيه للغالب ولو فسر العامل بالطالب اصطلاحا لاثر مخصوص لسلم من هذا كله (قوله اصحها الخ) هو مذهب البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدور ان يفيد العلية وحجة الفرا ان الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشئ اولى من غيرها ورد البصريون بما يطول ذكره اه تصريح (قوله اوفى حكم الفاعل) اى كرفوع النواسخ قول الشارح ام حذفت لا يظهر فى جميع ما تقدم لان عامل الجر حذفه مع بقاء عمله شاذا الا فى مواضع وقوله ام تاخرت لا يظهر فى عامل الجر اذ لا يتأخر عن مجروره وكذا لا يظهر فى العامل فى الفاعل اذ لا يتقدم الفاعل خلافا للكسائى (قوله بحسب الرتبة) لعل الاولى ولو بحسب الرتبة ليتضح قوله وعلى هذا الخ (قوله كان الاولى الخ) هذا انما جاء من ارجاع اسم الاشارة للامثلة ولو ارجع لقوله تارة يكون فى اللفظ الخ ولقوله وتارة يكون على سبيل الفرض والتقدير الخ لصح واندفع هذا الاعتراض وفى بعض نسخ الشارح وهذا هو المراد بقوله او تقديرا وعليه فيكون مرجع اسم الاشارة قوله وتارة

يكون على سبيل الفرض الخ (قوله ليس منحصرا الخ) اذ منه الاعراب المقدر فى المضاف لياء المتكلم او بدلها كالالف فى نحو يا ابتا يا غلاما وفى المحكى كمن زيدا حكاية لزيدا المنصوب فى نحو رأيت زيدا وفى المدغم نحو قتل داود جالوت على قراءة من ادغم الدال فى الجيم الى غير ذلك (قوله على القواعد النحوية) سواء كانت تلك القواعد متعلقة ببيان الاعراب او ببيان البناء او بيان الفعل المضارع مثلا عن غيره او ببيان العلامات وهكذا وانما قلنا ذلك لاجل ان يتضح جميع ماذكره الشارح فى بيان الكيفية وان اقتصر المحشى على دفع ايراد المبنيات فقط (قوله اى الذى تكون الخ) يفيد ان الاعراب فى قول الشارح وكيفية الاعراب معناه تغيير اواخر الكلم الخ وهو مخالف لما قدمه فى القولة قبل الا ان يجاب بان الكلام على حذف مضافين اى الذى يكون علامة صفة متعلقاته وذلك لان متعلقات الاعراب بمعنى التطبيق المذكور هى الكلمات وصفتها الاعراب او البناء والعلامات لتلك الصفة (قوله وهو مخالف الخ) هو مخالف ايضا لقوله تعالى ودخل معه السجن فتيان لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها قيل ان فى الحلبى على الازهرية مايقتضى انه واوى و يائى حيث نقل عن القاموس انه يقال فى تثنيته فتيان وفتوان (قوله لم يظهر منه احوال الفعل المنقوص نحو يدعو ويرمى اى واذا لم يظهر منه ذلك لم يظهر منه الحال الذى يقدر فيه الحركة للاستثقال فى الفعل بل الذى ظهر منه بالنسبة للفعل الحال الذى يقدر فيه الحركة للتعذر نحو يخشى والحال الذى يظهر فيه الحركة نحو يضرب فحينئذ لم يصح ان يراد بالاحوال الثلاثة ماذكر فالمتعين ان يراد بها الرفع والنصب والجر فى الاسم والاولان مع الجزم فى الفعل ولا نسلم ماقاله المدابغى فى الحاشية من انه يلزم على هذا التكرار مع قول المصنف فللاسماء من ذلك الخ لان مثل هذا لايعد تكرارا بل معنى عبارة الشارح انه استنتج مما سبق ان لآخر كل ثلاثة احوال كما بينها المصنف بقوله فللاسماء الخ كما بين الانواع التى ظهرت مما سبق بقوله واقسامه الخ فقول الشارح وقد بينها بقوله الخ الضمير المنصوب فيه راجع لجميع ماتقدم من قوله ان لآخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة احوال ومن قوله وان تلك الاحوال تسمى انواع الاعراب لكن على سبيل النشر على غير ترتيب اللف لان قوله واقسامه راجع لقوله تسمى انواع الاعراب وقوله فللاسماء من ذلك الخ راجع لقوله ان لآخر كل الخ والمجازية ليست داخلة فى البيان كما انها ليست داخلة فى التفريع اذ لم يتعرض لها المصنف فلا تكن اسير التقليد (قوله اى ظهر لك الخ) فيه انه لم يظهر من كلامه فيما سبق الا ان الانتقال من الوقف الى غيره هو الاعراب كما سبق فى قوله بعد ان كان موقوفا الا ان يقال ان اطلاق الاعراب على النصب بعد الرفع مثلا مفهوم بالاولى على ماقالوه هناك وقد علمت من هذا ان قول الشارح وان الانتقال من الوقف الى الرفع اى مثلا اذ مثل الرفع غيره (قوله واجيب الخ) اى فالمراد بالانتقال مايترتب عليه وهو التغيير المخصوص المسمى بالرفع وغيره قال العلامة الشبينى اقول حينئذ يتكرر قوله وان الانتقال الخ مع قوله بعد وان تلك

الاحوال

الاحوال الخ الان ان يقال المقصود من قوله وان تلك الخ التسمية بالانواع وان كان يلزم من كون تلك الاحوال اعرابا انها انواع اى كل واحد منها نوع اه وقول الشارح وان تلك الاحوال الخ ظهور هذا ليس بالعبارة بل باللزوم والاشارة كما علمت (قوله وان نفس الرفع وما بعده هو الاعراب) اى ان الاعراب موضوع لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم من قبيل المشترك اللفظى وقوله وذلك لانها لم تندرج اى وبيان كونها مجازا انها لم تندرج الخ ومحصله انه على القول بان الاعراب لفظى هو نفس الرفع وما بعده فهو موضوع لكل واحد منها على سبيل الاشتراك اللفظى وتحت الرفع مثلا امور مختلفة بالحقيقة لان الضمة حقيقتها غير حقيقة الواو وغير حقيقة النون فى الافعال الخمسة فالرفع مثلا ليس نوعا حقيقة لان ما فوقه وهو الاعراب ليس كليا يدخل تحته الرفع مثلا لما علمت من انه من قبيل المشترك اللفظى لا المعنوى وليس تحت الرفع افراد متفقة الحقيقة بل مختلفة فلذلك كان الرفع مثلا نوعا مجازيا ثم ان كون الاعراب من قبيل المشترك اللفظى غير ظاهر بل الظاهر انه من قبيل المشترك المعنوى ويدل له ما يأتى فى كلام المحشى من ان هذه الاقسام الآتية جزئيات للاعراب سواء جرينا على القول بانه لفظى او معنوى ومحصل ما يقال فى المقام كما افاده العلامة الشيبينى ان الاعراب على القول بانه معنوى جنس تحته انواع حقيقية فان الرفع مثلا تغير اقتضته الفاعلية يصدق على التغير المدلول عليه بالحركة فى قام زيد وقعد بكر وهكذا وعلى التغير المدلول عليه بالواو او بالالف او بالنون وكذا يقال فى اخوات الرفع فان جرينا على ان الاعراب لفظى وهو ما جىء به لبيان مقتضى العامل على ما قالوه كان جنسا لما تحته وتحته أثر جلبته الفاعلية وأثر جلبته المفعولية وأثر جلبته الاضافة وأثر جلبه عامل الجزم والاثر الذى جلبته الفاعلية المسمى بالرفع تحته أفراد كالحركة فى زيد من قام زيد والواو فى ابوك من جاء ابوك والالف فى الزيدان من جاء الزيدان والنون فى تفعلون فان كانت حقيقة الضمة هى حقيقة الواو مثلا وتميزها عنه بمشخصات خارجة عن الحقيقة كشخص زيد المتميز به عن عمرو بان عبرت عن الضمة بانها أثر جلبه الفاعلية وعن الواو بانها أثر جلبته الفاعلية لكن لكل مشخصات تتميز بها عن الآخر صدق على الرفع واخواته ضابط النوع الحقيقى وان كانت حقيقة الضمة مثلا غير حقيقة الواو بان عبرت عن الضمة بانها حركة مخصوصة جلبتها الفاعلية والواو حرف مخصوص جلبه الفاعلية وهكذا لم يصدق على الرفع واخواته ضابط النوع من حيث كون ما تحتها ليس افرادا متفقة الحقيقة بل مختلفة وان كان فوقها جنس وهو الاعراب هذا هو تحقيق المقام ثم كون الضمة فردا من افراد الرفع يقتضى ان ضمة زيد من جاءنى زيد هى ضمة عمرو من جاء عمرو وهكذا وكذا يقال فى الواو والنون وهو مبنى على ان الشىء لا يتعدد بتعدد محله كزيد فى البرية وفى المسجد لكن فيه نظر لان هذا ليس من قبيل زيد فى البرية وفى المسجد بل التعدد فيما نحن فيه حقيقى بدليل ان ضمة زيد وضمة عمرو وضمة بكر وهكذا توجد فى آن واحد الا ان يقال المراد بالفرد الصنف كالزنجى بالنسبة للانسان لكن

تقدم عن الصبان انه وان كان حقيقيا لا تعتبره ارباب العربية تدبر (قوله واقول فى قول الشارح الخ) يجاب بان قول الشارح مجازا أتى به بعد بيان ما ظهر لبيان حال تلك التسمية فى الواقع لا انه اتى به على انه مما ظهر كما تقدمت الاشارة اليه تدبر (قوله لا بخصوص كونه ضمة مثلا) لعل الاولى رفعا مثلا لان هذا هو احد الاقسام (قوله وهذه الاقسام اقسام الخ) قال العلامة الشيبينى هى وان كانت فى الواقع اقساما للاعراب على كلا القولين لكنه مقصور هنا على المعنوى فلا حاجة الى ادخال غيره ويقال لهذه الاربعة القاب الاعراب والمراد القاب انواعه واقسامه اى الالقاب موزعة على الاقسام فكل قسم له لقب لانها جميعها القاب للاعراب اذ الالقاب المتعددة لشئ واحد مدلولها شئ واحد ومدلول الرفع غير مدلول النصب هكذا افاده الصبان وبه يعلم ما فى المدابغى هنا (قوله العلو والارتفاع) فيه ان الرفع مصدر الفعل المتعدى فالانسب تفسيره بجعل الشئ مرتفعا وكذا الانسب تفسير النصب بجعل الشئ منتصبا وكذا الخفض بجعل الشئ منخفضا لانهما مصدران للفعل المتعدى أيضا (قوله فى سائر هذه التعاريف) ينبغى ان يراد التعاريف على القول بان الاعراب لفظى لا مطلقا والا فلفظ مخصوص الواقع صفة لتغيير يغنى عن ذلك كما هو ظاهر (قوله للتعادل) معناه ان الاسم الخفيف اذا انضم اليه الخفض الثقيل كان معادلا وموازنا للفعل الثقيل المنضم اليه الجزم الخفيف فخفة كل واحد تجبر ثقل الآخر فحصل معادلة بين الاسم والفعل وليس المراد التعادل بين الاسم وبين ما اعطى له وبين الفعل وبين ما اعطى له لان هذا لا يحصل الا اذا اعطى الاسم الجزم الخفيف والفعل الخفض الثقيل تدبر (قوله بدليل اطلاقه الخ) لا دلالة فى ذلك بل تقييده الافعال لكون الاصل فيها البناء واطلاقه فى الاسماء لكون الاصل فيها الاعراب فاستغنى عن التقييد اتكالا على فهمه من كونه الاصل فيها وأيضا السياق يعين والتقييد فى الافعال للتنبيه على كونه خلاف الاصل فيها (قوله او محلا مبنى على ما تقدم من عدم تقييد الاسماء بالمعربة وانها شاملة للمبنية وقد علمت ما فيه

﴿باب معرفة علامات الاعراب﴾

(قوله من اضافة الدال للمدلول) اى بناء على استدراك لفظ معرفة كما نبه عليه بعد فى قوله اى هذا دال معرفة الخ اى ولفظ معرفة مستدرك (قوله والمراد بالمعرفة الادراك) اى وان لم يكن عن دليل وهذا دفع لما يقال ان المعرفة هى الادراك الجازم عن دليل مع انه لا ادلة هنا وقد تبقى المعرفة على حالها والدليل من الموقف كالشواهد الخارجية (قوله وان لفظ المعرفة مستدرك) قد يقال لا استدراك وتجعل المعرفة مصدرا بمعنى اسم المفعول واضافتها لما بعدها من اضافة الصفة للموصوف اى باب علامات الاعراب المعروفة عندهم (قوله واجيب الخ) وقد يجاب أيضا بان الكلام على حذف مضاف اى معرفة جزئيات العلامات الواقعة فى التراكيب بادراك كلياتها ولعله آثر المعرفة على العلم لما اشتهر من استدعائها سبق الجهل وهو مناسب لحال المبتدى (قوله ثم ان كلام المصنف معترض الخ) قيل المراد بالمعرفة التعريف وفيه انه

لو ذكر

وذكر تعريف العلامات لقال الضمة حركة تحصل باعمال العضلتين اى الشفتين فى القاموس العضلة بفتح العين والضاد المعجمة كل عصبة معها لحم اه والفتحة حركة تحصل بانتصابهما والكسرة حركة تحصل بكسر الشفة السفلى والسكون عدم الحركة والحذف سقوط حرف العلة او النون (قوله والجواب الخ) بحصلة ان الترجمة انما هى فى الحقيقة للعلامات وهى مذكورة فقد ترجم لشئ ذكره الا انه اضاف الباب للمعرفة اضافة سبب للمسبب لانها تنشأ عن هذا الباب لان من طالعه وفهم مسائله حصلت له معرفة علامات الاعراب والمراد المعرفة ولو بوجه اجمالى لا بخصوص التعريف المخصوص (قوله والا لما دلت الضمة الخ) اى لا يلزم من حصول الضمة مثلا حصول الاعراب المطلق المتحقق فى نحو والكسرة (قوله كما يدل الخ) اى حيث لم يضف العلامات لمطلق الاعراب بل لخصوص الرفع ولخصوص الجزم وهكذا (قوله فالاضافة بيانية الخ) اى وتسميتها علامات على هذا القول من جهة ان الجزئى علامة على حصول الكلى تأمل (قوله ولا بقيد كونه فيهما الان علاماته خمسة) فيه نظر بل لو قال الشارح بالنسبة للاسم والفعل اى لمجموعهما على وزان ما سبق عند قوله واقسامه اربعة لصح ايضا ولا يقتضى انها خمسة والا لما صح قوله سابقا اربعة بل كان عليه ان يقول ستة (قوله لئلا يلزم الخ) فيه انه لا تقسيم هنا فكان المناسب ان يقول لئلا يلزم تعليم الشئ بعلامة غيره ولكلامه صحة على ان الاعراب لفظى تأمل (قوله والصفة لبيان الواقع الخ) يعنى ان اصل علامته الضمة وغيرها نوائب عنها (قوله اصلية) اى فى العلامات (قوله وهذا التعليل تبع فيه الشارح الخ) فيه ان هذا التعليل لا يقتضى ان الواو مركبة من ضمتين حتى يقال انه جار على مذهب ضعيف قال شيخنا قال بعضهم الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من حركتين لان الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس لها لانك اذا اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة اه وكانه يرد على ابن جنى افاده ش ن وبه تعلم ان من قال ببساطة الحرف لا ينكر منشأه منها كما فى كلامه حيث قال نشأ منها حرف تام الخ وبذلك استقام تعليل الشارح حتى على قول غير ابن جنى وعلى فرض انه ليس ناشئا الا يسوغ ما علل به المحشى تثنيته بالواو ومن انها فرع فى النيابة لكون غير الواو كذلك اه فتدبر (قوله عطف عام على خاص) قد يقال لا حاجة لذكره لاستلزام الخاص للعام الا ان يقال الواو فى جمع المذكر قد تخرج عن المد بحسب الظاهر الى خصوص اللين كما فى مصطفون المفتوح الفاء فان الواو لا ضم قبلها فى ظاهر اللفظ وان كان قبلها الضمة بحسب الاصل فصح التعبير باللين لهذه الاشارة (قوله فهو يفيد ان حروف العلة فيها غنة) ظاهره وهو كذلك مع ان الواقع ليس كذلك لان الغنة هى صوت يخرج من الخيشوم كصوت الرياح فى الاشجار الملتفة والغنة لا تكون الا فى التنوين او النون المدغم كل منهما فى احد حروف اربعة وهى الياء والواو والنون والميم فحينئذ لا يصح ان يكون قول الشارح فى الغنة

بيانا لوجه الشبه لانه مسلم فى المشبه وهو النون الساكنه فانها تغن اذا أدغمت فى احد الحروف الاربعة غير مسلم فى المشبه به لان الالف لا تدغم فضلا عن كونها تغن والواو والياء يدغمان فى غيرهما من غير غنة كما هو معلوم من فنه فاشكل كلام الشارح خلافا لظاهر المحشى من انه مستقيم وقد يجاب عن الشارح بوجهين الوجه الاول ان المراد بحروف العلة بعضها وهو الواو والياء وقوله فى الغنة متعلق بشبهها على انه الجامع المتحقق فى كل من المشبه والمشبه به كما هو الغالب فى مدخول فى وقوله عند سكونها اى عند سكون ما قبل كل من النون وحروف العلة فالاضافة لادنى ملابسة والمراد بما قبل كل من النون وحروف العلة هو خصوص التنوين والنون المجاور المدغم كل منهما فى هذه الاحرف والمراد بقوله فى الغنة اى فى ان كلا يغن عنده الحرف الذى ادغم فيه لا ان كلا هو المغن نفسه والمعنى اخر النون لضعف مشابهتها للواو والياء فى ان كلا يغن اى يظهر عنده غنة اذا سكن قبلها نون او تنوين مدغم فيها او يراد ان كلا من حروف العلة والنون الساكن ما قبلهما من النون او التنوين هو المغن نفسه بناء على ان الغنة فى المدغم فيه ولو على سبيل المجاز الوجه الثانى ان فى فى قوله فى الغنة للسببية وقوله عند سكونها اى النون ووجه الشبه محذوف والتقدير لضعف شبهها بحروف العلة فى ان كلا يمد بسبب ان النون عند سكونها يحصل لها غنة والغنة فيها مد وهذا الوجه الثانى ظاهر خلافا للمدابغى وما حل به الشارح نقلا عن محاسن وتبعه المحشى لا يظهر الا بما قررنا به كلام الشارح فى الوجه الاول ثم اعلم ان مشابهة النون للياء لا يحتاج اليها هنا ويمكن دفعه بان المراد بحروف العلة خصوص الواو واعلم ايضا انه لا حاجة لقول الشارح وختم بالنون الخ اذ لا حاجة لالتماس نكتة لتأخيرها لانها لم يبق لها مرتبة الا التأخير فتأمل (**قوله** وهذا شبه ضعيف) اى لان النون لم تشبه حروف العلة الا فى صفة خاصة والشبه لا يكون قويا الا اذا كان فى سائر الصفات (**قوله** وبان المراد الخ) هذا الجواب لا يصح مع التصريح بقوله واحدة اذ هو يفيد ان الحكم على كل فرد فهو كل جميعى لا مجموعى نعم يظهر على نسخة ولكل من هذه بدون واحدة لكنه صرح بواحدة فى اول القولة (**قوله** ويمكن الخ) وجهه العلامة الشنوانى ايضا بان يراد بالمواضع اواخر الكلمات ولا شك ان اواخر الكلمات مظروفة فيها ظرفية الجزء فى الكل وهو نفيس الا انه بعيد بالنظر للمتن وحده لان قوله فى الاسم المفرد الخ بالنظر له وحده بدل من اربعة مواضع فيلزم عليه حينئذ انه بدل كل من بعض على حد

رحم الله اعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

وهو نادر او ممنوع وان كان يمكن دفعه بان قوله فى الاسم المفرد الخ متعلق بمحذوف صفة لمواضع فتدبر (**قوله** ولو مركبا) اى او جمعا فى المعنى كقوم ورهط فهما من قبيل الاسم المفرد (**قوله** جمع اسير) أى فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ان قلت حيث كان مما يستوى فيه المذكر والمؤنث فلا معنى لجعل الشارح له مثالا للمذكر قلت مراد الشارح بالمذكر ما ليس لفظه يستعمل للاناث فقط اه شيبنى (**قوله** فالمراد بالمفرد فيه

ماقابل المركب) اى زيادة على كونه ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الخمسة ووجه كون المراد ماقابل المركب ان المركب لا يجمع جمع تكسير (قوله نحو قاضون) اصله قاضيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم اتى بضمة المناسبة ونقلت الى ماقبلها لاستثقالها بعد سلب حركتها (قوله مصطفون) اصله مصطفوون تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت الفاء وحذفت لالتقاء الساكنين وهذا بناء على ان اصله الواو ونظر الكونه مأخوذا من الصفوة وقيل ان اصله الياء نظر القوله تعالى انى اصطفيتك على الناس (قوله كسنون وارضون) اى فانهما وان كانا من جموع التكسير لكنهما معربان بالحروف وكلام المصنف الآن فى جمع التكسير المعرب بالحركات فلذلك احتيج لهذا القيد لاخراج جمع التكسير المعرب بالحروف ثم انه لا حاجة لما اطال به المحشى من هذه القيود الثلاثة لاخراج ماذكر بل يغنى عنها واحد بان يقال تغيرا ليس معه علامة جمع فلا يرد جمع المذكر السالم والمؤنث ولا مصطفون وقاضون وسنون وارضون (قوله او تقديرا كفلك الخ) والداعى الى جعلهم فلكا جمعا الا يستوى فيه الواحد وغيره بخلاف سماعهم من العرب فلكان بالتثنية فدل ذلك على ان فلكا مفردا ان قلت الفلك سيرتهن فهو جمع افاده الاشمونى والشنوانى وفيه نظر اذ لا يلزم من تثنية اللفظ عدم استواء الواحد وغيره فيه الا ترى ان خصما يستوى فيه الواحد وغيره مع انه ثنى بدليل خصمان وقيل ان فلكا ليس جمعا بل هو اسم جمع (قوله والا فهى ثمانية) فيه نظر لان عدم التغير بشئ لا بزيادة ولا بنقص ولا تغيير شكل لا يصح عده من الصور العقلية لان فرض المسألة التغيير فلا تدخل صورة عدم التغيير فيه ولذلك قال المحقق فى حاشية الاشمونى بقى سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط من غير تغيير شكل ولعل عدم التعرض له لعدم وجوده (قوله فرخ الشجرة وهو واحد من نخلات على اصل واحد (قوله وتخم جمع) فليس اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحدة بالتاء كشجر وبقر (قوله ولم يصح قوله الآتى انه ينصب بالكسرة) اى ولم يصح الاخبار هنا ايضا اذ لا يصح ان يقال هو اى الجمع مفرد (قوله اجيب باختيار الثانى) اجاب الفاكهى باختيار الاول ايضا والمعنى مفردا تصف بذلك بحيث صار بالفعل جمعا (قوله اى كان لهما دخل الخ) ليس من جملة الجواب بل الجواب تم قبله (قوله لان ماخرج به) وهو قضاة وابيات (قوله يخرج بجعل الباء للسببية) اى فان الذى تسبب فى الجمعية ونشأت الجمعية منه هو الالف فقط فى الثانى والتاء فقط فى الاول لان مفرد ابيات فيه التاء فلم يزد الجمع الا بالف والف قضاة هى الياء فى المفرد فلم يزد الجمع الا بانتاء على ان لك ان تقول آخر قضاة هاء لا تاء لاعطلاحهم على ان التاء هى التى لا تقلب فى الوقف هاء وقضاة تاؤه ليست كذلك (قوله او مفردا كعرفات) اى واذرعات مسمى بهما على احد الاعاريب المشهورة واعلم ان قول المصنف السالم الاولى فيه ان يكون صفة للمؤنث اى السالم داله لان الذى يقال فيه سالم انما هو بناء المفرد وقد يوصف الجمع بالسلامة بمعنى انه سلم من

مخالفة مفرده فقول الشارح وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة اى تأنيث مفرده وسلامة مفرده فلا يقال لا يظهر ان المصنف قيد الجمع بما ذكر الا لو قال الجمع المؤنث السالم (قوله لكن هذا الجواب الخ) لا يخفى ان هذا من الشارح بالنظر لكلام المصنف فى حد ذاته لانه لا يصدق على ما ذكر لا بالنظر للتعريف المذكور ولك دفعه ايضا بان معنى كلام الشارح ان جمع المؤنث السالم وان كان شاملا لما ذكر على هذا التفسير الا ان التسمية منظور فيها لغالب افراد المسمى (قوله نعم الخ) قد يقال ان اولات ليس جمع مؤنث سالم حقيقة حتى يدخل فى التعريف بل هو ملحق به وعرفات جمع مؤنث سالم بحسب الاصل لانه جمع عرفة وان كان الآن علما فهو داخل بالنظر لاصله (قوله بقلب الف المفرد الخ) اى كما تقلب فى التثنية فتقول حبليان وقد يقال تقدم ان جمع التكسير هو الذى تغير تغيير ليس معه علامة جمع فوصف جمع المؤنث بالسلامة بهذا المعنى صحيح ولو بالنظر لحبليات فلا حاجة لاعتبار الغالب بالنسبة للتقييد بالسلامة (قوله على ما ينقل اعرابه) اى من الحركات للحروف (قوله وهى الموجبة للبناء) وكذلك المباشرة تقدير الا لفظا نحو قوله

لا تهين الفقير علك ان تر * كع يوما والدهر قد رفعه

كما تقدم وكان الاولى ذكر هذا القسم ايضا لتم الاقسام الاربعة وليندفع ما فى كلامه من الايهام (قوله نحو لتبلون الخ) مثال للمنفصلة لفظا وتقديرا وترك مثال المباشرة لفظا المنفصلة تقديرا على ما فى بعض النسخ ومثالها نحو ولا يصدنك بضم الدال واعلم انه قد تقدم ان للفعل محلا مع نون النسوة والتوكيد ان دخل عليه ناصب او جازم ولا محل له معهما عند التجرد على ما تقدم عن قل مخالفا ليس والعبادى (قوله فى الاصل مصدر) اى معناه مطلق ضم شئ لشئ (قوله ومعناه ضم اسم الخ) اى معناه اصطلاحا بالمعنى المصدرى ضم الخ فله فى الاصطلاح معنيان أحدهما بالمعنى المصدرى وهو هذا والآخر بالمعنى الاسمى (قوله ضم اسم الى مثليه) اى ضم مدلول اسم الى مدلول مثليه فى لفظ واحد (قوله بزيادة فى آخره) اى بسبب زيادة فى آخر الاسم (قوله صالح للتجريد) اى صالح هذا الاسم الذى حصلت الزيادة فيه لتجريده من تلك الزيادة (قوله وعطف مثله عليه) اى وصالح لعطف مثله عليه بعد التجريد لان المعطوف هو المفرد لا الجمع والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن الجمع اليه الا لنكتة كقصد التكثير فى قتلت كافرا وكافرا وكافرا وكفصل ظاهر نحو زيد القصير وزيد الطويل وزيد العالم او مقدر لقرينة كما اذا قلت زيد وزيد وزيد ما توافى يوم واحد اى زيد اخى وزيد ابنى وزيد عمى مثلا وقد يتوهم انه احترز بقوله صالح للتجريد وعطف مثله عليه عن نحو عشرون فانه ليس صالحا للتجريد عن الزيادة حتى يصح عطف مثله عليه اذ لا يقال عشر لان العشرون اسم موضوع للعدد المخصوص وفيه ان هذا خارج بقوله بزيادة فى آخره ثم ان هذا التعريف يشمل بعض افراد جمع التكسير نحو صنوان ويدفع بان المراد زيادة مخصوصة (قوله تركيبا اسناديا ولا مزجيا) خرج المركب الاضافى كعبد الله علما فيجمع صدره

ويضاف لعجزه والكوفيون يجوزون جمع الجزأين اى ان لم يكن الثانى لفظ الجلالة ونحوه
ذكره مواد الازهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن بل يقال ان كان المضاف اليه واحدا
والمضاف هو المتعدد جمع الصدر فقط نحو عبيد وزيد اما اذا كان كل منهما متعددا بان
كان عبد زيد المصرى وعبد زيد المكى وعبد زيد الشامى فالوجه جمعهما نحو عبد والزيدين
اه اميروقد يقال هذا لا يظهر الا اذا لوحظ المعنى الاضافى وهو غير مقصود بل المقصود
تعدد المعنى العلمى تدبر (قوله ولا معربا بحرفين) فيه تسامح لان الاعراب انما هو بحرف
واحد وهو الواو او الالف او الياء نعم ان اراد بالحرفين الواو والياء او الالف والياء
على التوزيع اندفعت المسامحة المذكورة فان اعرب المثنى او الجمع بعد العلمية
بالحركات جاز جمعه وذلك لما قيل من ان المانع من جمعه انما هو لزوم اجتماع اعرابين فى كلمة
واحدة وهو مفقود فيما اذا اعرب بعد العلمية بالحركات (قوله افعل فعلاء ولا فعلان فعلى)
بجر افعل وفعلان بالكسرة لاضافتهما الى ما بعدهما واما فعلاء وفعلى بفتح الفاء فيهما فهما
مجروران بالفتحة للالف الممدودة فى الاول والمقصورة فى الثانى والاضافة لادنى ملابسة اى
افعل الذى مؤنثه فعلاء كاحمر وحمراء وفعلان الذى مؤنثه فعلى كسكران وسكرى وكتب شيخنا
على قوله ولا فعلان فعلا على ما فى بعض النسخ الصواب فعلى كما يأتى وان كان هكذا بخط
المؤلف كما كتب على قوله السابق كالمصطفون ضبطه الاصل بضم الفاء وهو سهو (قوله
فوجود العلمية شرط للاقدام الخ) لا حاجة لهذا كله لان اشتراط العلمية ليس لذاتها حتى
تنافى الجمع بل لاجل تحصيل الوصفية تأويلا وذلك لانهم قالوا ان دلالة الواو على الجمعية انما
هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابه الفعل معنى وصحة واعلالا
وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأوله بالمسمى دون باقى الاسماء
فالعلمية لم تشترط الا من حيث كون العلم وصفا تأويليا والوصفية التأويلية موجودة لم تزل
وهى المشروطة فى الحقيقة تأمل (قوله والتثنية) فيه انه لا يشترط ذلك فى المثنى بل يثنى غير
العلم والصفة نحو رجل (قوله مثل عدة) اصله وعدة نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها
مع اعتلال فعلها وحذفت الواو وقيل عدة على وزن صلة وقيل الاصل وعد حذفت الواو ثم
زيدت التاء عوضا عنها قاله السعد على تصريف العزى وعلى الثانى فالتعويض ظاهر وعلى
الاول يقال قصد التعويض (قوله وثبة) بضم الثاء وهى الجماعة قال تعالى فانفروا ثبات
اى جماعات متفرقين واصلها ثبو حذفت الواو وعوض عنها التاء وفى القاموس الثبة وسط
الحوض والجماعة كالاثبية او العصبة من الفرسان والجمع ثبات وثبوت بضمهما (قوله
بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء) اى وبخلاف ما ليس من هذين الباءين اصلا كقائم وما هو منهما
ولا مؤنث له كاكمر لكبير كمرة الذكر ولحيان لطويل اللحية (قوله كالافضل) اى فان مؤنثه
فضلى بضم الفاء (قوله وحاصل الجواب الخ) فيه ان هذا ليس حاصل الجواب الذى اشار
اليه اولا بل هو جواب آخر ومحصل الجواب الذى اشار اليه اولا ان المراد بجمع المذكر السالم

مجموع امرين المذكر الذى جمع جمع سلامة وماحمل عليه الا ان يقال معنى قول المحشى والمراد به هنا اسم المفعول الخ ان مراد المصنف هذين الامرين الا انه اقتصر فى الذكر على الامر الاول تأمل (قوله ووجه قطع النظر الخ) ووجه ايضا بان كلامن واو الجمع و يائه لما كان معرضا للتغيير بالحذف لم يلتفت اليه وقطع النظر عنه وكذا نون الجمع فانها تزول بالاضافة بخلاف الف صنوان ونونه (قوله والذى فى الحفنى على الاشمونى الخ) قصد بنقله الاعتراض على المدابغى من انه لا يصح اطلاقه لشمول اطلاقه لفم بلاميم وذى وافادة انها تجمع جمع مؤنث سالم ايضا لكن العلامة صب والشبيبتى موافقان للمدابغى من صحة الجمع حتى فى ذى وفم بلاميم فتأمل (قوله الى اسم جنس) المراد به ماوضع لمعنى كلى ولو كان معرفا بال كما افاده بقوله سواء كان اسم الجنس الخ (قوله كما علمت الخ) لم يعلم هذا من كلامه سابقا (قوله عن اسماء الاجناس) الاولى حذف اسماء لان ماذكر كناية عن الاجناس نفسها الا ان يقال ان عن بمعنى باء البدل (قوله سواء ارجع الى تثنية اوالى الاسماء) غير ظاهر اى فانه ان ارجع الى تثنية افاد حصر كون الالف علامة فى المثنى والحصر صحيح له مفهوم محقق (قوله كل اسم) اى معرب بدليل ان الكلام فى المعرب فلا يرد انتما (قوله ناب عن اثنين) اى سواء كانا مفردين كرجلين اوجمعين كهاتين اواسمى جمع كركبين اواسمى جنس كغنمين والمراد ناب عنهما فى الحالة الراهنة لان زمن الفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد ان التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل فى الكثرة لان نيابته عن اكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله اغنت الخ) اى وان امتنع العدول عن التثنية الا لنكتة نظير ما تقدم فى الجمع فلا تغفل (قوله فخرج بالقيد الاول الخ) صريحه ان جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق له جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا اول مخرجا للمادل على اقل من اثنين ولو كانت صورته كصورة المثنى كالبحرين علم على مكان فليس مثنى وان اعرب باعراب ورجلان اى ماش ولما دل على أكثر من اثنين كرجال وصنوان جمع صنو (قوله وبه و بالثانى الخ) اى وخرج ايضا بالثانى فقط نحو الزيدين فى تثنية زيد وعمرو (قوله و بالثالث كلا وكلتا الخ) اى فان هذه وان صدق عليها انها اسم ناب عن اثنين اى اسمين اثنين كواحد وواحد اتفقا فى الوزن والحروف الا انها ليس فيها زيادة على المفرد اذ لم يسمع لها مفرد من لفظها (قوله واما نحو الابوان الخ) فيه انه اختلف المعنى ايضا (قوله فمن باب المجاز) عبارة الصبان فمن باب التغليب وقد يقال لا منافاة بناء على ان التغليب مجاز (قوله فلا يثنى المشترك) كعين مرادا بها الباصرة وعين مرادا بها الذهب مثلا واجازه ابن مالك وادخله فى المثنى اذا لم يخف لبس كقولك عندى عينان باصرة ومنقودة (قوله سواء كانت الالف اسما الخ) هذا التعميم لا يناسب ظاهر عبارة المصنف حيث قال فى ضمير تثنية لانه حيث كانت

الالف حرفا لم تكن ضميرا فالظاهر جريه على الطريقة الجادة ولم يجر على لغة اكلوني البراغيث وكذا يقال فيما بعد لكن عذره تبعه لاصله توسيعا في الكلام وما الطف قول ق ل بعد ذكر الالف وقد تخرج الى العلامة فلم يجعل الكلام من باب التعميم وكذا فعل فيما بعد (قوله هذا القيد لبيان الواقع الخ) هو قيد للاحتراز عن ضمير الفعل في نحو هند تضرب فهذا الفعل لا شك في اتصال ضمير المؤنثة به ولا يعرب بالحرف لكون الضمير ليس ضمير الخطاب فما قاله المحشي رحمه الله تعالى تبعا للعلامة المدابغي غير صحيح اه شيبيني (قوله اي التحرك) لعل مراده بالتحرك الكون حركة كما هو الظاهر من قوله فلا يردان وصفها التحرك لانه لا يكون وصفا لها الا اذا كان معناه الكون حركة (قوله اي لضعف المشابهة) اي جدا لان مشابهة حذف النون للفتحة انما هو في ان كلا علامة نصب بخلاف ما تقدم فان مشابهة النون للواو في امر خاص وهو الغنة زيادة على الامر العام وهو ان كلا علامة رفع فلذلك عبر هنا بالبعد وفيما تقدم بالضعف وقال العلامة الشيبيني قال فيما تقدم لضعف وهنا لبعد ولعله لكونها هناك موجودة ثابتة لكونها علامة رفع وهنا محذوفة لكونها علامة نصب وفي ثبوتها قد يدعى قرب المشابهة وان كانت ضعيفة بخلاف الحذف اه وهذا لا يظهر الا لو كان المشبه ووجه الشبه هنا وهناك واحدا غاية الامر حصل الاختلاف بالذكر والحذف وليس كذلك كما علمت (قوله ومثله) اي مثل هذا البعض (قوله ويعمم فيه بمثل ما تقدم) اي ويعمم فيه ايضا بانه لا فرق بين المذكر والمؤنث ليظهر حكمة تعداد الامثلة فانه مثل بالزيود والهنود للاشارة الى انه لا فرق بين المؤنث والمذكر فيما اعرابه ظاهر وكذلك جمع بين العذارى والاسارى للاشارة الى انه لا فرق بين المذكر والمؤنث فيما اعرابه مقدر تدبر (قوله وكان متصلا به نون النسوة) اي او نون التوكيد تدبر (قوله قد يقال لا فائدة له مع قوله نحو الخ) قد يقال ان قول المصنف نحو رأيت اباك واخاك اي من كل تركيب فيه ناصب للاب والاخ كضربت اباك واخاك واكرمت اباك واخاك وقوله وما اشبه ذلك اسم الاشارة راجع للمذكور من الاب والاخ والذي اشبههما هو الثلاثة التي ذكرها الشارح وقول الشارح من نحو رأيت حماك الخ اي من كل تركيب فيه ناصب للثلاثة او احدها كزرت حماك وقلبت فاك وكنت ذا مال وبهذا التوجيه لا يتوجه على المصنف والشارح اعتراض ولا يحتاج لتكلف في الجواب اه شيخنا (قوله او بالعكس) هذا لا يناسب بيان الشارح ما اشبه ذلك بقوله من نحو رأيت الخ فانه بينه بالافراد الخارجية لا الذهنية هذا ان اريد بالذهنية الفرضية التي لا وجود لها في الخارج واما ان اريد بالذهنية ما اعتبر وجودها في الذهن أعم من ان تكون موجودة في الخارج ام لا ربما صح كلام المحشي (قوله وقسه في ذي التاء الخ) استثنى مما فيه التاء خمسة الفاظ لا تجمع بالالف والتاء وهي امراة وامة وشاة وشغة وقلة زاد الرودانى وامة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات او شفوات وامة على اموات واميات ومما فيه الف التأنيث فعلاء افعل وفعلاء فعلان غير منقولين الى

العلمية لانه ما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع ومنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا افعل له كحمراء ورقناء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لان المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ومن المونث الذى لا علامة له باب حزام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره افاده المحقق (**قوله** اى لاجل ان المثنى الخ) صنيعه يفيد ان الضمير فى انه راجع للمثنى وضمير اخوه راجع لجمع المذكر السالم والمناسب العكس كما هو ظاهر (**قوله** اللام بمعنى على) لاحاجة لتأويلها بعلى لان الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر اى ثلاث علامات ثابتة للخفض وانما يحتاج للتأويل فى نحو قوله الآتى فاما الكسرة فتكون علامة للخفض فان اللام بمعنى على متعلقه بعلامة لانها تتعدى بعلى (**قوله** من اطلاق اسم السبب على المسبب) فيه ان المسبب عن التحريك هو التحرك لا بمعنى الكون حركة كما تقول حركت الحرف فتحرك واما التحرك بمعنى الكون حركة الذى هو المراد هنا كما تقدم فهو امر ذاتى للفتحة ونحوها الا ان يقال انه من اطلاق اسم السبب على المسبب ثم بعد ذلك يراد بالتحرك الكون حركة فيكون مجازا آخر تأمل (**قوله** بناء على انه باق على منعه من الصرف) اى ان بقى فيه العلتان كأفضلكم والافضل فان زالت علة فهو مصروف كمررت باحمدكم لزوال العلمية المسوغ للاضافة وهذا مختار ابن مالك وارتضاه العلامة الصبان (**قوله** الاولى ان يقول للحوق تنوين الصرف له) هذا التعليل قاصر اذ التنوين الذى فى نحو مسلمات تنوين المقابلة على ما ذكروه لكن تقدم لك انه يقال له تنوين صرف ايضا والمراد اللحوق ولو بالصلاحية ليدخل ما فيه ال او اضيف من الاسماء المصروفة اه شيبينى (**قوله** بفعل نصبه بالكسرة) اى وجره بالكسرة ايضا بل هذا هو المناسب لما نحن فيه لان الكلام فى الخفض (**قوله** انهم يصرفونه) اى قطعا لفقد العلة الثانية وهذه القضية مسلمة (**قوله** واصله فوه بفتح الفاء) حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عنها واوه الميم لانها من مخرجها واخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الاعراب الى الواو وحركت الفاء بحركة الواو اتباعا لها ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفى حالة النصب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما فيه وفى حالة الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء (**قوله** فرعيتين) احتراز عن الاصليتين كالتذكير والموصوفية فى زيد من جاءنى زيد العاقل (**قوله** وتعقبه بن قاسم نقلا عن الدنوشرى الخ) يمكن دفع هذا التعقيب بان العلة اللفظية عند الكوفيين هى شبه التركيب المتحقق ذلك الشبه فى المادة والهيئة وانما اعتبر تركيب اللفظ من المادة والهيئة فى الفعل بخلاف نحو زيد فان لفظه لم يعتبر فيه التركيب من ذلك بل عد شيأ واحدا لان للمادة فى الفعل دلالة على معنى هو الحدث وللهيئة فيه دلالة على معنى هو الزمن والنسبة على القول بدلالة الفعل عليها ولا شك ان شبه التركيب فى المادة والهيئة متعلق باللفظ لا بالمعنى فقول الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب اى فى المادة والهيئة وقوله لان الفعل يدل على الحدث الخ اى بمادته على الاول

وبهيئته على الثانى والثالث وهذا بيان لمتشابه التركيب فى المادة والهيئة وليس المقصود بيان شبه التركيب فى المعنى كما فهم العلامة الدنوشرى فتعقب وتبعه المحشيان رحم الله الجميع رحمة واسعة وقد وجد فى صلب المحشى فى بعض النسخ ما يفيد هذا الجواب والله اعلم بالصواب (**قوله** ومايحتاج فرع مايحتاج اليه) اى المحتاج الى شئ فرع عن ذلك الشئ الذى احتاج الشئ الاول اليه (**قوله** فاذا شابهها الخ) اذا شرطية جوابها قوله منع منه شيئان (**قوله** نحو اجيمال الخ) تعقب العلامة يس الجماعة فى جعل التصغير فى اجيمال علة لفظية وكذا فى جعلهم لزوم التأنيث علة معنوية فى نحو حائض وكذا فى جعلهم الدلالة على الجمعية امرا راجعا الى المعنى وكونه اقصى امرا راجعا الى اللفظ بان النحويين تتبعوا الممنوع من الصرف فى كلام العرب فوجدوا علته الراجعة الى المعنى هى العلمية او الوصفية والراجعة الى اللفظ بقية التسعة المنظومة فى قوله

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فلو وجد فى الاسم علتان غير ما ذكر لم يمنع الصرف وكذا لو وجد فيه اثنان من جهة اللفظ كتركيب وزيادة الف ونون ولا يتأتى اجتماعهما من جهة المعنى لانحصار المعنوية عندهم فى العلمية والوصفية وهما متنافيان وكذا لا منع لو وجد فيه علة واحدة من العلل المذكورة ولذلك صرف نحو زيدان كان فيه العلمية الا انه يستثنى من ذلك الجمعية الخارجة عن صيغ الآحاد والف التأنيث فانهما مستقلان بالمنع وان لم يوجد معهما غيرهما من العلل المتقدمة ولا يحتاج الى ارجاع كل واحدة منهما الى علتين كما فعل الجماعة الا ان يقال ان كلامهم توسعة فى الدائرة على فرض ان التصغير ونحوه من علل المنع وان احتياج ارجاع كل منهما الى علتين لتتم المشابهة بالفعل حتى يمنع من الصرف فتأمل (**قوله** نحو حائض وطامث الخ) كذا قاله الحفنى تبعا لزكريا لكن فيه ان التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن ان يقال لزوم التأنيث بدل التأنيث على ما فيه وصرح حف عند قول المصنف كذا مؤنث بهاء مطلقا الخ بان التأنيث مطلقا من العلل اللفظية ووجهه ان المؤنث تانيثا معنويا فيه تاء التانيث مقدرة لا يقال اذا كان التانيث من العلل الراجعة الى اللفظ فهلا منع صرف حائض ونحوه للعلتين الفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول لا عبرة بالتانيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجرد الوصف عنها بخلاف العلم افاده الصبان ويكون التانيث المعنوى بتاء مقدرة علة لفظية سقط استشكال شيخنا العطار فى حواشى الازهرية منع صرف نحوز ينب بانه لم يوجد فيه علة لفظية ثم اجاب عنه واطال فراجعه ان شئت اه شيخنا (**قوله** ولجعل ذى الاضافة واللام غير المنصرف الخ) معناه ان الاضافة واللام اذا طرأ احدهما على الاسم الممنوع من الصرف صيره فى حكم المنصرف فكيف يقال ان وجد احدهما مع علة اخرى منع الاسم من الصرف ثم انه يحتمل ان ذى بمعنى صاحب موصوفها المعرف محذوفا وغير المنصرف بالجر واضافة جعل لذى من اضافة المصدر لمفعوله الاول اى ولجعل النحويين المعرف صاحب الاضافة الخ ويحتمل ان

ذى اسم اشارة والاضافة وماعطف عليها بدل من ذى او عطف بيان او بمعنى صاحب موصوفها التعريف محذوفا وعلى هذين فاضافة جعل لذى من اضافة المصدر لفاعله وغير المنصرف بالنصب هو المفعول الاول فتامل (قوله فلان كونه جمعا الخ) لايخفى ان الجمعية علة لفظية كما قدمه فى اجيمال فان قلت المعتبر هنا الدلالة على الجمعية لانفس صيغة الجمع قلت هلا اعتبر هناك أيضا وفى ق ل ان خروجه عن صيغ الاحاد علة لفظية ولزوم هذا الجمع بحيث لم ينتقل منه الى جمع آخر علة معنوية وهو موافق لما هنا بالنظر للفظية مخالف له بالنظر للمعنوية وفى حواشى شيخنا العطار على الازهرية بعد كلام مانصه فالاولى ماقاله بعضهم فى علة ذلك ان صيغة الجمع علة ترجع الى اللفظ وعدم نظير لهذه الصيغة فى الآحاد اوعدم مجاوزة الحد لها والنهاية عندها علة ترجع للمعنى اه وهو عكس مافى المحشى وهو الظاهر وان كان مافى المحشى هنا فى الاشمونى واقره الصبان تأمل اه شيخنا (قوله ولزوم علامته الخ) فيه انه غير مسلم بالنسبة للممدودة لقول المتن والف التانيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا اه صبان على الاشمونى اه شيخنا وفيه نظر فتدبر (قوله المشتمل على علة الخ) صريحه ان الضمير راجع الى خصوص منتهى الجموع والمختوم بالف التأنيث وليس كذلك بل هو راجع الى مالا ينصرف مطلقا لا بقيد كونه مشتملا على علة تقوم مقام علتين كما يفيده عطف العلات تامل (قوله اى اقصى الجموع) أى أقصى اوزان الجموع ان قلنا الاضافة على معنى من فان قلنا ان المعنى الذى تنتهى اليه الجموع لم يحتج لماذكراه شيخنا (قوله وضابطه عدهم) أى ضابط ماكان على صيغة منتهى الجموع (قوله وبقى منها الخ) فيه انه لاحاجة لهذا الشرط لاخراج نحو ماذكر لانه خارج بالجمع لان ظفارى مفرد لا جمع وكذا ماذكر معه وكذلك نحو يمان وثمان خارجان بالجمع لكن يلزم على تقييد المحشى بالجمع ان الضابط حينئذ لا يشمل سراويل فانه مفرد لا جمع سروالة خلافا لمن زعم ذلك مستندا لقول القائل عليه من اللؤم سروالة فان هذا مصنوع فالاحسن ان مافى قول الشارح وهو ماكان الخ واقعة على لفظ يشمل الجمع كما قالى الشارح والمفرد كسراويل والاولى للمحشى ان يسلك فى الضابط ماسلكه الاشمونى وحواشيه فيقول وضابطه عندهم كل لفظ اوله مفتوح لانحو غدافر وثالثه الف ليست عوضا لانحو يمانى وثمانى فيصرفان لكون الفهما عوضا عن احدى ياءى النسبة المحذوفة فان الاصل يمنى وثمنى و بعد تلك الالف كسرة اصلية ولو تقديرا فدخل دواب ونحوه وعذارى فانه مكسور الراء فى الاصل وقال بعض انه ممنوع لالف التانيث لا لصيغة منتهى الجموع وقد يقال لامنافاة وخرج بتقييد الكسرة بالاصالة نحو تدانى وتوانى وان شابه فى الظاهر مساجد الا انه فى الاصل مضموم النون كبقية مصادر التفاعل وانما كسرت النون لاجل الياء وتلك الكسرة على اول حرفين ولو تقديرا نحو جوار وغواش او ثلاثة احرف اوسطها ساكن لانحو كراهية وطواعية وملائكة ولابد فى هذا الساكن وما بعده من اصالتهما لتخرج ياء النسب نحو ظفارى بفتح الظاء نسبة لظفار كذلك بلد يجلب منها بعض الطيب وحوارى نسبة

لحو اروان لم ينطق به (قوله وان لم يكن منسوبا حقيقة) اى لعدم وجود المنسوب اليه اذلم يسمع حوار ولا حوال (قوله الف بعدها الف الخ) الاولى كما فى الاشمونى الف قبلها الف وهو كذلك فى بعض النسخ (قوله وهى تمنع مطلقا الخ) الضمير راجع لالف التأنيث وخرج باضافتها التأنيث ألف الالحاق وهى الداخلة لالحاق اسم باسم فى عدد الحروف فلا تمنع الا اذا كانت مع العلمية ولم تكن ممدودة بل كانت كألف ارطى اسم شجر للالحاق بجعفر وكذلك خرجت ألف التكثير اى تكثير حروف الكلمة كالف قبعثرى اسم للجمل على احد التفاسير فلا تمنع الامع العلمية والفرق بين ألف التأنيث والف غيره ان ألف التأنيث لا تلحقها تاء بخلاف غيرها فقد قيل ارطاة وقبعثراة والفرق بين ألف الالحاق والتكثير ان ما لحقته ألف التكثير ليس من اوزان الاسم الاصلية ما عدد حروفه كعدد حروف مدخولها فان غاية احرف الاسم الاصلية خمسة وقبعثرى احرفه ستة فليس ملحقا اه شيبينى (قوله والتركيب جعل الخ) اى التركيب من حيث هو واما التركيب المزجى فهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزل ثانيهما من الاول منزلة تاء التأنيث مما قبلها واعترض الاقانى هذا الحد بانه لا يشمل نحو معدى كرب ولا نحو سيبويه ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبل كل وجريان الاعراب اللفظى عليه ولو جعل وجهه لزوم ما قبل كل حالة واحدة فى احوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا عليه لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما فى بنت واخت دون هاء التأنيث وعلى هذا فالعددى من المزجى لشمول التعريف له لما علمت من ان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلى اه صبان (قوله من الصرف) اى ان لم يكن هناك علة أخرى زائدة على العلمية كغلام زيد علما (قوله وعدمه) اى ان كان هناك علة أخرى زائدة على العلمية كالتأنيث فى ابى عريرة (قوله ولقائل أن يقول الخ) فى حف على الاشمونى فى باب العلم ما حاصله انه اختلف فى المركب الاسنادى المجعول علما فقال ابن الضائع انه لا معرب ولا مبنى بل هو محكى وذهب بعضهم وهو المشهور الى انه مبنى والحق انه معرب بحركات مقدرة فى آخره كالالف فى شاب قرناها والياء ذهب السيد وذكر فى التسهيل انه ربما اضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاء برق نحره واحترز عن الضم نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز الا الحكاية واجاز بعضهم اعرابه بالحركات الثلاثة على التاء والتنوين فتقول هذا قت ورأيت قتا ومررت بقمت افاده الدمامينى اه والظاهر ان الجملة قبل جعلها علما لا توصف باعراب ولا بناء لانهما من خواص المفردات وما نزل منزلتها كالجمل الحالة محل المفردات وبهذا تعلم ما فى المحشى (قوله ويمكن ان يقال الخ) محصله ان المركب الاسنادى المجعول علما لما اعتبرت فيه صورة الجملة التى ليس لها دخل فى باب الصرف وعدمه لم يحكم بالانصراف ولا بعدمه (قوله فانه مبنى على فتح الجزأين) فيه تساهل لان فتحة الجزء الاول فتحة بنية لا فتحة بناء (قوله فانه مبنى على الصحيح) اى على الكسر وقيل معرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه

وقيل مبنى على الفتح كخمسة عشر (قوله معدى كرب) بكسر الدال على غير قياس ان كان مصدرا ميميا اذا القياس فتحها كمرمى و كرب معناه الفساد او الحزن او الكربة والمراد عداه وجاوزه الفساد وهذا فى الاصل والا فهو علم لا يفهم منه الا المعنى العلمى (قوله وحضرموت) حضر بفتح الحاء وسكون الضاد المعجمة اسم حصن بالموصل كانت فيه قبائل من قضاعة والموت ضد الحياة ثم جعلا اسما واحدا للملك من ملوك حمير (قوله و بعلبك) بعل اسم صنم و بك اسم شخص كان يعبده ثم جعلا اسما واحدا (قوله ويجوز فيه الصرف والبناء) الذى فى الاشمونى وحاشية العلامة الصبان عليه ان المركب تركيب مزج غير المختوم بويه فيه اربعة اوجه الاول انه يعرب الجزء الثانى اعراب مالا ينصرف والجزء الاول يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون الثانى فتح الجزأين مالم يكن الجزء الاول معتلا كمعدى كرب والا فيبقى على سكونه كخمسة عشر فيكون مبنيا على فتح آخر الجزء الثانى الثالث انه يضاف صدره الى عجزه فيخفض العجز و يعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف اوغيره فيمنع من الصرف للعلمية والعجمة نحو مررت برام هرمز و يجرى الصدر بوجوه الاعراب الا ان الفتحة لا تظهر فى المعتل نحو معدى كرب الرابع انه يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الصدر بوجوه الاعراب فقول المحشى و يجوز فيه الصرف لم يوافق واحدا من هذه الاوجه ولعل الصواب منع الصرف و يكون مراده منع الصرف فى الجزء الثانى مع اضافة الجزء الاول اليه وجريان الاعراب عليه او يقال ان كلامه محمول على القول الثالث اى يكون الجزء الثانى مصروفا ان لم يوجد فيه علتان والاعراب على الجزء الاول المضاف للثانى وكتب شيخنا ما نصه قوله ويجوز فيه الصرف والبناء عبارة قل و يجوز فيه اضافة الجزء الاول الى الثانى فيجر بالكسرة مالم يوجد مايمنع صرفه و يجوز أيضا بناء الجزأين كخمسة عشر اه وقوله مالم يوجد الخ من جملة ما وجد فيه ذلك هرمز من رام هرمز لانه وجد فيه مع التعريف من حيث انه جزء العلم المعرفة العجمة فيمنع من الصرف ومالم يوجد فيه ذلك كموت من حضرموت فانه ليس فيه مع التعريف سبب ثان فيجر بالكسرة و ينون والجزء الاول منهما بحسب العوامل وكرب من معدى كرب كهرمز عند من قدره اسما للكربة وكموت عند من قدره اسما للحزن افاده صب مع شارح الاشمونى ولم ارفيهما معا مع ما معى من مواد الكتاب ما قاله المحشى هنا من جواز الصرف الا ان يكون اراد الاضافة فتدبر اه اى اضافة الجزء الاول للثانى مع صرف الثانى (قوله اسم بلدين) ينبغى ان يقول اسم بلدتين ليكونا مما نحن فيه واما اذا كانا اسمى بلدين فيكونان مذكرين كنو ح ولوط اه صب ومما يدل على كون البلد مذكرا قوله تعالى لا اقسم بهذا البلد اه شيخنا (قوله وان كان الثانى معنويا الخ) فيه ان المعنوى فيما تجرد من العلامة كما فى اول العقولة وفى الاشمونى ان اللفظى ما فيه التاء والمعنوى ما خلا منها فافهم اه شيخنا الا ان يقال ان ما تقدم تعريف للمعنوى فقط لا للمعنوى الشامل لبعض صور اللفظى لانه اعم مما سبق (قوله وشرطها ايضا الخ) هذا يفيد خروج ابراهيم على مذهب من اشترط تحرك الوسط اذ وسطه ساكن مع

عدم صرفه اتفاقا من المذهبين لورود ه فى القرآن فالمناسب تقرير المذهبين بما فى الالفية وشرحها للاشمونى من ان الزيادة على ثلاثة احرف تمنع الصرف اتفاقا وهل هى شرط فيخرج الثلاثى مطلقا او الشرط هى او تحرك وسط الثلاثى فيمنع المتحرك الوسط منه اه شيخنا اى فعلى القول الاول لا يمنع الثلاثى مطلقا وعلى الثانى لا يمنع الثلاثى الساكن الوسط اى لا يجب منعه بل يجوز او يمتنع فالقول الثانى تحته قولان بالنظر للمفهوم تأمل (**قوله** امثالها) خبر عن رضوان وما بعده والضمير فى امثالها راجع لهود وشعيب وما بعدهما قال العلامة الشيبينى الظاهر ان يحيى ليس اعجميا وانه منقول من الفعل المضارع كاحمد وكذا آدم على القول باشتقاقه وكذا ذوالكفل ثم رأيت فى البيضاوى وغيره فى تفسير سورة مريم ان الاظهر ان يحيى اسم اعجمى ويحتمل انه منقول عن الفعل كيعمر و يعيش وفى شارح الهمزية لابن حجر صح احتمال عربية آدم على القول باشتقاقه واعلم انهم قرروا ان العجمة راجعة الى اللفظ وانها فرع عن العربية لكن قد يتوقف فى فرعية العجمة اى فرعية كون اللفظ اعجميا مع ان العربية متأخرة الا ان يقال ان فرعيتها بالنظر لاستعمال العرب اذ الاصل ان يفيد العربى المعنى بالفاظ عربية وفيه ما لا يخفى اذ لا يظهر الا لو جعله العربى علما لغير ما وضع له فى لغة العجم وذلك ليس بلازم واعلم ان اسماء القبائل والامكنة ونحوهما ان لوحظ تأويل معناها بمذكر صرفت او بمؤنث منعت فالتذكير باعتبار المكان مثلا والتأنيث باعتبار البقعة مثلا ومن ذلك قوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله تعالى ادخلوا مصر نعم ان ورد عن العرب تذكير فقط او تأنيث فقط اتبع ومن الثانى دمشق هكذا قيل قلت لا مانع من التأويل فان حمل على الاول فقد يسلم اه فتأمله (**قوله** اى وزن مختص الخ) وذلك كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم او بهمزة وصل كانطلق واستخرج اعلاما لكن بعد التسمية تكون همزة قطع وكصيغة الماضى المبنى للمجهول علما وكصيغة الامر من غير فاعل ومن غير الثلاثى كانطلق ودحرج واما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء امر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا مما به الفعل اولى بل به الاسم اولى واما ما صيغ من الثلاثى فهو مما الفعل به اولى (**قوله** على وزن المجهول) اى واما على وزن المعلوم فليس من المختص ولا مما به الفعل اولى (**قوله** واما دئل) اى اسم النوع دويبة شبيهة بنت عرس (**قوله** فان لم يكن الوزن الخ) فيه قصور فكان الاولى ان يقول فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون الفعل به اولى اما لكونه غالبا فيه كاعتد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وابلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما فان موازنها فى الفعل اكثر منه فى الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اعتمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم واما لكونه مبدوءا بزيادة تدل على معنى فى الفعل كاحمد ونحمد وتغلب ويشكر اعلاما فهذه مبدوءة بحروف تدل على معنى فى الفعل كالتكلم والغيبة والخطاب ولا تدل على معنى فى الاسم

كافكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهو الرعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام فان نظائرهما تكثر فى الاسماء والافعال لكن الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى فى الفعل نحو اذهب واكتب ولا تدل على معنى فى الاسم فكان المفتتح بهمزة احدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهمزة احدهما من الاسماء ومن نظائرا فكل من الاسماء ابيض واسود وافضل ومن الافعال اذهب واعلم واسمع ومن نظائرا كلب من الاسماء ابجر واوجه واعين ومن الافعال انصر وادخل واخرج وقد تجتمع الغلبة والبدء بالزيادة نحو يرمغ بتحتية فراء فميم فغين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فوحدة بوزن تنصر اسم شجر واما يختص بالاسم اويكون الاسم به اولى اويكون فيهما على حد سواء فلا يمنع الصرف فن الوزن المختص بالاسم فعل بسكون العين كصخر وضخم ومن الوزن الذى به الاسم اولى فاعل نحو كاهل فانه وان وجد فى الفعل كضارب امر من ضارب الا ان الاسم به اولى لكونه فيه اكثر ومن الوزن المستويان فيه فعل بفتح العين وفعال فان الصيغة الاولى توجد فى الاسم كشجر وحجر وفى الفعل كضرب والصيغة الثانية توجد فى الاسم كجعفر وفى الفعل كدحرج (قوله فانظره فى الحاشية) قال شيخنا محصله انه يشترط فى تأثير وزن الفعل عدم قبول الاسم التاء بحسب الاصل او العلمية اذ بلحوقها يخرج عن وزن الفعل فاسود لا يقبل التاء بحسب الاصل اذ مؤنثه سوداء وقبوله التاء فى اسودة اسم للحية الانثى السود اليس بحسب الاصل فهو ممنوع لوزن الفعل والوصفية لعروض لحوق التاء بعد الاسمية واحمر كاسود الا انه لم يقل منه احمرة ويعمل وصفا للمطبوع على العمل يقال فى مؤنثه يعملة للناقة البختية المطبوعة على العمل قال يا زيد زيدا ليعملات غير ممنوع لقبوله التاء فاذا سمى به صار لا يقبل التاء فاذن يمنع للعلمية ووزن الفعل ووجد فيه الشرط وهو عدم قبوله التاء للعلمية ويشترط لزوم الوزن هيئة واحدة فلو تغير كامرء وابنم فانهما فى حال الرفع كاخرج وفى حال النصب كاعلم وفى حال الجر كاضرب فى لغة من اتبع حركة ما قبل الآخر له لم يؤثر فى منع الصرف فامرؤوا ابنم علمين مصروفان ويشترط ان لا يخرج بالتغيير الى وزن يخص الاسم فان خرج اليه كرد وقيل علمين فان اصلهما ردد وقول ولكن الاعلال والادغام اخرجهما الى مشابهة بردود يك لم يؤثر منع الصرف فهما اذن مصروفان فلو دخل التغيير ولم يخرجه الى ما ذكر امتنع صرفه كيزيد والتغيير العارض كالاصلى عند سيبويه وابن مالك خلافا للمبرد والمازنى وموافقيهما فلو سميت بضرب المبنى للمفعول ثم سكنت رآءه تخفيفا بعد التسمية صرفته على رأى سيبويه وصاحبه ومنعته على رأى غيرهما ولو كان مخففا قبل التسمية انصرف قولا واحدا اه لكن الشرط الاول جار مع الوصفية ايضا بخلاف الاخيرين فانهما خاصان بالعلمية التى الكلام فيها (قوله ومثل ذلك حسان) من الحس بفتح الحاء وهو القتل يقال حس البرد الجراد قتله (قوله من العفة الخ) ومن ثم قال بعض الملوك لشخص يسمى عفانا اينصرف عفان ام لا فاجابه بانه ان اعتنى به الملك لا ينصرف والا

انصرف (قوله ولا الحاق) اى ولا قلب ولا تخفيف ولا افادة معنى زائد فخرج بقولنا ولا قلب أيس مقلوب يئس وخرج بقولنا ولا تخفيف فخذ بسكون الخاء مخفف مكسورها وخرج بقولنا ولا افادة معنى زائد رجيل تصغير رجل والمعنى الزائد هو التحقير (قوله دليل غير منع الصرف) ذلك الدليل هو ما اشار اليه فيما سيأتى من ان الاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وحيث لم يتعدد اللفظ علم انه معدول عن متعدده (قوله وهذا غير صحيح الخ) قد يقال الوصف فى كلامه مصدر المبنى للمفعول فيرجع للوصفية ولو سلم ان المراد به اسم كما قال فليس عدم صحته لما قاله اذ الاسم اعم من الوصف بل لكونه ليس احدى العلتين (قوله وان غلبت اسميته بعد ذلك) اى كما فى ادهم الوصف اصالة المستعمل بعدا اسما كما فى قول الحجاج لاحملنك على الادهم (قوله بخلاف العكس) وذلك كما فى اربع فى قولك مررت بفسوة اربع فانه من اسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية (قوله ناظره) المراد به القلب بدليل الشرط وان كان يطلق كثيرا على انسان العين (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا تفاءل يوما فى المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فزق المصحف وانشد

تهدد كل جبار عنيد * فها انا ذاك جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر * فقل يارب مزقنى الوليد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلدته نسأل الله السلامة من شرور انفسنا اه صب (قوله أن شمت الخ) يحتمل ان تكون ان مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان تكون شرطية أتى بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة اى نظرت وبريقا تصغير برق وتالق لمع والاولق الجنون وجملة اعتادا واقفا حال من المضاف اليه او نعت له لانه نكرة فى المعنى كمثل الحمار يحمل اسفارا كذا قاله العينى وتبعه غيره وفى الحالية نظر لعدم شرط مجىء الحال من المضاف اليه اه صب (قوله ثلاثة اقوال) فى وجه الخلاف اشكال ولعل المراد بالصرف التنوين وهو موجود تقديرا على القولين الاخيرين مع الاضافة أو أل ثم ان المتن ترك التقييد بعدم الاضافة او التعريف لوضوحه اولانه جار على مذهب من يقول انه عند أل او الاضافة منصرف كما هو احد المذاهب التى ساقها المحشى (قوله واصطلاحا قطع الحركة الخ) هذا مبنى على ان الاعراب لفظى كما يأتى قريبا (قوله الاسقاط) يقال حذف الحرف اسقطه (قوله والقطع) يقال حذف رأسه قطعها (قوله والوصل) يقال حذفه بجائزة وصله بها (قوله اى منه) لا حاجة لتأويل فى بمن بل الظاهر ان الحذف من الكلمة فى حال الخط الا ان يراد بالخط المخطوط (قوله حال من الواو) فساده ظاهر للتنبيه فالصواب ان تبعا علة لقوله حذفت فى الخط (قوله حذفت ضمة الواو الاولى الخ) او يقال تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت

الفاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين الخ وهو اولى كما افاده المحشيون (قوله وانما لم يحذف واو الضمير الخ) قال العلامة الشبيني ولك ان تقول حذفت واو الضمير لالتقاء الساكنين ولا يضر في الحذف كونها كلمة لثبوت مثل هذا الحذف في الفعل الصحيح كتنصرن بضم الراء خطابا لجماعة الذكور وكذا بالنون وهذا الوجه هو الظاهر ويشهد له كلام النحاة في مواضع حذف الفاعل وعليه درج العلامة السيوطي في تفسير الآية واعتراض محشيه عليه لا وجه له كما الحقناه بالهامش هناك وان بلغني ان بعضا انكر علي فلاحول ولا قوة الا بالله (قوله خلافا للشيخ الشنواني) قد يقال الحق ما سلكه لئلا يرد ان الكلام في المعربات كما تقدم ذلك فالاعتراض عليه في اقتصاره على ناقل الاعراب سببه الغفلة عما تقدم والاستناد الى ان المبني في محل جزم لا مجزوم لا يصلح الارداع على المعترض فتأمل اه شيبيني (قوله لو اسقط الخ) اشتهر الجواب عن مثل ذلك بان المراد بالآخر ما ليس اولا فيصدق بالالف مثلا وما قبلها من حروف الكلمة فالظرفية من ظرفية الجزء في الكل ولكن ربما يقال ان الكلام حينئذ يصدق بالف يخاف اذ هي مظروفة في غير الاول فيقتضي خروجه من الصحيح الآخر وليس كذلك الا ان تقيد الالف وما بعدها بالمتطرفة فاحتفظ عليه اه شيبيني او يقال الظرفية من ظرفية الخاص في العام فتأمل (قوله او يقرى) بضم حرف المضارعة وقوله من اقرا الضيوف المناسب ان يقول من اقرأ القرآن لانه يقال اقرأ غيره القرآن يقرؤه اقراء و يقال قرى الضيف يقريه بفتح حرف المضارعة قرى ولا يقال اقرأ الضيف يقرؤه اقراء (قوله ويوضوء) بفتح الياء وضم الضاد مضارع وضوء بمعنى حسن وجمل (قوله ثم دخل الجازم الخ) اى بعد الابدال واما اذا دخل الجازم قبل قلب الهمزة فسكنها ثم قلبت الهمزة الينا لم يجز حذف ذلك اللين لاستيفاء الجازم حقه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال والابدال بعد دخول الجازم قياسي لان الهمزة حينئذ تكون ساكنة بخلافه قبل دخوله فانه شاذ لكون الهمزة متحركة فتكون متعاصية بالحركة عن الابدال (فصل) (قوله والا فهو من قبيل علم الجنس) التحقيق ان اسماء التراجم والكتب من قبيل علم الشخص على ما حققه العصام وتبعه المتأخرون وكذا اسماء العلوم وقوله غير مراعى فيها المعنى الاصلي لا مانع من ملاحظة ذلك مع العلمية بل الظاهر ملاحظة ذلك في قولهم تتمة وفرع اه شيبيني لكن تقدم لك ان جعله علم جنس ليس مبنيا على التدقيق الفلسفي بل هو تعدد حقيقي لما تقدم وتقدم عن الصبان انه مبني عليه وان للتدقيق الفلسفي صورتين قول الشارح في ذكر حاصل لا يخفى ان الذي يتحصل اعماه والمعاني واضافة ذكر الى ما بعده من اضافة الدال للمدلول ان كان الذكر بمعنى المذكور اى الفاظ مذكورة وظرفية الفصل فيه حينئذ من ظرفية العام في الخاص فان كان الذكر باقيا على مصدريته احتيج لتقدير مضاف اى ذكر دال حاصل الخ وعلى هذا فالظرفية من ظرفية المتعلق بفتح اللام في المتعلق بكسرها اى الفاظ يتعلق بها الذكر المتعلق بدال حاصل

الخ

الخ وتلك الالفاظ هى عين دال حاصل الخ (قوله ولا يصح ان تكون من هنا الخ) بناء على انها متعلقة بذكر ولك ان تجعلها للابتداء كما هو الظاهر من مقابلتها بالى وتكون متعلقة بحاصل اى المتحصل من الاول الى الآخر ولا شك فى صحة ان التحصيل متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدئ منه كما فى سرت من البصرة فالسير متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدئ منه اه شيبينى او تجعلها للابتداء متعلقة بمحذوف حال مما تقدم او متعلقة بتقدم (قوله اما لان المراد بالمعربات الى ان قال فاله للجنس) هذا غير صحيح لان المراد الحقيقة فى ضمن الجميع اى الالفاظ المعربة وانقسام الحقيقة باعتبار محالها التى هى الالفاظ الخارجية فالمتعين هو الجواب الثانى اه شيبينى وهذا مبنى على ان المراد بالاثنين فى قوله الصادق بالاثنين الفرد أن وأما اذا اريد بالاثنين النوعان اعنى المعرب بالحركات والمعرب بالحروف لان الجنس كما يصدق بهذين النوعين يصدق بغيرهما لو فرض وجود الغير فى الخارج كان كلامه صحيحا (قوله والمراد اربعة ابواب) لا حاجة اليه (قوله ولفظ أنواع زائد الخ) فيه انه وان فهم مما بعده الا انه لا يعد زائدا للتوكيد (قوله الا ما الحق منهما الخ) تقدم ان المفرد فى باب الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الخمسة وتقدم ان جمع التكسير هو الذى تغير فيه بناء المفرد من غير لحوق علامة جمع فلا حاجة الى الاستثناء فلا تقلد اه شيبينى (قوله لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم الخ) فيه نظر لان كلام المصنف يقتضى ان الفعل المضارع يخفض بالكسرة والاسماء الثلاثة تجزم بالسكون وليس كذلك مع ان المصنف لم يتعرض لذلك فى الاستثناء فلا بد من حمل الكلام على الكل المجموعى لاجل تخلف بعض الاحكام الذى هو الخفض والجزم فى بعضها الذى هو الفعل المضارع بالنظر الى الخفض والاسم باقسامه بالنظر للجزم لعدم دخوله فيه هذا مراد الشارح وهو لا ينافى ان الثلاثة اشياء الخارجة ملاحظ خروجها من قوله كلها حتى يصح ما اجمعوا عليه من انه لا يحتاج الى حمل الكل على الكل المجموعى الا اذا لم ينظر الى قوله فيما يأتى وخرج عن ذلك الخ الذى هو فى قوة الاستثناء اما اذا نظر اليه فكل على معناها الشائع الذى هو الكل الجميعى وحاصل ما يقال فى هذا المقام ان فيه شيئين الاول انه يفيد ان كل واحد من هذه الاربعة يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخفض بالكسرة ويجزم بالسكون مع ان الفعل لا خفض فيه فضلا عن كونه بالكسرة والثلاثة الاخيرة لا جزم فيها فضلا عن كونه بالسكون فدفع هذا الشارح بقوله اى فمجموعها يرفع الخ وان كان بعضها يختص بكذا وبعضها بكذا فالمعنى اذن الثلاثة الاول ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة والفعل يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون الثانى انه بعد هذا التوزيع يقال ان الثلاثة الاول لا تنصب كلها بالفتحة ولا تخفض كلها بالكسرة والرابع لا يجزم بالسكون دائما فيدفع هذا بحسب الاصل واما ما لم يوجد فيه ذلك فما خرج عن الاصل ومن لم يؤده فهمه الى هذا اطال المقال واتعب نفسه فيما قال فلا اعتراض على الشارح الدقيق الفكر والنظر الجارى على

مايشهد له الحس والعقل ولا يغرنك اجماعهم على الاعتراض عليه والله الموفق اه شيخنا وشيبيني (قوله قلت ان سلم الخ) ظاهره تأتي المنع بان يقال لانسلم ان المعتل عند النحاة يختص بما آخره حرف علة لان هذا يحتمل ان يكون مذهبا لبعض النحاة لا لجميعهم والمصنف ليس منه تأمل (قوله فعلى هذا يكون حقيقة عرفية) قال العلامة الشيبيني هكذا قالوا هنا قلت حينئذ لا يرد ما كتبوه على قول المصنف سابقا في تثنية الاسماء خاصة فلا تغفل (قوله ومن العرب من يلزمه الالف الخ) المناسب ان يقول والزامه الالف واعرابه كالمفردات الخ ليكون معطوفا على قوله الزامه الالف واعرابه كالمقصور الخ فيستفاد حينئذ انه مقابل للمشهور كالذي قبله اه شيخنا (قوله واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الالف) قال العلامة الشيبيني هكذا قالوا وهو يفيد لزوم الالف ولو نقل من حالة النصب او الجر ملاحظا خصوصها وقد يتوقف فيه وكذا يقال فيما يأتي من بعض اوجه اعراب جمع المذكر السالم فراجعه (قوله واعرابه كحين الخ) تخصيص هذا بالمسمى به غير ظاهر اذ هو يجري في غير المسمى به من الجموع عند قوم كما يعلم من متن الالفية وشارح الاشموني اه شيخنا (قوله وشبه الجمعة) اي لانه ليس في الاسماء العربية المفردة ما آخره واو ونون زائدتان (قوله اي المضموم ما قبلها الى ان قال نحو وانهم عندنا لمن المصطفين) الصواب كما في بعض النسخ نحو المصطفون

﴿باب الافعال﴾

(قوله بيان حقائق الافعال) اي وبيان عددها واسمائها وقد ذكرهما بقوله ثلاثة ماض الخ وبيان احكامها وقد ذكرها بقوله فالماضي مفتوح الآخر الخ على ما ذهب اليه الشارح وسيأتي الكلام عليه وبيان النواصب للمضارع منها والجوازم فاقتصار المحشي رحمه الله على ما ذكره لا دليل عليه اه شيبيني (قوله جمع فعل بفتح الفاء) اي على القياس او بكسرها على ما هو المسموع (قوله لانها لا تنحصر في ثلاثة) فيه انه ان اراد ان افراد الافعال اللغوية لا تنحصر قلنا كذلك افراد الافعال الاصطلاحية لا تنحصر كما سيعترف بذلك آخر القولة وان اراد ان انواع اللغوية لا تنحصر فباطل لان انواع اللغوية تنحصر من حيث زمانها في ثلاثة أيضا الذهني ماضوية او حالية او استقبالية كما ان الافعال الاصطلاحية كذلك باعتبار الزمان المأخوذ فيه جزءا فقوله ثلاثة لا يدل على التقييد بالاصطلاحية فالصواب الاستدلال على ذلك بما يأتي في كلامه كالفتح والجزم بدخول احرف الزيادة في الاول اه شيبيني (قوله فال فيه للعهد الذهني) لو جعل اللام للاشارة الى الفعل المتقدم في قوله اسم وفعل لكانت ال للعهد الذكري وان اختلفا افرادا وجمعا وانما لم يكن ال للاشارة الى الافعال من قوله وللافعال من ذلك مع انه موافق له جمعية لان الافعال هناك مرادبها المعربة بخلاف ما هنا فافهم اه شيبيني (قوله لان لام الجنس الخ) فيه انه تقدم له ان اللام للعهد لكن تقدم ان العهد لا ينافي الجنس اذا كان المعهود جنسا وحقيقة كما هنا ثم ان ظاهره ان الحصر لا يتأتى الا اذا كانت اللام للجنس وهذه طريقة مرجوحة جرى عليها المحشي تبعا للشيخ على الاجهوري ولذلك قيل ان المناسب

ان يقول مبتدأ بجنس لام عرفا متحصر الخ و بعضهم قرران الحصر مأخوذ من الاقتصار فى مقام البيان تأمل (**قوله** اوقارن بعض وجوده فهو الامر) قال شيخنا فيه ان ما كان للمضارع جعله للامر و بالعكس على ان المقارنة لبعض الوجود ليست بلازمة فى المضارع والذى فى مد انه ان تأخر التلفظ به فالماضى او تقدم فالمستقبل اوقارن فالحال اه وهو ظاهر (**قوله** قدم الماضى على المضارع الخ) فى صب قدم الماضى على ما بعده لسبق مدلوله على مدلول ما بعده فان الماضى وقع وانفصل وغيره لم يحصل وقيل ان المضارع سابق من حيث ان الشئ مستقبل اولا ثم يصير ماضيا والاول ناظر لشيئين شئ ماض وشئ غيره والثانى ناظر لشئ واحد تجرى عليه الازمنة (**قوله** بان يكون الحدث والزمان معتبرين الخ) محصله ان معنى قول الشارح مادل الخ لفظ دل دلالة تضمنية على حدث مقيد باقترانه فى الوضع بزمان هو والحدث المقترن به مدلول له فليس اذن فى كلام الشارح ان المدلول المطابقى هو الحدث حتى يعترض عليه بانه لا يقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل بل الذى فيه ان الحدث المقيد بانه صاحب الزمان فى الوضع مدلول تضمنى وهل هو مع المصاحب فى الوضع معنى تضمنى اومطابقى مبنى على اعتبار النسبة وعدمها وبه تعلم انه ليست الدلالة على الحدث المقيد بالمصاحبة فى الوضع للزمان مطابقة اعتبرت النسبة ام لا فلا يصح اذن تورك المحشى على م د اه شيخنا وقال الشيبينى ان كان المراد الاقتران فى الخارج والوضع فقط كان قوله اولا دل معناه دل دلالة تضمنية وهى الدلالة على جزء المعنى اذ هو موضوع للحدث والزمان فقط على كلام الجمهور والذى دل على النسبة جملة الكلام على ما سبق لك هل النسبة جزء من الكلام اولا وان اريد الاقتران بالزمان فى الدلالة أيضا كانت الدلالة دلالة مطابقية اذ هى الدلالة على تمام المعنى (**قوله** البجائى) بكسر الباء نسبة لبجاء قرية بالمغرب (**قوله** والاعتبار انما هو باصل الوضع) دخل بهذا نحو بعت مما هو للانشاء والماضى المراد منه المستقبل عند الاشارة الى القطع بالوقوع كاتى امر الله اوعند النفى بلا اوان فى جواب القسم او بعد كلم المجازاة غير لو او بعد ما النائبة عن الظرف نحو ما دامت السموات او بعد همزة التسوية او بعد كلما اوحيث او حرف التحضيض الطلبى او الواقع صلة عاما او صفة عام كل رجل اتانى اوفى التعاريف لانه فى الاصل للمضى وهذا الاستعمال عارض ودخل نحو كاد وعسى ونعم وليس مما انسلخ عن الزمان لانها تدل بالوضع على الزمان وخرج اسم الفعل كهيهات لان معناه غير مقترن بزمان لانه لفظ الفعل والمراد بزمان ولو توهما فدخل فى التعريف خلق الله الزمان واراد فى الازل كذا لتوهم العقل الزمان افاده م د لكن اسم الفعل خارج بايقاع ما على فعل (**قوله** ورد ذلك ابن مالك بما يطول) هو ان ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يوجد فى الماضى اما الاول والثانى فانك اذا قلت ذهب زيد احتمل قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت قد فقد تخصص واما الثالث فلان الماضى يقبل اللام اذا وقع جوابا لو واما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضى أيضا يجرى على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب

جلبا واختار ابن مالك ان وجه الشبه المقتضى للاعراب توارد المعانى المختلفة عليه كالاسم فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهى عنهما مطلقا والنهى عن المصاحبة والنهى عن الاول واباحة الثانى فالفعلان مجزومان على الاول والثانى منصوب على الثانى ومرفوع على الثالث على الاستئناف وكذلك الاسم نحو ما احسن زيدا بالوقف فانه يحتمل ان يكون منفيا او متعجبا منه او مستفهما عنه فعلى الاول تفتح النون وترفع الدال وعلى الثانى تفتح النون وتنصب الدال وعلى الثالث ترفع النون وتخفض الدال ورد ما اختاره بان الماضى ايضا قابل للمعانى المختلفة نحو ماصام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى ماصام وما اعتكف وماصام معتكفا وماصام ولكن اعتكف (**قوله** وفيه ماتقدم الخ) تقدم مافيه (**قوله** لان الواضع الخ) وقولهم اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال حذف منه الكاف اى كالحقيقة لكثرة الاستعمال او معناه فى الحدث المتحقق بالفعل والحدث الغير المتحقق بالفعل فاذا كان الفعل حاصلا كان حقيقة لان الزمان حاضر بل لتحقق الفعل وان لزم حضور الزمن وان لم يكن حاصلا كان مجازا لعدم حصول الفعل لا لاستقبال الزمن وان لزم وفرق بين المعتبر فى المفهوم واللازم الغير المعتبر افاده ش ن (**قوله** وكذلك اسم الفعل) لا حاجة الى اخراجه كالذى قبله بهذا القيد لانه لم يدخل فى ما التى بمعنى فعل كما فسرها به اولا نعم لو فسرها بلفظ لساغ ذلك (**قوله** هو القدر المشترك الخ) هذا بيان للحال العرفى والا فاللغوى جزء لا يقبل القسمة (**قوله** وجمعه امور) الاولى اوامر (**قوله** من اضافة الصفة الخ) لعل الاولى ابقاء الكلام على حاله فيكون من اضافة المصدر لمفعوله (**قوله** اتى به على صورة الامر) اى لافادة كثرة المبالغة فى التعجب فتقول فى اعراب نحو اكرم بزيدا كرم فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الامر والباء فى بزيد زائدة لاصلاح اللفظ لانه لما غيرت الصيغة قبح رفعه لان صيغة الامر لا ترفع الظاهر فزيد الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول المجرور بالباء كامرر بزيد وماذكر من انه ماض على صورة الامر هو مذهب البصريين وقال الفراء والزمخشرى وابن كيسان لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة اه توضيح مع شرحه قول الشارح واما احكامها جعل كلام المصنف بيانا للاحكام لا يظهر فى قوله والمضارع ما كان فى اوله احدى الزوائد فانه تعريف للمضارع عند النحويين اه شيبنى وقد يقال على تسليمه ان ذكره وسيلة لقوله وهو مرفوع الآخر ثم قال والذى يظهر فى هذا المقام ان قول المصنف فالماضى الخ تعاريف للافعال الثلاثة متفرعة على التعاريف بالامثلة على ماسبق لا بيان للاحكام كما قال الشارح والمعنى فالماضى هو الذى تجد آخره مفتوحا دائما والامر هو الذى تجده مجزوما دائما والمضارع ما كان الخ لكن يقال ان مفتوح الآخر دائما يصدق بنحو اين والمجزوم دائما يصدق بنحو كم فالتعريف غير مانع ولا يشمل نحو ضربوا مما حصل فيه تغيير فهو غير جامع ولك دفع ذلك بان مفتوح ومجزوم واقعان على

فعـل والمعنى فعل مفتوح الآخر وفعل مجزومه فلا يدخل ما تقدم وسيأتى فى الشارح دفع عدم الشمول فتأمل اه قول الشارح فانه يضم اى لفظا كمثاله اوتقديرا كغزوا ورموا ودعوا والقاعدة انه اذا اتصل بمعتل اللام واو فان كان ماقبلها مفتوحا اومضموما بقى على حاله والاضم نحو غزوا بفتح الزاى اصله غزووا بواو بين لام الكلمة وواو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الاولى لالتقائهما وبقى ماقبل الواو مفتوحا وان شئت قلت تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ثم حذفت ونحو سروا بضم الراء اى صاروا سادة لان فعل الواحد سرو بضم الراء وفتح الواو يقال سرو الرجل بمعنى ساد فاذا جىء بواو الضمير قلبت فتحة واو الفعل ضمة لمناسبته واو الضمير ثم حذفت الضمة لاستثقالها على الواو فاجتمع ساكنان فحذفت واو الفعل فصار سروا بضم الراء ونحو رضوا وفعله رضى بكسر الضاد فاذا اتصل به واو الضمير ضمت الياء لاجل المناسبة ثم حذفت الضمة لاستثقالها على الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حركت الضاد بالضم للمناسبة وقد نظم تلك القاعدة مع غيرها الشيخ الصفتى فى ابيات قليلة وشرحها بشرح سهل فارجع اليه ان اردت الزيادة (**قوله** ومن المبنى على الفتح الظاهر ضربا بناء الخ) انما كانت الفتحة اصلية لا لمناسبة الالف لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامى فى الجر فان كسره لمناسبة الياء لسبق الاضافة على دخول العامل (**قوله** وانما سكن آخره عند اتصال الضمير الخ) اعترض بان نحو شجرة و بقرة فيه ذلك التوالى ولم يكرهوه ولو كانت تاؤه فى تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما الاغنى عنه ولو جب فى نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول فى نحو اكرمنا بسكون الميم وفتحها وحذف التاء ونون النسوة على نا الان كلا منها ضمير رفع متحرك متصل وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفف فيه و يمكن الجواب بان ذلك مغتفر فى الاسم لخفته كشجرة و بقرة و بان حركة الاعراب خفيفة لكونها غير لازمة (**قوله** اقول ان قوله على خلاف الاصل الخ) فيه نظر لانه لو كان المراد بقوله على خلاف الاصل هذا المعنى لزم ان قوله اولا على الاصل معناه ان بناءه على الفتح هو الاصل لانه مقابل له كما يشهد بذلك الذوق مع انه لا يصح ان يقال ان الفتح هو الاصل فى البناء بل الاصل فيه انما هو السكون والذى يظهر ان قوله على خلاف الاصل راجع لكل من قول الشارح فانه يسكن ومن قوله فانه يضم ومعنى كونه على خلاف الاصل انه مخالف للاصل المتقدم وهو الفتح اللفظى اى فالتسكين والضم اللذان معهما الفتح مقدر مخالفان للاصل من النطق به ومحصل كلام الشارح على هذا ان قوله على الاصل معناه ان الاصل هو الفتح اللفظى وذلك لان الاصل فى اللفظ اذا بنى او اعرب على حركة ان تظهر عليه هذه الحركة وقوله مالم الخ استثناء من الفتح اللفظى لانه مبنى اذن على فتح مقدر والى ذلك يرشد تعبيره بقوله يسكن و يضم دون ان يقول يبنى على السكون و يبنى على الضم

فليس فى الشارح مايدل على انه ماش على الطريقة المرجوحة وقوله على خلاف الاصل راجع لقوله يسكن ويضم لا ليضم فقط وأل فى الاصل للعهد الذكرى اى خلاف الاصل المتقدم وهو الفتح اللفظى اى فالضم والتسكين اللذان معهما فتح مقدر مخالفان للاصل من النطق به فالشارح لم يخرج المتن عن ظاهره فكل منهما ماش على الطريقة الراجحة وليس فى كلام الشارح ماينافى ذلك فهو على وتيرة واحدة فلا حاجة لما اطال به هؤلاء الاشياخ ولا وجه لاعتراض المحشى بل مبناه فاسد كما علمت والله ولى التوفيق (قوله فلا يناسب ذلك الامذهب الخ) لا ينافى ذلك قول المصنف اولا الافعال ثلاثة لانه لا مانع من الحكم عليها بانها ثلاثة نظر الاصورة وان كان اصل الامر المضارع (قوله اى الصحيح الآخر) اى وحمل عليه غيره طردا للباب (قوله والعبرة فى كونه متحركا باللفظ الخ) لكونه اسهل والافلو اعتبر التقدير لصح ايضا فان الامر وهو قم اصله لتقوم حذفت اللام ثم التاء ثم اتى بهمزة الوصل ثم نقلت حركة الواو للقاف فاستغنى عن همزة الوصل ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله نحو كف) اصله لتكفف على المذهب الاول حذفت اللام والتاء ثم اتى بهمزة الوصل ثم نقلت حركة الفاء الاولى للكاف فاستغنى عن همزة الوصل ثم حركت الفاء الثانية باى حركة من الحركات ثم ادغم وهكذا يقال فيما بعده (قوله ومالم تباشره نون النسوة) لاحاجة لتقييد بناء الصحيح الآخر على السكون بذلك لانه مبنى على السكون قبل المباشرة وبعدها وكون السكون الذى مع نون النسوة غير السكون الحاصل اولا تكلف لاداعى اليه انما يحتاج الى هذا القيد فى المعتل الآخر لانه مبنى على الحذف مالم تباشره نون النسوة والا بنى على السكون (قوله واشمل) وجه الاشملية ان الشارح لم يستفد منه حكم فعل الامر مع نون التوكيد سواء كان صحيحا ومعتلا ومع نون النسوة اذا كان معتلا على ماعلمت وحاصل المسئلة انه اما ان يكون صحيحا ومعتلا وعلى كل اما خال من نونى التوكيد والنسوة ومن ضمائر الرفع الثلاثة او متصل بواحد منها فان اتصل بضمير الرفع بنى على حذف النون صحيحا واعتل او بنون النسوة بنى على السكون كذلك او بنون التوكيد بنى على الفتح وليس هنالك سكون بناء مقدر وقيل مبنى على السكون المقدر وان لم يتصل به شئ بنى على السكون ان كان صحيحا وعلى الحذف ان كان معتلا تدبر (قوله لكن الاستدلال بالثانى مناقش الخ) تدفع المناقشة بانه استدل على انه جمع زائدة لازائد بدليلين احدهما معين وهو الاول والآخر مرجح وهو الثانى لانه وان لم تجب مراعاة القاعدة لكن الاولى مراعاتها والى هذا يشير كلام العلامة المدابغى حيث قال واعلم ان زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث انما يجب الخ (قوله وزادوا هذه الحروف دون غيرها) اى من بقية حروف سألتمونيها التى هى حروف الزيادة (قوله لان الجامع لهذه الزوائد الخ) اى لما كانت القاعدة ان الحكم اذا توجه الى لفظ كان المراد منه المدلول وهنا لا يصح اضطرارا الى بيان المراد باقسام لفظ حروف وفيه نظر لان المصنف لما قال يجمعها قولك انيت لا يحتمل ارادة المعنى

اذ المقول لفظ لا معنى وايضا الضمير فى يجمعها عائد على الزوائد وهى الفاظ والجامع لتلك الالفاظ لا يكون الا لفظا فحينئذ ليس الداعى لاقحام لفظ حروف ما قاله المحشى رحمه الله والذى يظهر ان الداعى لاقحام لفظ حروف هو الاشارة الى انه لا يشترط فى تلك الزوائد هيئة الحروف الموجودة فى انيت بحيث تكون الياء ساكنة والتاء مضمومة ولولا اقحامها لربما توهم اشتراط الهيئة مع انها لا تشترط اذ الياء فى المضارع مفتوحة لا ساكنة والتاء مفتوحة لا مضمومة وحينئذ يكون معنى الشارح يجمعها حروف ومادة قولك انيت بقطع النظر عن الهيئة (**قوله** ولما فى نأيت من التشاؤم الخ) اى ولما فى نأى من عدم الحصول بالفعل (**قوله** زهر البصل) عبارة غيره هو نبت له نور رائحته زكية (**قوله** يقال يرنأت الشيب الخ) اخذه من اليرنا يفيد ان الياء فى يرنأ اصلية لان الياء فى اليرنا اصلية لا زائدة لانها لا تزاد الا فى أكثر من حرفين اصول والالف الاخيرة هنا زائدة فالنون والراء هما الاصليان فقط مع ان ظاهر الشارح بل صريحه ان نون نرجس وياء يرنا زائدتان مع ان ياء يرنأ ليست زائدة كما علمت وان كان نون نرجس زائدة كما نص عليه الاشمونى قال لان الاسم الذى هو النرجس بكسر الجيم فلو كانت النون اصلية لزم ان الوزن فعلل بكسر اللام الاولى ولم يوجد هذا الوزن فى الاسماء اه بزيادة من محشيه اه شيبينى واليرنا التى هى الحناء بضم الياء وفتح الراء وتشديد النون بمد او بغيره او بفتح الياء بلا مد (**قوله** نحو قوله ولا تتبعان الخ) التمثيل صحيح بالنظر للانفصال وقطع النظر عن الرفع الذى الكلام فيه لوجود لا الناهية وكذا المثال الرابع (**قوله** كان فى محل رفع مبنيا على السكون الخ) الذى نقله المحقق فى حاشية الاشمونى عن شيخه م د عن ق ل وغيره انه لا محل له مع احدى النونين عند تجرده من الناصب والجازم وانما له محل مع احدى النونين عند وجود الناصب او الجازم وقد تقدم لك ذلك فما جرى عليه المحشى هنا مرجوح ولذلك قال شيخنا ليس له محل رفع اصلا نعم له محل نصب او جزم ق ل ونقله عنه م د ردا لما افاده اولا الذى قرره هنا وسكت عليه فيا ليت شعرى يكتب المردود ولا يكتب رده (**قوله** مع ان الاسم لا يقع فيها) اى لان حروف التحضيض مختصة بالفعل وافعال الشروع لا يقع خبرها اسما مفردا الا شذوذا والاسم لم يسمع بعد ما لك وان كانت الجملة فى تأويله لانها حال اى اى شئ ثبت لك حال كونك غير فاعل والصلة لا تكون مفردا (**قوله** وصح القول الخ) مجردا بطال ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة ان الرافع التجرد وانما يقتضيها ابطال الاقوال الثلاثة (**قوله** ورد عليه الخ) هذا لا يأتى على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم (**قوله** فائدة ذلك الخ) هذا لا يظهر الا لو حذف الشارح فاء التفريع والسبب والظاهر ان كلام المتن مبنى على اللغات المشهورة التى لا تهمل وقوله فينصبه ويجزمه تصريح بحكم النصب والجزم المقابلين للرفع (**قوله** ان تقرآن الخ) تمامه منى السلام وان لا تشعرا احدا وان تقرآن اما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لي خف محملها * وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

او من ان تحملا المنصوب بمحذوف تقديره اسألكما واما في محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة اى هي ان تقرآن والشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل ان المعطوفة عليها واعترض بانه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس مع زيادة وقد يجاب بان مراده ان عطف ان الناصبة مرجح لكون ان المعطوف عليها ناصبة لتناسب والترجيح في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك ان تقول عدم وقوعها بعد دال علم او ظن دليل على كونها غير مخففة اه صبان (قوله يوم الصليفاء الخ) عجز بيت وصدره * لولا فوارس من ذهل واسرتهم * الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المعجمة حي من بكر واسرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اه عيني ويجوز رفع اسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء مصغر الصلفا وهي الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف اى موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه اه صبان (قوله جمع ناصب الخ) واقتصار بعضهم على الثاني حذرا من ان يقال ان فاعلا المذكور لا يجمع على فواعل قصور لان المنع فيما اذا كان صفة لعاقل بل انه ورد بقلة في وصف العاقل كفارس وفوارس كما يعلم من الخلاصة (قوله قد يكون عدميا) هو حذف النون (قوله وليس المراد الخ) لا مانع من ارادة هذا كله والظاهر لانه وقع خلاف في ما المصدرية ولم واستدل للاول بقوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وان رد بان نون الافعال الخمسة التي منها تكونون قد تحذف تخفيفا كقوله وتبيتي تدلكي واستدل للثاني بقراءة بعض السلف الم نشرح بنصب الحاء وان رد هذا ايضا بان الفتحة لاتباع الحاء للام في قوله لك وبان نون التوكيد متصلة بالفعل لكنها حذفت اه شيبيني (قوله كان ظبية) هذا عجز بيت وصدره ويوما توافينا بوجه مقسم وقوله تعطواى تتطاول الى الشجر لتأكل منه والوارق اسم فاعل من ورق يرق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له شوك (قوله لكان اكم) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على ان الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه او جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على ان الجواب للامتناعي تقدم على القسم او تأخر او جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم اه صبان (قوله وهي المسبوقة بجملة الخ) كان عليه ان يزيد ويتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج بقوله المسبوقة بجملة المسبوقة بمفرد فلا تكون مفسرة بل تارة تكون مصدرية نحو زيد ان يقوم خير له وتارة تكون مخففة من الثقيلة نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وخرج بقوله دون حروفه ما اذا كان فيها حروفه فلا تكون مفسرة بل مصدرية نحو قلت له ان يقوم خير له من

الجلوس وخرج بقولنا ويتاخر عنها جملة مالم يتاخر نحو رأيت عسجدا ان ذهبا فلا تكون مفسرة بل يؤتى باى بدلها وخرج بقولنا ولم تقترن بجار ما اقترنت به نحو كتبت اليه بان يفعل فلا تكون مفسرة بل مصدرية (قوله وانطلق الملأ منهم) قال فى المغنى فى تعليل كون ان فى الآية مفسرة اذ ليس المراد بالانطلاق المشى بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشى المتعارف بل الاستمرار على الشئ (قوله كما قاله ابن هشام) عبارته فى المغنى وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كمر او ماضيا نحو ولولا ان من الله علينا ولولا ان ثبتناك او امر الحكاية يس كتب اليه بان قم هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك فى امرين احدهما كون الموصولة بالماضى والامر هى الموصولة بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم انها غيرها بدليلين احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثانى انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وبادوات الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها على الماضى باتفاق وعن الثانى انه انما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها لما اثرت القلب الى الاستقبال فى معناه اثرت الجزم فى محله كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع اثرت النصب فى لفظه ثم ذكر بعد خلاف ابى حيان فى الامر ودليله وردهما فانت تراه لم يتعقب ابن طاهر فى قوله ولا قائل به بل وافقه فى ذلك وانما خالفه فى كون ان الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع فقد علمت من هذا انه لم يقل احد بان الماضى منصوب محلا وان نسبة ذلك لابن هشام كما صنع المحشى رحمه الله نشأت من عدم التأمل ولذلك قال العلامة قل كما نقله الشيخ المدابغى الصواب انه لا يحكم على محل الماضى الا فى الجزم لتغيير معناه (قوله وعدى لها خمسا اصح) اى من القول بانها استة بضم الذى الى هذه الخمسة واستدل على ذلك بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا لانه لو كان موصولا اسميا لقال كالذين خاضوا او كالذى خاض واجيب عن ذلك بان الاصل الذين خاضوا حذفت منه النون للتخفيف او بانه اتى بالعائد جمعا مراعاة للمعنى اى كالفريق الذى خاضوا (قوله من اضافة المظروف للظرف) ظاهره ان النفى بمعنى الانتفاء هو الحاصل فى المستقبل مع ان النفى والانتفاء حاصلان فى الحال انما الحاصل فى المستقبل هو الحدث المنفى فالصواب ان يقال ان المستقبل صفة لموصوف محذوف اما الحدث فالاضافة للفاعل واما الزمن فالاضافة لادنى ملابسة (قوله اذا الشرط والجزاء الخ) اى ولان ظن الصدق لا يصلح جزاء للعجبة اه صبان (قوله اما فى المستقبل) اى كقولك ان قام زيد قمت (قوله او فى الماضى) اى كقولك لو قام زيد قام عمرو (قوله ولا مدخل للجزاء فى الحال) اى لانتأتى المجازاة فى شئ واقع فى الحال كظن الصدق (قوله سواء وقعت فى صدره الخ) اى فالتركيب صحيح موافق للغة على كل حال وان كان يشترط فى النصب وقوعها فى صدر الجواب لان النصب بها مقام آخر

(قوله نحو اذن تحلف يارسول الله) هذا خطاب من بعض العرب لاشرف الخلق عليه الصلاة والسلام بناء على نسخة التاء وفى نسخة بالياء فيكون اخبارا عن شخص آخر بحضرة النبى عليه الصلاة والسلام لحرر الواقعة (قوله ضرورة) اى كقول الشاعر

لاتتركنى فيهم شطيرا * انى اذن اهلك او اطيرا

وشطيرا بفتح الشين المعجمة اى غريبا واهلك بكسر اللام و يجوز فتحها على مافى القاموس (قوله واذا كان مع اذا حرف عطف الخ) التحقيق ان العطف اذا كان على ماله اعراب الغيت وجو بالوقوعها حشوا فاذا قيل ان تزرنى ازرك واذا احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت واهملت اذا لوقوعها حشوا بين الشرط والجزاء لان المعطوف على الجزاء جزاء وان قدرت العطف على جملة الشرط والجواب معا جاز الرفع والنصب وقيل ان لم تعطف على الجواب اعم من ان تقدر الواو عاطفة او استئنافية يتعين النصب على لغة اكثر العرب الملتزمين اعمال اذا عند استيفاء الشروط لان مابعدها مستأنف بناء على ان الواو استئنافية اولان المعطوف على الاول اول بناء على انها عاطفة اه اشمونى وصب (قوله كى تجنحون الخ) اى كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثلثت بالمثلثة فى اوله مبنى للمفعول من ثأرت القتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب تمد كما فى البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون او الثانية حال من قتلاكم اه صبان عن الشمنى (قوله لايكون مؤكدا لغيره) اى لايليق ان يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لايجوز ان يكون مؤكدا لغيره لان مقتضى ماقدمه جوازه بمرجوحية اه صبان (قوله على ان ماقبلها الخ) هذا منه رحمه الله نظرا الى ان المترتب والحاصل فى الخارج ثانيا انما هو مابعدها فهو العلة الغائية والمناسب اعتبار العلة الباعثة (قوله اى كما هو مذهب البصريين) اى فانهم لايجيزون اظهار ان بعد كى التعليلية الا فى الضرورة كقوله

فقلت اكل الناس اصبحت مانحا * لسانك كيما ان تغر وتخدعا

وجوزه الكوفيون فى السعة ولذا حمل النسخة الثانية عليه (قوله نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين) وقيل ان اللام للتعليل والمفعول محذوف اى وامرنا بما امرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل فى معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان واريد به الحدث فقط كان كالاسم فى صحة الاضافة والاسناد اليه كذا فى المغنى والشمنى اه صب (قوله على مذهبه لا على الراجح الخ) اجراء هذه الآية على مذهب الكسائى يتوقف على ان الكسائى لايشترط ان يكون النفى بخصوص ما اولم بل يجوز كونه بهما او بان النافية لكن المحشى جرى فى القولة بعد على ان ما ولم شرط وستعلم مافيه من الخلاف ومعنى الآية على هذا ليس مكرهم اهلا لتزول منه الجبال اى ماهو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله وشرائعه ثم انه لايلزم اجراء هذه القراءة على مذهب الكسائى لا على الراجح لانه يصح ان اللام لام كى وان ان شرطية اى وعند الله جزاء مكرهم

اوهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا ومهيئا لاجل زوال الامور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال كما يقال انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل ثم ان العلامة صبان رجح ان اتحاد الفاعل اغلبى لا واجب بدليل انه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه ابوه على انها لام الجحود (قوله مع ان قراءته الخ) اى مع ان قراءة الكسائى بفتح اللام ورفع تزول فتكون ان مخففة من الثقيلة واللام للفصل اى وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة فى عظمها بالجبال كبأس اعدائهم الكثيرين وباختلاف المشبه بالجبال على وجهى النفى والاثبات يندفع التنافى بينهما (قوله فى خبر الكون الواقع بعد هذه اللام) الواقع صفة خبر المجرور بفى لا الكون لكن الاولى حذف هذه الصفة لان الخبر على كلام البصريين يقدر قبل اللام لا بعدها (قوله وهذا مذهب البصريين) اى فالاصل عندهم ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه واما مذهب الكوفيين فهو ان خبر الكون هو الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد والاصل عندهم ما كان يفعل فادخلت اللام لتقوية النفى كالباء فى خبر ما تقول ما زيد بقائم فهى عندهم زائدة غير جارة ناصبة بنفسها القيام مقام ان فاذن لا حاجة لمتعلق بل ولو كانت جارة لما تعلقت ايضا لانها زائدة وذهب ابن مالك الى ان الخبر ما بعد اللام ويجب اضمار ان واللام زائدة للتوكيد وهذا مذهب ثالث ليس ببصرى ولا كوفى ولا يرد انه اذن يلزم الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو ممنوع لانا نقول الممنوع المصدر الصريح لا المقدر من الفعل لدلالة الفعل بصيغته على الزمان والفاعل فصار منخرطا فى سلك الفعل (قوله فخرج بقية ادوات النفى) اى لان لن لنفى المستقبل وكذلك لا لان نفى غير المستقبل بها قليل واما لما فانها وان كانت لنفى الماضى لكن تدل على اتصال نفيه بالحال واما ان فجرى الاشمونى على انها مثل لم وما فى صحة وقوع لام الجحود بعدها وذلك لانها بمعنى ما الكن قال العلامة الصبان الحق العلامة السيوطى وغيره ان بلن قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله وبقية الافعال حتى النواسخ) اجاز بعض النحويين ذلك فى بقية اخوات كان نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا واجاز بعضهم ايضا ذلك فى باب ظن نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيد اليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه (قوله دجلة) بكسر الدال وفتحها نهر العراق والاشكل الابيض الذى يخالطه حمرة (قوله نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون) اى لان الاذن فى الشئ واباحته لا يترتب عليه حصول الشئ المباح بخلاف الامر بالشئ فانه يترتب عليه حصول المأمور به كما تقدم كما فى اسلم حتى تدخل الجنة وهذا بالنظر للظاهر فيهما (قوله او طلب محض) الطلب يشمل جميع الامور التى فى الشارح ما عدا النفى ثم ان تقييد المحشى الطلب بالمحض غير ظاهر لاعتراض العلامة سم تقييد الطلب بالمحض فى قول ابن مالك

وبعد ما جواب نفى او طلب * محضين ان وسترها حتم نصب

بانه يوهم رجوعه لكل انواع الطلب مع أنه خاص منها بالامر والنهى والدعاء ومعنى كون

الثلاثة محضة ان تكون بفعل صريح فى ذلك افاده الصبان فالشارح فى غنية عن تلك العناية التى جلبت الاعتراض انما كان المناسب تقييد ماذكر من الثلاثة بكونها محضة و بذلك اندفع مايأتى من قوله وانظر هل هذا التعميم الخ لانك عرفت ان المحضية لا تشترط فى جميع اقسام الطلب اه شيخنا على ان اشكال المحشى الآتى لا يختص بالاستفهام بل يجىء فى غيره كالعرض والتحضيض (قوله فخرج الطلب باسمه) انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع للحدث اما على انه موضوع لمعنى الفعل فشكل افاده سم (قوله بالمصدر) اى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب مابعده اه سيوطى (قوله وحسبك الحديث) الاولى تأخيره عند رزقنى الله بالا الخ لان تقديمه هنا يقتضى ان حسب اسم فعل امر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كافى فضمته اعراب فهو اذن مع مابعده جملة خبرية بمعنى الامر اى اكتف فهو من قبيل رزقنى الله الخ افاد جميع ذلك العلامة صبان عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله وزاد بعضهم الخ) ضعيف عند الجمهور واما قوله تعالى حكاية عاطفا بالنصب بعد قوله لعلى ابلغ الاسباب فاجيب عنه بانه فى جواب الامر فى قوله ابن لى صرحا وقيل غير ذلك (قوله فامضاء الخ) المناسب ان يقول فمضى او ومضى منى اليه لانه مصدر الفعل المذكور واما الامضاء الذى ذكره المحشى فهو مصدر امضى وليس مذكورا و يبعد قراءته فى كلام الشارح بضم الهمزة على ان المفعول محذوف حتى يكون منه فتأمل (قوله و يشترط فى الاستفهام الخ) هذا الشرط ليس خاصا بالاستفهام كما هو صريح عبارته بل هو عام فى الاستفهام وغيره مما يتأتى فيه وقد اخذ العلامة صبان من كون الفاء عاطفة مصدرا على مصدر انه يشترط فى النصب ان يتقدم على الفاء مايتصيد منه مصدر من فعل اوشبهه ولذلك قال السيوطى يشترط ان لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيد فتكرمك امتنع النصب وتعين القطع او العطف والقطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده كما قاله الصبان بالقطع الاستئناف (قوله لكنه سماه الخ) افاد هنا انه مجاز عقلى علاقته المجاورة وافاد فيما سبق ان فى العبارة قلبا وكل صحيح (قوله ينقضى ماقبلها) كذا فى قل ايضا وفى النبتيتى وعبد المعطى ينقضى مابعدها (قوله اى بالاصالة الى آخره) وقيل المراد بكونه واحدا انه لا جزء له وهذا لا ينافى تعدده بنحو عطف كبدل (قوله لانه ان قلنا الخ) يفيد انه ليس هناك الا هذان القولان مع ان هناك اقوالا اخر عليها يكون المصنف مخالابه فكان المناسب للمحشى ان يقول لانه جار على احد قولين كذا وكذا فافهم كذا قيل (قوله وفيما قبل ذلك) اى قوله معناه وفيه نظر لانه لو كان عائد المضارع بمعنى حدثه للزم اضافة الشئ لنفسه لان المعنى مراد به الحدث الا ان تجعل الاضافة للبيان لكنه خلاف الظاهر والتحقيق ان الضمير فى يقلبه راجع الى

المعنى

المعنى فى قوله وينفى معناه لكن لا يخفى ان الذى يقلب انماهو الزمن لا الحدث الذى قد نفى بها فلا يتأتى قلبه الى المضى فيتعين ان فى الكلام استخداما حيث ذكر المعنى اولا واراد به الحدث واعاد عليه الضمير مرادا به الزمن واما الضمير فى معناه فهو عائد الى المضارع باعتبار لفظه اى اللفظ الذى يصدق عليه انه مضارع كيقوم ويضرب وهكذا كما ان المراد بالمضارع اولا فى قوله يجزم المضارع اللفظ الذى يصدق عليه انه مضارع فلا استخدام فى الضمير الاول (**قوله** استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العينى وقوله يوم الاعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة اى الاباعد اه تصريح (**قوله** فكان الاولى الخ) فيه ان الشارح لما راى ان الترادف المطلق غير موجود هنا احتاج الى التقييد بقوله فيما تقدم فلا وجه للاعتراض اه شيبينى (**قوله** لا للاحتراز الخ) هو للاحتراز عن ذلك كما هو الظاهر وعلته لا تنهض مدعاه تأمل (**قوله** امر اكان الخ) هذا التعميم غير مناسب لكلام المصنف لذكره لام الدعاء بعد الا ان يقال ان الضمير فى قوله بها للام لا بقيد كونها للامر (**قوله** اوعكسه) كقوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السما آية فظلت اعناقهم لها خاضعين لان المعطوف على الجواب جواب وقول الشاعر ان تصرمونا وصلنا كم وان تصلوا * ملأتم انفس الاعداء ارها با الصرم هو القطع وبابه ضرب ونصر والارهاب الاخافة (**قوله** فعلا ماضيا) أى لفظا لا معنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت وخرج بالتقييد بالماضى او المضارع الامر فلا يجوز ان قم قمت (**قوله** فان لم يصلح الخ) غير الصالح هو المشار اليه بقوله

اسمية طلبية وبجامد * وبما ولن وبقد وبالتنفيس

فالجواب الغير الصالح اما جملة اسمية فى صورة واحدة واما جملة فعلية فى باقى الصور السبعة ولا يحتاج لتقدير مبتدا اصلا خلافا لما يوهمه كلام المحشى وستعلم ما فيه وزيد على ذلك اشياء منها تصديره برب وبالقسم كما قاله الكمال بن الهمام ومنها تصديره باداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الآية كما قاله الدنوشرى (**قوله** وكان الجواب الخ) هذا سهو منه رحمه الله لان هذه العبارة انما تقال فيما اذا كان الفعل صالحا لان يكون شرطا ووقع جوابا مقرونا بالفاء فانه يجب حينئذ ان يكون خبرا لمبتدا محذوف وتكون الجملة اسمية كما يؤخذ من الاشمونى (**قوله** والفاء للربط على الصحيح) اى لا للتشريك وزعم بعضهم انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال العلامة الاشمونى وهو بعيد وانما احتيج للربط بالفاء لان ما لا يصلح للارتباط مع ان الاتصال بجعله شرطا حق بان لا يصلح مع الانفصال بجعله جوابا فاذا قرن بالفاء علم الارتباط اما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها على التفصيل المبين فى شرح الاشمونى (**قوله** على ما لا يعقل) غير الزمان وقيل موضوعة لمطلق شئ عاقل اوغيره زمان اوغيره (**قوله** او النصب) اى على الاشتغال بفعل محذوف ملاق للمذكور فى المعنى على حد زيدا مررت به اى جاوزت زيدا مررت به (**قوله**

وانما الحال المجرور فقط) هذا فاسد والذى قاله العلامة الصبان ان وجه التسمح هو ان الحال فى الحقيقة المتعلق المحذوف الذى ناب عنه الجار والمجرور اه قول الشارح بيان لهما من البيانية ومدخولها ظرف مستقر نعت بعد النكرة وحال بعد المعرفة على ما اشتهر وان جازت النعتية بتقدير المتعلق معرفة كما حققه ابن هشام وصاحب الحال هو المبين بفتح الياء اذا علمت ذلك علمت ان قضية جعله الظرف بيانا لهما انه صفة لهما لا حال منهما اذ لا يلزم مجىء الحال من النكرة وعلى تسليم الحالية فهى من المبين الذى هو مهما لا ضميره كما قال الشارح الا ان يقال فى الكلام حذف والاصل بيان لضمير مهما اى الضمير العائد عليها وهو المجرور فى به (قوله ووزن الفعل) فيه نظر ظاهر لان وزن الفعل لا يمنع الا ان اختص بالفعل كان كان ماضيا مبنيا للمجهول او غلب فيه كأن كان اوله حرف مضارعة كاحمد ويزيد الخ ما سبق فى منع الصرف موضحا اما الماضى المبنى للمعلوم كضرب ودحرج فلا يمنع الصرف كما نص عليه الاشمونى وقد تقدم وجلا كضرب فلا يمنع فما قاله المحشى تبعا لغيره سهو وعما سبق فلا تلتفت له اه شيخنا وشيبينى (قوله على المفعولية لاضع) صوابه لتعرفونى اه شيخنا والظاهر انه لا وجه لهذه الصوابية لانه يصح ان يكون ظرفا لفعل الشرط كما يصح ان يكون ظرفا للجواب وكذا يقال فى نظائره فلذلك صح قوله اولا فيما يأتى ان اين ظرف ليدركم وثانيا انه ظرف لتكونوا (قوله وهو لا يظهر لضياع المعنى الخ) اى ولانه اذا جعل خبرا لتكون فلا وجه لجزمه حينئذ الا ان يقال انه سكون ادغام لا سكون اعراب فتأمل

﴿باب مرفوعات الاسماء﴾

(قوله او الاضافة على معنى من) هو بمعنى ما قبله فالاختلاف بينهما انما هو فى العبارة (قوله يحتمل ان يكون الخ) ظاهره ان الاحتمالين يجريان على جعل الاضافة من اضافة صفة لموصوف او بيانية والتحقيق انه يتعين على الاول ان المفرد مرفوع لامرفوعة لان الموصوف الذى هو الاسماء مذكر اه شيبينى الا ان يقال التأنيث باعتبار كون الاسماء كلمات فتامل (قوله لا يرد اسم افعال الخ) محصل ما اشار اليه من الجواب انا لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان الكلمات التى ترفع المبتدا وتنصب الخبر فدخلت افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس والمراد باخوات ان الكلمات التى تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل خبر لا النافية للجنس لكن يرد على هذا الجواب ان المصنف فيما ياتى لم يدخل فى الاخوات ما ذكر حيث قال وهى كان وامسى الخ وكذلك صنع فى اخوات ان الا ان يقال انه فيما ياتى اقتصر على المشهور او ان العدد لا مفهوم له او ان الحصر اضافى (قوله وليس لهذا الخلاف ثمرة) قد يقال له ثمرة فى الترجيح فى تركيب يحتمل ان يكون الاسم فيه فاعلا او مبتدا نحو افى الله شك فعلى الاول الراجح كونه فاعلا وعلى الثانى كونه مبتدا وعلى الثالث التساوى ثم رايت نقلا عن الدمامينى ان ثمرة الخلاف تظهر فى كلمة لا عامل لها فعلى الاول تقدر فاعلا لفعل محذوف وعلى الثانى تقدر مبتدا

والخبر محذوف وعلى الثالث يتساوى الامران (قوله اى لم يذكر فاعله الاصطلاحى الخ) عبارة الشبينى اى لم يذكر فاعل فعله بل حذف لفظ الفاعل والمراد الفعل الاصطلاحى فمتى لم يذكر الفاعل الاصطلاحى للفعل الاصطلاحى العامل فى ذلك المفعول كان ذلك المفعول مرفوعا ولو ذكر الفاعل اللغوى بغير هذا الوجه كما اذا قلت اهين زيد من عمرو والاصل اهان عمرو زيدا فزيد مفعول لم يسم فاعل فعله الاصطلاحى وان ذكر وسمى فاعل الفعل اللغوى وهو الواقع مجرورا بمن هذا هو الظاهر فى معنى كلام الشيخ الشنوانى وان خلط الجماعة فيه فتامل والله يوفق اه بيعض حذف وتغيير ومحصله ان الاشكال الذى حاول دفعه الشيخ الشنوانى ليس هو ما ذكره المحشى رحمه الله من ان الفاعل بمعنى الذات لا يذكر مطلقا لان هذا لا يتوهمه عاقل فضلا عن فاضل انما الاشكال الذى حاول دفعه هذا العلامة ان المفعول الذى لم يسم فاعله لا يشمل اهين زيد من عمرو لان زيدا نائب فاعل مع ذكر الفاعل وهو عمرو والقصد الشمول وتحقيق الجواب عن ذلك ما سمعت والله اعلم (قوله وعلى كل لا حاجة اليه الخ) اذا تاملت كلام الشارح حتى عرفت مراده علمت ان كلام المحشى رحمه الله مدفوع وذلك ان معنى قول الشارح وسياتى تفصيلها فى ابواب متفرقة على الاثر على هذا الترتيب ان المصنف سياتى بفصل عقب هذا الاجمال هذه الاسماء العشرة فى ابواب متفرقة حال كون تلك الابواب مرتبة على هذا الصنيع السابق فى الاجمال والمراد بترتيب الابواب على هذا الصنيع السابق فى الاجمال ان لا يذكر فى الباب الثانى شيئا متقدما فى الاجمال مما يذكر فى الباب الاول وان لا يذكر فى الباب الثالث شيئا متقدما فى الاجمال مما يذكر فى الثانى وهكذا وحينئذ فلا ينافى انه قد يجمع شيئين من الاسماء العشرة فى باب واحد وليس المراد بترتيب الابواب ان كل واحد من الاسماء العشرة يذكر فى باب وحده مراعى فى هذا الذكر موافقة الاجمال بحيث يكون الاول فى الاجمال من العشرة فى الباب الاول والثانى من الاجمال من العشرة فى الثانى وهكذا الى آخر العشرة فتكون الابواب عشرة ايضا لان هذا ينافى صنيع المصنف لانه جمع المبتدا والخبر فى باب واحد وكذلك جمع اسم كان واخواتها وخبران واخواتها فى باب واحد ثم انه لما كان ترتيب الابواب على هذا الصنيع السابق فى الاجمال بالمعنى السابق لا يستلزم تفصيل الاسماء العشرة على الترتيب المذكور فى الاجمال لاحتمال أن يحصل ترتيب الابواب بالمعنى السابق ولا يحصل تفصيل الاسماء العشرة على الترتيب السابق فى الاجمال كان يتكلم فى باب المبتدا والخبر على الخبر قبل المبتدا وفى باب النواسخ على خبر ان واخواتها قبل اسم كان واخواتها احتاج الى قوله مقدما الاول فالاول نقوله على هذا الترتيب راجع للابواب على انه صفة او حال وقوله مقدما الاول فالاول راجع للتفصيل على انه حال من الضمير المضاف اليه والعائد محذوف اى منها اى الامور العشرة اوال التى هى بدل من الضمير على مذهب الكوفيين او حال من تفصيل والعائد محذوف تقديره فيه اى التفصيل وكون المراد بترتيب الابواب هو المعنى السابق لا ينافيه قوله مقدما الاول فالاول لما علمت من ان المراد بتقديم

الاول فالاول فى التفصيل التكلم على كل واحد من العشرة تفصيلا وان ذكر بعضها مع بعض فى باب واحد كما ذكر المبتدا والخبر فى باب واحد وتكلم على المبتدا تفصيلا قبل التكلم على الخبر تفصيلا هذا هو مراد الشارح فتامل والله الموفق

﴿باب الفاعل﴾

(**قوله** وماذكره المصنف رسم الخ) الظاهر ان قوله الاسم المرفوع المذكور قبله فعله حد حقيقى فيه استيفاء اجزاء الماهية وان ذكر فى بعض الكتب مطولا واما قول المصنف بعد ذلك وهو على قسمين الخ فهو رسم لان من التعريف بالخاصة التعريف بالتقسيم وبالمثال وبالمرادف على ماحققه الشيخ الملوى فى شرح السلم فالاولى للشارح ان يقول وحده بعد ان ذكره مجملا فى الباب السابق بقوله الفاعل هو الاسم الخ ثم يقول ورسمه ببعض خواصه تقريبا للمبتدى بقوله وهو على قسمين الخ فلا تقلد ثم رأيت الشيخ الامير فى حاشية الازهرية حقق ان تعريف الماتن هنا حد حقيقى فلله الحمد اه شيبينى ببعض تصرف (**قوله** دون بعض كاسم كان الخ) سياتى ان هذا التعريف لا يشمل اسم كان واخواتها ولا اسم كاد واخواتها ولا نائب الفاعل وحينئذ يكون مجموع قوله المرفوع المذكور قبله فعله خاصة حقيقية لا اضافية (**قوله** فيكون الاسم مستعملا فى حقيقته ومجازه) قد يقال ان الجملة المؤولة بالمفرد او التى فى حكم المفرد تسمى اسما حقيقة ويكون المراد بقولهم فى تعريف الاسم كلمة الخ ما يشمل التاويلية والحكمية (**قوله** بان استعمل فى معنى شامل الخ) كان يراد بالاسم ما يصح ان يحكم عليه (**قوله** ويشكل) قد يقال لا اشكال لان فرقهم مبنى على القول بالاختصاص (**قوله** فكان المناسب التمثيل الخ) ظاهره انه لم يمثل بذلك مع انه قد مثل به كما مثل بما تقدم فلو قال وكان المناسب الاقتصار فى التمثيل للمعلى بالمبنى كالموصول الخ لكان واضحا اه شيخنا (**قوله** وليس نائب الفاعل واسم كان واخواتها واسم كاد واخواتها قائما الخ) وجه ذلك فى كان وكاد واخواتها انك اذا قلت كان زيد قائما كان القائم بزيد والواقع منه هو القيام لا الكون لان المسند فى الحقيقة هى الاخبار واما كان واخواتها فهى قيد لها من حيث الزمن المستفاد منها وكذلك اذا قلت كاد زيد يقوم كان القائم بزيد والواقع منه هو القيام واما القرب المستفاد من كاد فهو وصف لقيام زيد والاصل قرب قيام زيد (**قوله** نحو ومن عنده علم الكتاب) هذا مثال لما اعتمد فيه الظرف على شبه الاستفهام وهو الموصول وليست من استفهامية بل هى موصولة معطوفة على لفظ الجلالة المجرور بالباء الزائدة والمراد بالكتاب التوراة والانجيل ومن واقعة على مؤمنى اليهود ككعب الاحبار وسلمان الفارسى وعبد الله بن سلام وكونها موصولة هو ما اقتصر عليه الجلالان وحشيه ويحتمل انها استفهامية لا استفهاما انكاريا أى لا شخص من المشركين عنده علم الكتاب ويكون كالتعليل لقوله وكفى بالله شهيدا بينى وبينكم وعليه فتكون مثالا لما اعتمد فيه الظرف على الاستفهام لكنه استعمال بعيد لم ار من ذكره (**قوله** وليس بكرا) فيه ان الضمير اسم

ليس لافاعل وكذا يقال فى لايكون بكر اتدبر (قوله اذا كان ظاهرا) خرج الضمير فانه يجب التأنيث سواء كان مدلوله مؤنثا حقيقيا ام لانحو هند جاءت والشمس طلعت (قوله مؤنثا حقيقيا) خرج الظاهر المؤنث تأنيثا مجازيا وهو مالا فرج له فانه يجوز فيه التأنيث وتركه نحو طلعت الشمس وطلع الشمس (قوله متصلا) خرج غير المتصل فانه يجوز فيه التأنيث وتركه نحو حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة ويشترط ايضا لوجوب التأنيث ان لايكون الفاعل جمع تكسير فان كان جمع تكسير جاز التأنيث وتركه نحو جاءت الزيود وجاء الزيود وجاءت الهنود وجاء الهنود فمن انث نظر الى معنى الجماعة والى كون الافراد مؤنثة فى الواقع ومن ذكر نظر الى معنى الجمع واما جمع التصحيح فهو تابع لمفرده فتقول جاءت الهندات كما تقول جاءت هند وجاء الزيدون كما تقول جاء زيد (قوله لاحكم الجمع) اى جمع التكسير لانه هو الذى يخالف المفرد بجواز تانيثه وتركه بخلاف جمع التصحيح فانه كالمفرد كما علمت وهذه الاشارة لاتظهر الا على مافى بعض نسخ الشارح من تجريد الفعل من علامة التأنيث مع جمع التكسير (قوله داخلان فى المفرد الخ) ليس العاشر خاصا بذلك كما يفيده كلامه (قوله لتباين الاقسام بالاعتبار) اى من جهة ان الاضافة التى فيهما اكسبتهما صفة زائدة (قوله لصدق هذا التعريف على جميع اقسام الضمير) ظاهر كلام المحشى ان هذا التعريف لاشئ فيه وليس كذلك بل فيه اشياء الاول شموله لاسم الاشارة الثانى انه لايظهر فى ضمير يوافق لفظه فى العدد لفظ الظاهر لانه لااختصار حينئذ الثالث ان الضمير انما يكنى به عن الذات لاعن الظاهر الذى هو الاسم ويمكن دفع هذا بان يقدر مضاف فى قوله عن الظاهر اى عن مدلول الظاهر وهو الذات او عن بمعنى بدل اى بدل الظاهر ودفع الثانى بان الاختصار فى الغالب ودفع الاول بانه تعريف بالاعم على راى من يجوزه لوجود التمييز فى الجملة او هناك قيد محذوف اى ما كنى به من غير اشارة حسية نعم يشمل التعريف الكنية واللقب والاسم اذا اريد التعبير باحدها بدلا عن الآخر اى شيء بينى ويمكن دفع الاول وماذكره فى الاستدراك بان اسم الاشارة من الظاهر والمتبادر ان المكنى به عن الظاهر ليس شيأ من الظاهر فلا يشمل اسم الاشارة والكنية والاسم واللقب فتأمل (قوله فى مدلول الفعل) لعل المناسب فى ان كلا مدلول للضمير (قوله لان اياهم الخ) اى ولانه لم يقع بعد الا (قوله اى مرفوع الخ) فيه نظر اذ لابد لتصحيح التركيب من اعتبار امور ثلاثة تاويل رفع بمرفوع او تقدير ذى وجعله صفة لموصوف محذوف وتقدير مضاف اى والاصل ومحله محل اسم مرفوع اومحل اسم ذى رفع (قوله والزيدان ضربانا) الاولى التمثيل بالخليفة دعانا والحبيب بلحظه رمانا لان الالف فى مثاله زائدة وغير الالف يشمل الياء نحو رمينا القوس (قوله كما ان الواو) اى المحذوفة التى توجد تارة ومراده بالجمع الجمعية والا فالدال على الذوات هى التاء لا الواو (قوله لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها) وذلك انك لو قلت مررت بقاض حذفت الياء فاذا قلت مررت بقاضيه واتيت بالضمير رجعت الياء وانما قيل فتاه ورماه بالالف لا بالياء

لاحتمال انه رجعت الياء ثم قلبت الفاء لتحركها وانفتاح ماقبلها اولم ترجع لانها لو رجعت لقلبت الفا فابقيت الالف على حالها من اول الامر اويقال ان الضمير انما يرد الاشياء الى اصولها المستعملة لاغيرها كما فى عبادة على الشذور (قوله الى ضمير الجواز) اى الضمير الذى كان الجواز مضافا اليه ومرجع ذلك الضمير هو الضمير المذكور فى قوله ضمير مستتر ولك ان تجعله تمييزا وليس بلازم فى التمييز التحويل كما فى حاشية الاشمونى واستدل بنحو امتلأ الاناء ماء (قوله فسقط اعتراض الخ) لا اعتراض لان التأنيث فى تقدير الانفصال كما قالو فى شجرة وبقرة على مافيه كما تقدم فلا تغفل (قوله فرقا بينها وبين واو العطف) فيه انه لا اشتباه بينهما اذهى فى آخر الكلمة وواو العطف فى أولها الا ان يقال لعل مراده بالفرق المذكور الفصل فى الخط بين الواو التى هى اسم والواو التى هى حرف بالف وقيل الصواب ان يقول فرقا بينها وبين واو العطف فى نحو جادوا وسادوا وطرد اللباب فى نحو أكلوا وشربوا وذلك لانه لو لم يكتب الالف فى نحو جادوا وسادوا لتوهم ان الواو فى جادوا للعطف وانه مسند الى مفرد غائب وان الواو الثانية زائدة فلما كتبت الالف اندفع اشتباهها بواو العطف فلا تكون الواو الثانية زائدة وقال ابو المحاسن قوله والالف زائدة اى فى الخط وهذه الالف ترسم بعد واو الجماعة للفرق بينها وبين لام الفعل فى نحو الزيدون لم يدعوا وزيد يدعو اه وهى ظاهرة فحرر (قوله وخرج المتوسطة كضاربوك) بفتح الراء فعل ماض من المضاربة وكذا ما بعده وفى بعض النسخ كضربوك وضربوه وكل صحيح وانما كانت الواو هنا وسطا بخلاف ضاربوزيدان قلنا انها ليست وسطا لان الضمير المتصل اشد اتصالا من الاسم الظاهر المضاف اليه (قوله فانابدل من احد) اى بحسب الاصل والافهو الآن فاعل

﴿باب المفعول الذى لم يسم فاعله﴾

(قوله اى اوقام به) زاده لاخراج زيد من مات زيد ولولا هذه الزيادة لصدق التعريف على زيد فى هذا التركيب مع انه فاعل لانائب فاعل (قوله فالصواب الخ) ولك ان تريد بعدم الذكر الحذف ولو بالملاحظة فيكون التعريف مانعا (قوله وغير عامله الى فعل اومفعول) اى او يفعل اومفعل اومستفعل مثلا ولو قال الى نحو فعل اومفعول لكان اولى تأمل (قوله والافما اختص) اى باضافة اوعلمية اووصف وخرج غير المختص نحو اعتكف مكان وصيم زمان وضرب ضرب فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف (قوله وتصرف) المتصرف هو ماخرج عن النصب على الظرفية اوالمصدرية الى غيره احترازا عن غير المتصرف وهو الملازم للنصب على الظرفية اوالمصدرية فلا يجوز جلس عنده بفتح الدال على ان يكون فى محل رفع نائب فاعل ولا تضم الدال ايضا ولا سبحان الله بالضم على ان يكون نائبا منا ب الفاعل على ان تقديره يسبح سبحان الله ولا بالفتح على ان يكون فى محل رفع (قوله مع عدم المانع من الادغام) والمانع كون الاسم مخالفا للفعل فى الوزن وذلك لان الادغام فرع الاظهار فخص بالفعل

الفرعية وتبع الفعل فيه ماوازنه من الاسماء دون مالم يوازنه ومثال الاسم المخالف للفعل
فى الوزن صفف جمع صفة فانه على وزن فعل بضم اوله وفتح ثانية وكذا ذلل جمع ذلول فانه على
وزن فعل بضمتين وكال ولم جمع كلة ولمة فانه على وزن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وكون
الاسم خفيفا مع قصد التنبيه على فرعية الادغام فى الاسماء حيث ادغم موازنه فى الافعال
وذلك كابب على وزن فعل بفتحتين فانه موازن للفعل ولم يدغم لماذكر وموازنه فى الافعال
ردوبقية الموانع تعلم من الالفية وشرحها (قوله وفيه انه الخ) قد يدفع بان المراد جهله من
حيث اللفظ وان علم من الخارج اه شيبينى وقد يناقش هذا الدفع بانه لا يظهر فى نحو اهين زيد
من عمرو اذا كان عمرو هو الفاعل الا ان يمنع مثل هذا التركيب لكنه قد اعترف بصحته
فيما سبق فلا تغفل

﴿باب المبتدا والخبر﴾

(قوله لان الخبر الخ) لعل الاولى ان يقول لان الخبر يلزمه المبتدا وان كان المبتدا لا يلزمه
الخبر (قوله نحو اقائم الزيدان الخ) اى فالمبتدا هنا لا خبر له وانما المذكور بعده فاعل
اغنى عنه نعم لو اريد بالخبر مايشمل الحقيقى والحكمى كالفاعل السادمسد الخبر كما سيشير اليه
فيما سياتى لكان التلازم من الجانبين (قوله اى ماذكر الخ) لك ان تقول الضمير عائد
على الباب وفى الكلام حذف اى وباب المبتدا والخبر باب الثالث والرابع من المرفوعات اه
شيبينى (قوله مراده به الخ) اولى منه ان يراد بالمحلى مايشمل ماذكر بدليل مقابلته باللفظى
(قوله وهو مبنى الخ) كلام الشارح لا يعين هذا اذ يحتمل ماعدا الثانى وقد يقال نظر
المحشى لما هنا مع ضميمة ماياتى من قول الشارح فى الخبر بالمبتدا تامل (قوله قد ينزل الامكان
الخ) كما فى قولك للحفار ضيق فم البئر ووسع اسفله ونحو سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر
جسم الفيل وليس هناك نقل من سعة الى ضيق وعكسه ولا من تكبير الى تصغير وعكسه وانما
اريد الانشاء على تلك الصفة والسبب فى صحته ان السعة والضيق جائزان فى المصنوع من غير
ترجيح لواحد على الآخر وكذلك الصغر والكبر فاذا اختار صانع احد الجائزين وهو متمكن
منهما على السواء فقد صرف المصنوع عن الآخر فجعل صرفه كنقله منه افاده ش ن
(قوله فان حسبك مبتدا) هذا مبنى على مالابن هشام من اكتفائه فى الاخبار بمعرفة عن
المبتدا النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدا سواء وقع بعده نكرة او معرفة لان الباء لا تزاد
فى الخبر فى الايجاب (قوله قال المرادى الخ) هو ماعليه الجمهور كما فى المغنى من انه لا يخبر
عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت قال ابن مالك ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت
الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عندى وفى النسخ فان حسبك الله وايده سم وغيره (قوله
وانما يكون مبتدا الخ) قال السيوطى وماذكره فى بحسك درهم غير مرضى فان شيخنا
الكافيجى اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى اذ القصد الاخبار عن
درهم بانه كاف به وماقاله شيخنا هو الصواب اه وناقشه الشنوانى فى هذا المنصوب فراجعه ان
شئت (قوله عطف على قوله بالشئ) المناسب انه عطف على الاهتمام المجرور بعن اه

شيبيني (قوله كقولهم تسمع بالمعيدى الخ) اى على تقدير ان وقيل ان الفعل اذا اريد به مجرد الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما فى سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (قوله قد يقال الخ) يمكن الجواب بما اشار اليه بعد وهو ان القيام لما كان مسندا الى الضمير والضمير ومرجعه شئ واحد سهل ان يقال ان قائم مسند الى زيد على انه قد يقال المقصود نسبة قائم الى زيد وتحمله الضمير انما هو من ضرورة كونه مشتقا لم برفع اسما ظاهرا وليس المقصود نسبته الى الضمير ثم نسبة المجموع الى زيد (قوله من اضافة الموصوف للصفة) قال الشيبيني اضافة الموصوف للصفة سماعية فالاولى ان الاضافة لادنى ملابسة اه (قوله نحو انت بكسر التاء الخ) لقائل ان يقول دعوى الشارح وجوب المطابقة فى المعنى وافعل التفضيل مطابق فى المعنى وان لم يطابق لفظا على ان حكم افعل التفضيل المذكور ثابت له سواء كان مع الضمير او الاسم الظاهر فلا وجه لتخصيص الشارح الضمائر بقوله والغالب فيها اه شيبيني والظاهر ان بقية الامور التى ذكرها المحشى فيها المطابقة معنى وان ماذكر فيها لايختص بالضمائر وقد يقال ان فى قول الشارح بما يطابقها فى المعنى حذفا اى وفى اللفظ ليصح قوله والغالب والا فالمطابقة فى المعنى دائمة لاغالبة وان تخصيصه الضمائر لكون الكلام فيها (قوله اذا جرد من ال والاضافة) أى لمعرفة بان لم يضف راسا او اضيف الى نكرة كما فى الخلاصة

وان لمنكور يضف اوجردا * الزم تذكيرا وان يوحدا

(قوله ومن ذلك الخ) أى ومن غير الغالب قوله وهو قسمان على ماتقدم اذ المطابقة معنى حاصلة فيه ايضا ولعل الاولى ان يقول والمبتدا قسمان لانه الواقع فى عبارة المصنف هنا الا ان يقال المراد قوله فى غير هذا الموضع ان ثبت او المراد مطلق قول القائل لاخصوص المصنف (قوله ماقابل المثنى والمجموع) اى والملحق بهما والاسماء الخمسة (قوله وفى النبتيتى) هو خلاف الحق تامل (قوله قد يقال الخ) فيه ان المقصود من هذا التعليل بيان تطبيق امثلة المعرف على التعريف وهو كثير فى كلامهم مجمع على صحته كما نقول بعد تعريف الانسان بانه حيوان ناطق زيد انسان لانه حيوان ناطق (قوله اما فى الحقيقة فثلاثة) هذا الوجه له لانه ان نظر لاختلاف الصورة فهى اربعة كما قال المصنف وان نظر للنوع فهما نوعان جملة بقسميها او شبه الجملة بقسميه (قوله أى مع جاره) لاحاجة اليه بل هو مصرح به فى عبارة المصنف حيث قال الجار والمجرور الا ان يقال وقعت فى يده نسخة ليس فيها والجار تامل (قوله هو الذى تتم به الفائدة الخ) أى هو الذى يفهم منه معنى متعلقه بدون ذكره (قوله كونا عاما) اى او خاصا كما اذا قلت زيد من العلماء اى معدود منهم كما يوخذ من حاشية صب على الملوى (قوله الا ان يراد الخ) فيه نظر ظاهر لان الفاعل اللغوى هو من اوجد الفعل كما تقدم للمحشى رحمه الله فكيف يشمل نائب الفاعل فالاولى الجواب بان الشيخ عبد القاهر الجرجانى والزمخشرى يسميان نائب الفاعل فاعلا والنحويين يسمون اسم كان واخواتها

فاعلا مجازا الان يقال مراده بالفاعل اللغوى ليس ماسبق بل المراد به الفاعل عند بعض اهل اللغة اى الفاعل المتعارف عند هذا البعض وذلك البعض هو الجرجانى والزمخشرى ومن تبعهما بالنسبة لنائب الفاعل والنحويون بالنسبة لاسم كان واخواتها فتأمل (قوله وهو الاصل) لانه يربط مذكورا ومحذوفا كما فى الصعن منوان بدرهم اى منه (قوله او اسم اشارة) نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا الانعت اللباس (قوله او اعادة المبتدا بلفظه) نحو الحاقة ما الحاقة وقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لانضيع اجر المصلحين فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة مبالغة فى مدحهم لا اعم كما قيل به (قوله او غير ذلك) كعموم يشمله نحو زيد نعم الرجل والعطف بالفاء خاصة لذات الضمير على الخالية منه او بالعكس نحو قول الشاعر

وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

(قوله نحو هو الله احد) اى ان قدر هو ضمير الشان واما اذا قدر ضمير المسؤل عنه كما قيل وذلك ان الكفار سالوا النبى صلى الله عليه وسلم فقالوا صف لنا ربك فنزلت الآية فلا شاهد فيها ذكره السجاعى على القطر (قوله خلافا لابن السراج) اى وابن الانبارى اخذا من كلامه (قوله ووجه الشبه الخ) معناه ان مجموع هذه الامور التى من جملتها الصلة لا توجد الا فى الجملة لا فى المفرد فلما اشبه الظرف والجار والمجرور الجملة فى ذلك سميا شبه الجملة وبهذا اندفع ما يقال ان الوقوع خبرا وصفة وحالا وهكذا انما هو ثابت فى الجملة على سبيل الفرعية والمتاصل فى ذلك انما هو المفرد فكان المناسب تسميتهما شبه المفرد لا شبه الجملة وهناك وجه آخر لتسميتهما شبه الجملة وهو انهما مفردان حقيقة لان الاصل فى الخبر الافراد لكن لما كان يحتمل تقدير الفعل فيهما كانا شبيهين بالجملة الملفوظ بها فى الاشتمال على النسبة التامة (قوله ان الراجح تقدير المتعلق الخ) أى لان الاصل فى الخبر الافراد (قوله وقيل الراجح الخ) اى لان الاصل فى العمل للافعال (قوله وما كان منهما الخ) هذه طريقة والراجح ان اللغو ما كان عامله خاصا ذكرا وحذف لقرينة والمستقر ما كان عامله عاما ولا يكون الا محذوفا (قوله ثلاثة اقسام) بقى قسم رابع وهو لولا نحو زيد قائم

﴿باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر﴾

(قوله الى آخرها وفى الحاشية) حاصله ان لا يلزم عدم التصرف كأيمن فى القسم ومعنى عدم التصرف ان لا يثنى ولا يجمع وان لا يلزم الابتدائية لنفسه نحو اقل رجل يقول ذلك فاقل رجل يفهم المسئلة الا فلان وان لا يلزمها المانع لفظى نحو ولا زيد لا تيتك او معنوى نحو ما التعجبية (قوله لانها فى كل كتاب كذلك) قد يقال انها فى غير هذا الموضع ذكرت اكثر من ذلك اذ بقى منها اعلم وارى فان مفعوليهما الثانى والثالث اصلهما المبتدا والخبر (قوله الا ان يقال الخ) فيه ان هذا منظور فيه لجهة العمل ايضا وهو خلاف الفرض (قوله لاختصاصها الخ) اى ولان مدلولها يعم جميع مدلولات اخواتها (قوله لان اسمها الخ) لعل الاظهر ان يقول لانه

لايسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترفع الاسم (قوله على الاصح) هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره وردبان العامل قبل كان معنويا ولما دخل عليه العامل اللفظى ازاله وفيه ان هذا لاينهض لان العامل فى المبتدا عندهم لفظى وهو الخبر فالاولى فى الرد عليهم ان يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير رافع ولا نظير له (قوله على الصحيح) ومقابل الصحيح انها سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمن (قوله وسميت ناقصة الخ) هذا الوجه علل به صاحب القول الصحيح (قوله لانها الخ) هذا الوجه علل به مقابل الصحيح (قوله من حيث احتياجها للمعمولين) لعل الاولى من حيث احتياجها الشيئين كالباء فى نحو مررت بزيد فانها احتاجت للمتعلق والمجرور (قوله الى الغروب) اى اوالى نصف الليل وقوله نقيض الصباح فهو من الفجر الى الزوال اومن نصف الليل الى الزوال كذا قيل (قوله اى المثال عليها الالف) اوالمثال بها اللسان لانه يثال عند النطق بها (قوله كامثل) فيه نظر بل المثال الذى فى الشارح انما هو من قبيل مافيه الانتقال من صفة الى صفة وانما مثال ماذكر صار الطين ابريقا والثوب ورقا (قوله ماليست قيدا) اى واما النافية فهو قيد احترازعن الموصولة والشرطية (قوله وجملة مادام) اى الجملة المشتملة على مادام نحو قولك لااصحبك مادام زيد مترددا اليك وفيه ان هذا ليس معنى الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد بمعناها الغرض منها لا المعنى الموضوع له (قوله من المعلوم الخ) الظاهر ان المراد من التاويل انها تحذف هى وصفتها ويؤتى بالمصدر مكانهما وحينئذ فيندفع ماورده المحشى وغيره ووجه الدفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدرى والفعل ولو كان التاويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدر اه قش على الازهرية (قوله وقد تسمع ايضا الخ) بناه على ان قول الشارح والتقدير اى تقدير مادام ولك ان تقول مراده تقدير مادام الخ المثال فيندفع التسمح وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا فى قول الشارح مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبر الدوام بناء على ان الدوام مصدر دام التامة لما سيأتى له ان دام الناقصة لاتتصرف والحق انها تتصرف تصرفا ناقصا فيجىء منها المصدر بدليل شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف المصدرى يؤول مابعده بمصدر وهذا المصدر هو مصدر الناقصة على ان الظاهر انه ياتى منها ايضا المضارع والامر كما ياتى من دام التامة لعدم ظهور الفرق بين نحو لااكلمك مادمت عاصيا ولااكلمك ماتدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا فى كلام الشارح خبرا عن الدوام لاحال ولاشك ان معنى دام زيد مترددا دوام تردده فاندفع عن الشارح هذا ايضا ويحمل قوله بعد والذى لايتصرف منها اى تصرفا تاما فيشمل مالا يتصرف اصلا ومايتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط (قوله اى الماضى منها الخ) اعلم ان الضمير فى ماضيها عائد على كان واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان الاخوات ذكرت قبل رجوع

الضمير عليها بهذا المعنى فعلى هذا تكون اضافة الماضى الى الضمير من اضافة الاعم للاخص كشجر الاراك وهى التى للبيان وان أرجع الضمير الى كان واخواتها بمعنى مايشمل غير الماضى على سبيل الاستخدام كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهى البيانية كخاتم حديد فتكون على معنى من وبهذا تعلم مافى المحشى (قوله فى ذكر الاسم مسامحة) وكذا فى ذكر ان الا انه سهل هذه المسامحة ان ان اداة للسبك وان الاسم يضاف له المصدر الذى سيحصل وبعد ذلك فيه ماتقدم فلا تغفل (قوله من لفظ الخبر) الظاهر ان اللفظ ليس بقيد ليشمل مالا مصدر له من لفظه نحو يدع فان المصدر يؤخذ من المعنى لا من اللفظ ولا حاجة فى مثله لاعتبار الكون والله اعلم (قوله فاللام للتاقيت الخ) اختار العلامة الشيبنى انها للتعليل الجارى مجرى الحكمة التى لا يلزم اطرادها فان الاسد له اسماء متعددة مع اتحاد المعنى كما انه لا يلزم من اختلاف المعنى اختلاف اللفظ كما فى المشترك اه ثم انه قد يقال انه يصح ان تكون اللام للتعليل المفيد للدوران ويراد بالاختلاف الاختلاف فى المادة فقط والتعليل منظور فيه للاصل والغالب فلا يرد ان وان للاتحاد فى المادة والاسد والمشترك لانهما على خلاف الاصل (قوله فلابد من توجيه كلامه بان يجعل الخ) اختار العلامة الشيبنى ان المراد بالتوكيد التوكيد المطلق الذى هو متعلق معنى الحرف واللام فيه للنسبة التى هى نسبة الجزئى للكلى لان معنى الحرف جزئى اما وضعا واستعمالا او استعمالا فقط اه (قوله يرفعان احتمال الكذب والمجاز) حرره (قوله لكن زيدا جالس) أى أولكن زيد لم يقم (قوله اى باثباته لان نفى النفى الخ) فيه نظر لان مفاد التعريف حينئذ نفى نفس الشئ الذى يتوهم نفيه لا نفى النفى فالنفى الحاصل حينئذ لم يدفع الوهم بل قرره فلم يحصل الاستدراك وفى الصبان على الاشمونى ان قولهم فى التعريف او نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته ورفعه باثباته لا بالرفع عطفا على ثبوته والا كان التعريف غير صحيح ولكن الجر تكلف والتعريف السالم من ذلك هو ان يقال تعقيب الكلام بنفى مايتوهم منه ثبوته او اثبات مايتوهم منه نفيه اه وفيه نظر ظاهر اذا التعريف مشكل سواء جعل نفيه معطوفا على الضمير او على ثبوت المضاف للضمير اذ لا فرق بينهما وانما الصحيح للتعريف هو عطفه على ثبوت المقدر قبل ما والضمير فى نفيه عائد على ما بقطع النظر عن التقييد بالثبوت الماخوذ من الصلة ويبدل بالنظر للمعطوف بالنفى فكانه قال تعقيب الكلام بنفى ثبوت مايتوهم ثبوته او تعقيب الكلام بنفى نفى مايتوهم نفيه افاده شيخنا قال العلامة شرف الظاهر ان الاستدراك الذى يدل عليه حرف الاستدراك بمعنى الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى على متامل ولم يظهر لى مثال لرفع مايتوهم نفيه فاعتبروا يا اولى الابصار اه قيل يمكن دفع الاول بجعل الباء للتصوير تصوير امر اداه فتأمل (قوله أى الحكم الخ) هذا حل معنى ثم ان الظاهر ان مدلول كان التشبيه بمعنى المشاركة والمشابهة لا بهذا المعنى اه ش ن (قوله حالة نفسانية) هى التلهف والتحسر على مافات ويلزمه انه مطلوب لو امكن تامل

(قوله الخ) وهو قوله * فى موهم الغاء ما تقدما * وذلك كما فى قوله

ارجو وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

فاما ان تقدر ضمير الشان اى اخاله اى الشان واما تقدر لام الابتدا اى وللدنيا وعطف آمل على ارجو من عطف المرادف والتنويل الاعطاء (قوله فانه عطف موجعات الخ) ولابد من تقدير ماهى بعد موجعات او اعتبار ان موجعات فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبى والا لزم عمل ادرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل ان يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكر اقاعدا أو تقديرا نحو الذى مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من امور لانه بمعنى وزيد امتصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير ثم ان الدمامينى قال يحتمل ان تكون ما فى هذا البيت زائدة والبكاء مفعول به أى ان الاصل ولا ادرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اه ولا يخفى كفاية الظاهر فى امثال هذه المقامات (قوله ما من قبل هب) وهو احد عشر فعلا راى وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم وعد وحجا ودرى وجعل (قوله رباحا) اى فائدة وهو تمييز (قوله ثاقلا) اى ميتا لان الابدان تخف عند وجود الارواح وتثقل عند عدمها (قوله دعائى الغوانى) اى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية عن ما لها من الحلى والحلل وخلتنى اليها مفعول اول وجملة لى اسم مفعوله الثانى وقوله فلا ادعى على تقدير همزة الاستفهام الانكارى اى افلا ادعى به وهو اول اسم لى وجملة وهو اول حال وقد عمل خال هنا فى ضميرين لشئ واحد وهو خاص بافعال القلوب (قوله محاولة) اى قدرة وطاقة وهو تمييز كجنودا (قوله انهم يرونه) اى البعث وقوله بعيدا اى ممتنعا وقوله قريبا اى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله المعروف) يجوز فيه الجر على الاضافة والنصب على المفعولية والفاء للسببية وواجفات الشوق دواعيه واسبابه والمعنى علمتك صاحب الاحسان والكرم فلاجل ذلك انبعثت بى واجفات الشوق منتهية اليك

﴿باب النعت﴾

(قوله فى اعرابه الحاصل) اى الذى فى هذا التركيب (قوله والمتجدد) اى الذى فى تركيب آخر (قوله فخرج بالحاصل والمتجدد) اى بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان احسن لانه المخرج لما ذكره (قوله خبرا لمبتدا) فانه لا يشاركه فى اعرابه المتجدد كما لوانى بالناسخ كان وكان مثلا والمراد الخبر الغير الثانى من المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله والمفعول الثانى) فانه لا يشاركه فى اعرابه المتجدد بان اقيم الاول مقام الفاعل فى نحو قولك ظن عمرو قائما (قوله وحال المنصوب) اى فانه لا يشاركه فى اعرابه المتجدد بان اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله فى اعرابه نحو قام زيد لا او عطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب

كالجملة المستأنفة والجواب ان المراد فى اعرابه وجودا وعدما فيدخل ماذكر ويرد أيضا يازيد الفاضل و ياسعيد كرز بضم الفاضل و كرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان مشاركة الفاضل وكرز ليس فى الاعراب بل الضمة للاتباع والجواب ان المراد الاعراب ومايشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب على انه قد يقال هما مشاركان فى اعراب غير ظاهر محلى فى المتبوع وتقديرى فى التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بنا لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا او محلا فيدخل نحو جحر ضب خرب فخرب مشارك لجحر ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الاعراب محلا (**قوله** اجراء الاسم الخ) فيه دور لاخذ المنعوت فى تعريف النعت فقد توقف النعت على المنعوت لاخذه فى تعريفه والمنعوت متوقف على النعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان توقف النعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على النعت توقف اشتقاق مردود بان التوقف الثانى ايضا ما آله توقف العلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه والجواب ايضا بان المنعوت فيه تجريد مردود ايضا بانه حيث لم يعتبر ما فيه من الوصفية بل مجرد الذات كان التعريف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله لتجريده عن اعتبار الصفة فيه وهذا التعريف اصله لضياء الحلوم كما نقله النبتيتى وتبعه الحواشى هنا من غير تعرض لما فيه (**قوله** لانهما شاركا النعت الخ) اى لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله (**قوله** يكون بالنفس الخ) اى كما يكون باعادة الاول بلفظه او مرادفه وهو التوكيد اللفظى وكون التوكيد عين الاول وغير دال على معنى فيه ظاهر فى اللفظى والمعنوى بالنفس والعين واما بكل واجمع ففيه نظر لزيادته بافادة الشمول وهو معنى فى الاول (**قوله** رفع الاحتمال فى المعارف) اى الحاصل ذلك الاحتمال من الاشتراك اللفظى فان زيدا فى قولك مررت بزيد التاجر مشترك بين اشخاص كثيرين فان قلت لا يرتفع الاشتراك بهذا الوصف بل انما يقل فقط لاحتمال اشتراك فى الوصف ايضا فلا فرق بين وصف المعرفة والنكرة والجواب انهم قطعوا النظر عن الاشتراك فى الوصف بالنظر للمعرفة لقلته بالنسبة لوصف النكرة ثم ان النعت فى النكرة جار مجرى تقييد المطلق وفى المعرفة جار مجرى بيان المجمل (**قوله** او مدح الخ) مجىء النعت لهذا وما بعده مجاز لان اصل وضعه اما للتوضيح او التخصيص كما افاده فى التصريح (**قوله** لادلالة لوضعها) عبارة النبتيتى لادلالة لها بوضعها وهى ظاهرة (**قوله** كاسم الاشارة) اى غير المكانى اما هو كمررت برجل هنا او هناك او ثم المتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (**قوله** بمعنى صاحب) اى او الموصولة على لغة اعرابها او على لغة بنائها وهى لازمة للواو وعلى هذه اللغة ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف من وما (**قوله** والمراد به ما قابل الجملة وشبهها) هذا هو المختار كما تقدم خلافا للنبتيتى التابع للشارح فى شرحه على الازهرية من انه ما ليس مثنى ولا مجموعا

(قوله والثانى شبه المشتق) هذا اخص من المؤول بالمشتق والا لدخل فى هذا القسم القسم الثالث فتدبر (قوله مشتملة على ضمير الخ) اقتصر على الضمير لان الرابط هنا لا يكون الا ضميرا بخلاف الخبر والفرق ان المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وانها نعت له بخلاف المبتدا فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه فاكتفى باى دليل يدل على ارتباط الجملة به وانها خبر عنه افاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء ان الصحيح عدم تقييد الرابط هنا بالضمير اه صب و يؤخذ من هذا الفرق ان الحال كالنعت (قوله فيه نظر الخ) فى عبد المعطى ان التابع جنس وكون التبعية للمنعوت فى اثنين من الامور المذكورة فى المتن خاصة من خواص النعت فهو تعريف بالرسم التام اه ببعض اصلاح لخلل وقع فى عبارته على انه لو لم يسلم هذا لك ان تقول محط التعريف هو التمثيل لما تقدم انه من قبيل الرسم (قوله ولا يجوز ان يكون دونها) استظهر صب الجواز نا قلا له عن ابن هشام وغيره واختاره الامير أيضا فى حاشيته على الشذور (قوله بنصب الوجه) اى اوجره (قوله افعل تفضيل) اى او يستوى فيه المفرد المذكر وغيره بجريح وصبور (قوله فالمرفوع الخ) اى والمجرور اذا علم يقطع نعته أيضا للرفع والنصب (قوله فى غير المحال المعلومة عندهم) وهى اربعة عشر موضعا الاول الاسم المجرور برب المحذوفة بعد بل والفاء والواو نحو بل بلد ملاء الفجاج قتمه * فثلاث حبلى قد طرقت ومرضع * وليل كموج البحر ارخى سدوله * الثانى لفظ الجلالة فى القسم نحو والله لافعلن الثالث بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر نحو بكم درهم اشتريت اى من درهم خلافا للزجاج حيث جعله مجرورا بالاضافة الرابع فى جواب ما اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف نحو زيد فى جواب بمن مررت الخامس فى المعطوف بحرف متصل على ما اشتمل على مثل المحذوف نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار اى وفى اختلاف ليكون من عطف الجمل وليس الجر بفى المذكورة والا لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الاصح السادس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله

ما الحب جلدان يهجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا

والشاهد فى قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على اضمار ان السابع فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله

متى عذتم بنا ولو فيه منا * كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

اى ولو عذتم بقية وعدم صحة كون العطف هنا على نا لان لو لا تدخل الا على الجملة والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم ائتنى بدابة ولو حمارا كما فى الهمع الثامن فى المقرون بالهمزة بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو أزيد بن عمرو استفها ما لمن قال مررت بزيد التاسع فى المقرون بهلا بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو هلا دينارا لمن قال جئت بدرهم العاشر فى المقرون بان بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو امرر بايهم افضل ان زيدوان عمرو الحادى

عشر فى المقرون بفاء الجزاء بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو مررت برجل صالح الا صالح فطالح اى الا امرر بصالح فقد مررت بطالح هـذا تقرير ابن مالك وقرره سيبويه الا اكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت الا امرر نقضت اخبارك اولا بالمرور فيما مضى لان الا امرر معناه الا امرر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون اى الا اكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالح اه و يمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى الا امرر الا اكن مررت الثانى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها وهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون كى تعليلية وان مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها الثالث عشر مع ان وان نحو عجبت انك قائم وان قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى من ان ان وصلتها اوان وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر اما على ما ذهب اليه سيبويه فوضعها نصب بنزع الخافض الرابع عشر فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار بان يكون اسما لم ينتقض نفيه اجاز سيبويه فى قوله

بدا لى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ولم يجزه جماعة من النحويين (قوله الى السبب) وهو الحبل الذى يتوصل به (قوله حاصل ما ذكره الشارح الخ) وكيفية صنيع الشارح انه فى الحقيقى يبدأ بالاشرف من انواع الاعراب فالاشرف مع التذكير الذى هو اشرف من التأنيث مع الافراد الذى هو اصل لضديه مع التعريف الذى هو اشرف من ضده ثم مع التنكير ثم ينتقل يمثل للمثنى اذ التثنية اول مراتب الكثرة مع التذكير مع التعريف ثم مع التنكير وهكذا فى الجمع ثم يصنع فى المؤنث مثل ما صنع فى المذكر وفى السببى باشرف انواع الاعراب فالاشرف مع تذكير كل من المنعوت والسببى وافرادهما مع التعريف ثم مع التنكير ثم ينتقل يمثل للمثنى مع التذكير مع التعريف ثم مع التنكير وهكذا فى الجمع ثم يصنع فى المؤنث مثل ما صنع فى المذكر (قوله فهذه جملة ما ذكره الشارح) اى وان كانت القسمة تقتضى ان لكل مع الحقيقى والسببى ثمانية واربعين مثالا وذلك انه اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا جمع سلامة او جمع تكسير وكل منها اما ان يكون معرفة او نكرة فاثنان فى اربعة بثمانية وكل منها اما مذكر او مؤنث فاثنان فى ثمانية بستة عشر وكل منها اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مخفوضا وثلاثة فى ستة عشر بثمانية واربعين لكن الشارح اسقط اثنى عشر من الحقيقى ومثلها من السببى وبيان ذلك انه مثل للجمع المذكر السالم بثلاثة امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التنكير ومثل لجمع التكسير المذكر بثلاثة امثلة مع التنكير واسقط الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون جملة ما اسقطه من جمع المذكر ستة ثلاثة من السالم وثلاثة من المكسر ومثل لجمع المؤنث السالم بثلاثة امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة مع التنكير ومثل لاسم الجنس المؤنث وهو القائم مقام جمع التكسير المؤنث فى الدلالة على

الجمعية بثلاثة امثلة مع التنكير واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون جملة
ما اسقطه من جمع التأنيث ستة ثلاثة من السالم وثلاثة من اسم الجنس المذث القائم مقام
جمع التكسير المؤنث فتضم الى الستة المتقدمة فى جمع المذكر فتكون الجملة اثنى عشر وكلها
فى الحقيقى واما النعت السببى فقد مثل فيه لجمع التذ ~~كير~~ المكسر بستة امثلة ثلاثة مع
التعريف وثلاثة مع التنكير واسقط جميع اقسام الجمع المذكر السالم مع التعريف والتنكير
وهى ستة ومثل لجمع المؤنث السالم بثلاثة امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة الاخرى
مع التنكير ومثل لاسم الجنس المؤنث بثلاثة مع التنكير واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع
التعريف فيكون جملة ما اسقطه من جمع التانيث ستة فتضم الى الستة المتقدمة فى جمع
التذكير فتكون الجملة اثنى عشر وكلها فى السببى كما تقدم ولعله اسقط الامثلة التى فى الحقيقى
فى جمع المذكر السالم مع التنكير اكتفاء عنها بامثلة التنكير فى جمع التكسير واسقط الامثلة
الثلاثة فى جمع التكسير المذكر مع التعريف اكتفاء بامثلة التعريف فى جمع المذكر السالم
ونحو هذا يقاس فى اسقاط الستة من الحقيقى فى المؤنث وما وجه به الاسقاط فى الحقيقى يقال
مثله فى السببى افاده ابو المحاسن *(تنبيه)* هنا امور الامر الاول مقتضى كلامهم هنا
تعين المطابقة فى الجمعية ويخالفه قاعدة افصحية الافراد فى جمع الكثرة لما لا يعقل وافصحية
المطابقة فى غيره الا لنكتة كما فى قوله عز وجل وازواج مطهرة ووجه المخالفة انه لا تعين فى كل
من الجمعين كما افادته القاعدة الا ان يقال كلام النحاة هنا فيما اذا لوحظ مدلول الجمع
من حيث هو وكذلك والقاعدة فى جواز هذه الملاحظة فيتعين الجمع وجواز ملاحظته لا من
هذه الجهة بل من جهة تاويله بالفرقة او الطائفة او الجماعة ونحوها مما يدل عليها باللفظ المفرد
فلا يتعين فاحفظ هذا التحقيق الشريف الذى لم يتنبه له احد اه شيبينى وفيه ان التوفيق
بين المحلين اشار له العلامة السجاعى على القطر وقدرناه هناك توضيحا فيما كتبناه عليه
فراجعه ان شئت الامر الثانى انه لا يخفى ان ليس المراد بالافراد فى قول الشارح فيما سبق
تبعه ايضا فى تذكيره وتانيثه وافراده الافراد فى باب الاعراب اذ من المفرد فى باب الاعراب
قوم ورهط ولا يلزم فى نعتهما انه يفرد كما انه ليس المراد به الافراد فى باب الخبر لئلا يلزم الغاء
قوله وتثنيته وجمعه نعم المفرد فى قولك غير المفرد لا تنعت به الا النكرة هو المفرد فى باب الخبر
فلا يطلق القول فاحفظ هذه النعم بشكرها الامر الثالث ان من النعوت ما لا يتبع منعوته
الا فى الاعراب وبقية ما فيه التبعية تجرى فى المضاف اليه ذلك النعت وذلك نحو غير تقول
مررت برجل غير قائم وامراة غير قائمة ورجلين غير قائمين ورجال غير قائمين وهكذا فلعل السر
فى ذلك عدم ظهور علامة التثنية والجمع والتانيث والتعريف على غير فاحتيج الى ظهورها
على ما هو كالعجز من الكلمة لكن يقال التعريف لم يعهد الا اوائل الاسماء لا فى الاعجاز
الا ان يقال ذلك اذا كان تعريف العجز اصليا اما على سبيل النيابة فيغتفر فى الاعجاز
واشباهها فاحفظه فلم اجد من نبه عليه اه شيبينى (قوله اى محل جواز) عبارة عبد

المعطى

المعطى هذا اى محل لزوم الافراد مع غير الجمع واختيار تكسيره على افراده وضعف تصحيحه مع الجمع (قوله فى الحقيقى والسببى) الاولى حذف قوله الحقيقى (قوله دون غيره) اى غير هذا الاستعمال (قوله الذى ليس باضاف) وهو اسم الفاعل المتعدى كما اذا قلت الرجل الضارب ابوه فلا يصح نصب الاب اوجره لابهامه ان الاب مضروب لاضارب او اسم الفاعل اللازم اذا لم يضف واما اسم الفاعل اللازم المضاف فهو كالصفة المشبهة كما ياتى (قوله لكن فى الفعل اضعف) أى لان الفعل اذا اعرب على اللغة الضعيفة صار كل من الالف والواو حرفا بعد ان كان اسما بخلافه فى الاسم فان الواو والالف حرف فى الاسم مطلقا فلا يلزم انقلابهما من الاسمية الى الحرفية ثم ان قول الشارح فيختار تكسيره لعل وجه اختيار التكسير مطابقته لمرفوعه مع ان الوصف لم يلحقه علامة نبه عليه ابو المحاسن (قوله لاندراج كل معرفة تحتها) عبارة الاشمونى قدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له والمستقل اولى بالاصالة وايضا فالشئ اول وجوده يلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة اه فالاصل على التعليل الاول معناه الغالب وعلى الثانى معناه السابق (قوله لانها اشرف الخ) اى ولاجل الموازاة لتقديمها فى قوله تعريفه وتنكيره (قوله لا بعينه) اى غير معتبر تعينه قيدا فى الموضوع له بخلاف المعرفة والا فالوضع لشئ يستدعى تعين ذلك الشئ اذ الواضع لا يضع لمجهول (قوله لان يستعمل الخ) جعل اللام للتعليل وليست صلة الوضع وهذا مبنى على مذهب السعد والجمهور من ان الضمائر ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا فالمعنى حينئذ ما وضع لاجل ان يستعمل فى معين سواء كان ذلك التعين مقصودا حال الوضع ايضا كما فى الاعلام اولا كما فى اسم الاشارة فان الجزئى لم يقصد تعينه حال الوضع واما على مذهب السيد من انها جزئيات وضعا واستعمالا فاللام صلة الوضع لا للتعليل ويرد على جعلها للتعليل شمول التعريف لاسم الجنس فانه نكرة وموضوع لاجل ان يستعمل فى معين وهو الحقيقة الذهنية وان لم يكن تعينها قيدا فى الوضع فان قيل المعنى انه وضع لمعين لاجل ان يستعمل فى معين لزم خروج اسماء الاشارة ونحوها اه شيبينى وقد يقال اسماء الاشارة ونحوها وان كانت موضوعة للكليات الا ان الكليات معتبر فيها التعيين كعلم الجنس بلا فرق فاندفع هذا (قوله لحد المعرفة الخ) ظاهره ان العجز انما هو عن حد المعرفة فقط وظاهر كلامه فى التعليل بعد ان العجز عن حد النكرة ايضا ويؤيده قوله بعد ثم يقال وما سوى تلك نكرة (قوله لان من الاسماء الخ) محصله ان التعريف غير مانع وغير جامع (قوله لان اول فى قولك عاما اول) محصله ان اول مبهم فى الاصل وتعيينه عارض من جعله وصفا لعاما اذ لو لم يجعل وصفا له لبقى على ابهامه وكذا يقال فى عاما فانه فى الاصل مبهم وتعيينه عارض من وصفه باول اذ لو لم يوصف به لبقى على ابهامه وبتقرير العبارة بهذا الوجه اندفع ما يقال كان الصواب ان يقول المحشى لان عاما فى قولك الخ (قوله وقول سعد الدين) اى فى المطول وقد كتب

على هذا التعريف حواشيه فراجعها ان شئت ماله وماعليه (قوله اى اسم دل وضعا) اى معتبر فيه وصف التكلم او الخطاب او الغيبة وضعا (قوله ولا للغائب المتقدم الذكر) ظاهر هذا وظاهر قوله فان الاسماء الظاهرة الخ يدلان على ان الاسماء الظاهرة موضوعة للغائب لكنها لم يعتبر فيها تقدم الذكر بخلاف ضمير الغائب وليس كذلك بل جميع الاسماء الظاهرة موضوعة لمعانيها المخصوصة من غير اعتبار غيبة فى الموضوع له ولا خطاب ولا تكلم وقولهم الاسماء الظاهرة من قبيل الغيبة معناه انها تعامل معاملة الغائب بحيث اذا كان اسمك زيدا مثلا قلت زيد فعل كذا لا زيدا فعل كذا وليس معناه انها موضوعة للذات بقيد الغيبة والله اعلم (قوله اى بلا قيد) اى بلا قيد اعتبار القرائن الخارجة عن ذات الاسم والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما فى الرودانى وخرج بالاطلاق المفسر بهذا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم (قوله خرج النكرة) اى واسم الجنس ايضا اذ الماهية لم يعتبر تعينها حال الوضع وان كانت معينة وقت الوضع ضرورة ان الوضع لا يعقل مع الجهل والنكرة وما ذكر معها خارج بقوله بعينه ولم يخرج المحشى بقوله علق على شئ ولك ان تخرج به المهمل ان قلنا ان ما واقعة على لفظ اذا يقاعها على اسم كما صنع المحشى لا يتعين (قوله وخرجت بقية المعارف الى آخر القولة) ظاهر هذا الصنيع ان بقية المعارف كالضمائر ونحوها خارجة بقوله غير متناول ما اشبهه ان جرينا على مذهب السعد والجمهور وخارجة بقوله مطلقا الذى زاده على تعريف الشارح ان جرينا على مذهب السيد مع ان الواقع ليس كذلك ومحصل ما يقال فى المقام ان بعضهم ذكر فى تعريف العلم لفظة مطلقا ولم يذكر فيه غير متناول ما اشبهه كابن مالك حيث قال اسم يعين المسمى مطلقا اعلمه وبعضهم ذكر فيه غير متناول ما اشبهه ولم يذكر مطلقا كشارحنا ولم يجمع احد بينهما فيما نعلم وقد جمع المحشى بينهما فعلى تعريف ابن مالك بقية المعارف خارجة بقوله مطلقا سواء جرينا على مذهب السعد والجمهور او جرينا على مذهب السيد وعلى تعريف شارحنا فخروج بقية المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه ظاهر على مذهب السيد من انها جزئيات وضعا واستعمالا وذلك لان قوله غير متناول ما اشبهه حال من ضمير علق الراجع لما بمعنى اللفظ او الاسم والضمير المستتر فى اشبهه عائد على ما المعمول لمتناول والبارز عائد على شئ والمعنى لفظ او اسم علق على شئ بعينه غير متناول ذلك اللفظ او الاسم معنى مشابها لذلك الشئ الموضوع له فاسم الاشارة مثلا وان كان موضوعا لمعين لكن يصح اطلاقه على ما يشبه هذا المعنى الموضوع له من الافراد على سبيل البدل ولا شك فى وجود المشابهة للمعنى الموضوع له لوجود امثال المعنى الموضوع حينئذ ولا يقاله ان الكلام يقتضى ان بقية الجزئيات غير موضوع لها لان مشابه الشئ غيره ولذلك لم يخرج المحشى اسماء الاشارة ونحوها على القول بانها موضوعة للجزئيات بقوله غير متناول ما اشبهه لانا نقول ان المراد ان اسماء الاشارة ونحوها تتناول جزئيا مشابها لجزئى موضوع له اللفظ مع كون ذلك الجزئى ايضا موضوعا له ولا اشكال مع

ظهور المراد وأما على مذهب السعد والجمهور من انها كليات وضعا والموضوع له الماهية المعينة فى الذهن فلا تخرج بقية المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه اذ هى كذلك لم تتناول ما اشبه المعنى الموضوع له اى لم تتناول امرا كليا آخر يشبه المعنى الكلى الموضوع له لعدم وجود معنى يشبه الموضوع له فان قلت ان المشابهة موجودة باعتبار مشابهة الجزئى للكلى قلت يلزم انه يخرج علم الجنس من التعريف كما يخرج بقية المعارف الا ان يقال المعنى غير معتبر تناول ذلك اللفظ او الاسم اى استعماله فى الجزئى المشبه للكلى المشابهة المذكورة فحينئذ لا يخرج علم الجنس لانه لم يعتبر استعماله فى الجزئى نعم ينازع حينئذ فى خروج مدخول ال والمضاف اذ لا يجوز استعمالها فى الحقيقة كما لا يخفى فاحفظ نعم ربك عليك واعرض عما لا نفع فيه اليك اه شيبينى بزيادة وتغيير وحذف (**قوله** فهو كالنكرة) اى كاسم الجنس النكرة كاسد (**قوله** بان التفرقة بينهما الخ) ان كان الضمير فى بينهما فى الموضعين راجعا لعلم الجنس وعلم الشخص فصوابه فان عدم التفرقة بينهما فى الاحكام اللفظية توذن بعدم الفرق بينهما فى المعنى ايضا وان كان راجعا لعلم الجنس واسم الجنس كان ظاهرا وعبارة الاشمونى لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الاحكام اللفظية توزن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا (**قوله** وقد تقدم) اى الفرق بينهما فى المعنى (**قوله** واما ما كانت للبيان) اى الايضاح لدفع الاشتراك اللفظى الطارى على العلم (**قوله** بالتعيين) متعلق بمحذوف حال من معانيها او صفة لها اى معانيها حال كونها متلبسة بالتعيين او المتلبسة بالتعيين (**قوله** وان اعتبر الخ) الواو للحال (**قوله** فان قلت الخ) هذا السؤال فاسد وجوابه اوضح فساد امنه وذلك لان استعماله فى كل شئ انما هو على البدل واحدا بعد واحد مع التعيين فى ذلك الواحد المستعمل فيه اللفظ بواسطة الاشارة كما هو قضية الوضع له على انه جزئى وضعا وعبارة المحلى على جمع الجوامع فانت مثلا وضع لما يستعمل فيه من اى جزئى و يتناول آخر بدله وهلم و كذا الباقى اه شيبينى على انه لو جرينا على القول بان مدلوله كلى فالكلى معين اى معتبر فيه التعيين كما فى علم الجنس اذا علمت هذا فلا يتعين بناء الكلام على مذهب السعد بل يصح على كلا المذهبين ولا حاجة لجوابه المذكور (**قوله** لصحة قولك هذا الجمع) اى ان كان الجمع واقعا على نساء مثلا ولو ذكر هذه الغاية عند قوله للمفرد أيضا لكان اولى و يكون المراد بالجمع بالنظر للتعميم فى المفرد المذكور وبالنظر للتعميم فى المذكر الاناث (**قوله** لصحة قولك هذه الجماعة) اى سواء كانت ذكورا ام لا فالتعميم راجع للافراد والتأنيث تدبر (**قوله** معتدا بها فى الوضع) بمعنى ان الواضع وضع لافادة التعريف مجموع اللام والهمزة الزائدة فى الكلمة كزيادة همزة اضرب فالزيادة لا تنافى ان الذى يفيد التعريف مجموع الهمزة واللام اه شيبينى (**قوله** بدليل قولهم الخ) فيه ان صاحبك يجوز ان يكون بدلا فلا يكون دليلا له ثم قيل ان المضاف فى رتبة المضاف اليه مطلقا وقيل دونه مطلقا وقيل دونه الا المحلى بال فالجملة اربعة اقوال افاده الشنوانى قال

الشيخ صب المتجه عندى ان المضاف دون ما اضيف اليه فى الرتبة مطلقا كما قاله المرادى اه وقال الشيخ الامير اعلم انه وقع فى ترتيب المعارف خلاف مبسوط موجه بتواجيه ليست بالقاطعة وانا لا يظهر لى الآن الا ان ذلك اصطلاح فقط اه قال الشبينى وهذا هو الظاهر (قوله والمراد شيوعه الخ) محصل ما يقال فى كلام المصنف انه ان جرينا على القول بان النكرة موضوعة للماهية من غير اعتبار التعيين احتيج فى كلام المصنف الى تقدير مضاف وكانت اضافة جنس للضمير العائد الى الاسم من اضافة المدلول للدال والمراد بالشيوع عدم الاختصاص لا كون الشئ عاما بحيث يندرج تحته افراد ولذلك كان قول المصنف لا يختص الخ تفسيرا لقوله شائع فى جنسه ولا شك ان الشيوع بهذا المعنى يصح تعلقه باللفظ كما اشار له الشارح بقوله لا يختص لفظ رجل الخ والمعنى حينئذ والنكرة كل اسم غير مختص به واحد من افراد الجنس المدلول لذلك الاسم و يصح ايضا تعلق الشيوع باللفظ من حيث مدلوله والمعنى حينئذ والنكرة كل اسم غير مختص بمدلوله وهو الماهية واحد من آحادها وان جرينا على القول بان النكرة موضوعة للفرد الغير المعين احتيج الى تقدير مضافين والمراد بالشيوع عدم الاختصاص ايضا والمعنى والنكرة كل اسم غير مختص به واحد من آحاد جنس مدلول ذلك الاسم ولا يصح على هذا تعلق الشيوع باللفظ من حيث المدلول اذ لا معنى لان يقال والنكرة كل اسم غير مختص بمدلوله وهو الفرد فرد من افراد الجنس الصادق على مدلول ذلك الاسم الا بتكلف يأباه الطبع اذا علمت هذا علمت ان قول المحشى رحمه الله والمراد شيوعه باعتبار مدلوله الخ اما غير صحيح على الاحتمال الاخير او لا حاجة اليه على الاحتمال الاول (قوله لان الالفاظ الخ) لا يصح أيضا لانه مبنى على ان المراد بالشيوع العموم للافراد الداخلة تحت ذلك العام واللفظ بقطع النظر عن مدلوله لا يتعقل فيه شيوع بهذا المعنى واما اذا اريد به عدم الاختصاص كما اعترف به المحشى فيما يأتى حيث جعل قول المصنف لا يختص الخ تفسيرا لقوله شائع فى جنسه فلا شك فى صحة تعلقه باللفظ فلا تقلد (قوله يرد عليه ضمير الخ) لا نسلم ان رجلا مرادف لضمير الغائب لان ضميره معتبر فى معناه التعيين بخلاف النكرة لم يعتبر فى معناها التعيين ولذلك قال العلامة سم الذى يقع فى محل ضمير الغائب فى قولك جانى رجل واكرمته هو المحلى بال لا المجرد كما افاده العلامة صب والله اعلم

﴿باب العطف﴾

(قوله نظمها الخ) اى بقوله

لقد جاء فى عطف البيان مسائل * يخص بها فاعطف ولا تك مبدلا
ففى التارك البكرى بشر ونحوه * وفيما به ربط الكلام تحصلا
وفى نحو يد افضل الناس متبعا * بلفظ رجال والنساء مفصلا
وتفصيل مجرور بأى كذا كلا * وباب الندا فيه المسائل تجتلا

فقوله ففى التارك البكرى بشر اشارة لقول القائل

انا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر لايجوز كونه بدلا من البكرى لان البدل فى نية احلاله محل الاول ولا يضاف ما فيه الالف واللام الا لمثله خلافا للفراء وقوله ونحوه اى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من ال على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها وقوله وفيما به ربط الكلام تحصلا وذلك كما فى قولك هند قام زيد اخوها فاخوها يمتنع كونه بدلا لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند وجعله بدلا يصيره من جملة اخرى فتخلوا الجملة المخبر بها عن رابط وقوله وفى نحو زيد الخ اى من كل تركيب اضيف فيه اسم التفضيل الى عام واتبع ذلك بمفصل كما فى قولك زيد افضل الناس الرجال والنساء فيمتنع جعل الرجال بدلا من الناس لانه لو نوى احلاله محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه اشترط فيه ان يكون منهم وقوله وتفصيل مجرور باى وذلك كما فى قولك باى الرجلين زيد وعمرو مررت فيمتنع كون زيد وما عطف عليه بدلا لانه لو نوى احلالهما محل الاول لزم اضافة اى الى المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما اجمع مقدر نحو اى زيد احسن اى اى اجزائه احسن وليس المعنى فى هذا المثال عليه وقوله كذا كلا اى كما فى قولك كلا اخويك زيد وعمرو عندى فانه يمتنع كون زيد وعمرو بدلا لانه لو نوى احلالهما محل الاول لزم اضافة كلا الى مفرق وهى انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخى وخليلى وقوله وباب النداء فيه المسائل تجتلا كما فى قولك يا أيها الرجل غلام زيد و يا زيد الحارث و يا زيد هذا فانه يمتنع البدلية لما يلزم عليها من اتباع اى فى النداء بغير ذى ال وادخال يا على ذى ال واسم الاشارة بدون وصف ومحصل هذا كله ان البدل لا بد فيه من ان يصح الاستغناء عنه وان يصح احلاله محل الاول ونظر ابن هشام فى اشتراط صحة احلاله محل الاول بانهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك انت زيد كون انت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وفى المستوفى اولى ما يقال فى نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد فهذه المسائل كلها مستثناة من القاعدة الاولى و يستثنى من القاعدة الثانية المشار اليها بقوله وبالعكس نحو يا عبد الله كرز بالضم ونحو يا رجل اخوك فانه يتعين فى ذلك الابدال اذ لو كان عطف بيان لوجب النصب (**قوله** وهى قسمان الى آخره) عبارة المحقق على الاشمونى الحاصل ان حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة اقسام ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالاثبات والنفى اذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو اربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة اخرى وهو ام واو فان قلت الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت هى مشركة فى المعنى ايضا قطعا لان العطف فى مثل وارجلكم بالخفض انما هو على الوجوه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب مقدر لاشتغال

المحل بحركة المناسبة افاده ابن هشام انتهى وقوله وهوام واوای فانهما يشركان لفظا ومعنى ان لم يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد فى الدار ام عمرو عالم بان الذى فى الدار احد المذكورين غير عالم بتعيينه فالذى بعد ام مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو من ام وكذا او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك او غيره ولفظا فقط ان اقتضيا اضرابا وهو قليل (قوله لكن طلا) الطلا بفتح الطاء الولد من ذوات الظلف واما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر واما المضموم فمدوده الدم ومقصوره الاصناف او اصولها جمع طلية او طلاة كذا فى القاموس (قوله ان منها الا الخ) أى واين وكيف وهلا كما فى الصبان (قوله والعاطف الخ) فيه ان المخالف يقول انها زايدة كما يدل عليه آخر كلام المحشى فالاولى ابدال هذا التعليل بانه يلزم الغاء اصل الباب مع وجوده على ماذكروه فى كى المصدرية مع ان اه شيبنى (قوله فان معنى ان المصدرية الخ) قد يقال فرق بين ماهنا وبين ان وما بان ان لما اثرت فى الفعل بتخليص معناه للاستقبال كان لها قوة على التأثير فى اللفظ دون ما وهذا بخلاف اما واو (قوله مرتبا فى الذكر الخ) بحيث يكون المذكور اولا حقه ان يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر وليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء أيضا ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان ان رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا هذا ما انحط عليه كلام سم فى الآيات البينات (قوله واكثر ما يكون الخ) ومن غيره قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشئ او مدحه يحسن بعد ذكره (قوله والتقدير فضت الخ) قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب خلق النطفة علقة واجيب بانه يكفى ان اول اجزاء المضى يعقب الخلق المذكور وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل (قوله او يقال ان الفاء نابت الخ) او يقال التعقيب فى كل شئ بحسبه كما افاده قبل (قوله بمعنى الواو الخ) وقيل انها باقية على اصلها والعطف على محذوف اى من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها زوجها او على واحدة لتأويلها بالفعل اى من نفس توحدت اى انفردت ثم جعل الخ او ان الذرية اخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء (قوله فان الاضطراب الخ) نقل المحقق فى حاشية الاشمونى عن بعضهم ان الاضطراب والجرى فى زمن واحد فليس هناك تعقيب بل تقارن وايده (قوله وهى العقل) عبارة المحقق نقلا عن التصريح انها ما بين كل عقدتين (قوله واجيب بان الترتيب الخ) هذا ظاهر فى ثم الثانية واما الاولى فلا لان التقدير اما ان يرجع الى تعلق العلم او الارادة وكل منهما تعلقه تنجيزى قديم ولا ترتيب فيه فاذا لا معنى لان يقال قدرنا خلقكم ثم قدرنا تصويركم وقد يقال قد اشار المحشى رحمه الله لدفع هذا بان ثم الاولى بمعنى الواو (قوله اللغوية) أى المستندة للعقل او للعرف (قوله خلافا لمن خصها) وجه التخصيص ان الكلام فى معنى

اوبحسب اللغة قبل ظهور الشرع (قوله بين مفردين فقط) فيه نظر اذ قد تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى قل ان ادرى اقريب ما توعدون ام يجعل له ربى امدا وبين فعليتين كقوله اهى سرت ام عادنى حلم والهاسا كنة فى اهى وعادنى اتانى والحلم بضمتين وتسكن اللام مايراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال اهى اتتنى حقيقة ام أتانى خيالها فى النوم على عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل وصدر البيت فقمت للطيف مرتاعا فارقنى اى قمت لاجل خيال المحبوبة المرئية فى النوم حالة كونى مرتاعا للقائه هيبة وارقنى اسهرنى ذلك لما لم اجد بعد الانتباه شيئا محققا وهى فاعل بفعل محذوف يفسره سرت كما هو الارجح لان الاستفهام بالفعل اولى ولانه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد ام المعادلة للهمزة وبين اسميتين كقوله

لعمرك ما ادرى وان كنت داريا * شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر

الاصل اشعيث فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا اى ما ادرى اى الشيئين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك ومنقر بكسر الميم وفتح القاف كما قاله الدمامينى والشمنى والبيت هجو لشعيث اى لهذا الحى بانهم لم يستقروا على اب واحد ويكتب ابن سهم وابن منقر بالالف لانه خبر لانعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين وبين مختلفين نحو أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون بناء على ان انتم فاعل بمحذوف على الارجح على ما مر فى نحو اهى سرت وقد يعارض بتناسب المتعاطفين فتستوى الاسمية والفعلية كما قاله الدمامينى (قوله همزة التسوية) اى الهمزة الواقعة بعد سواء (قوله ونحوها) اى نحو همزة التسوية وهى الواقعة بعد نحو سواء مما يفيد ما تفيده قال المحقق الاقرب عندى ما استظهره الدمامينى على المغنى اخذا من كلام الرضى ان همزة التسوية هى الواقعة بعد سواء وبعد ما ابالى وتصرفاته خلافا لما فى المغنى والاشمونى فى بعض المواضع الموافق لما فى المحشى هنا فالهمزة بعد ما ادرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام ومثل ما ادرى ان ادرى وليت شعرى ولا يحضرنى بل مال بعضهم الى انها للاستفهام ايضا بعد ما ابالى كما يفيده كلام الدمامينى ايضا بناء على انها فعل قلبى والمعنى لا افكر فى جواب هذا الاستفهام وبهذا كله تعلم صحة الامثلة السابقة فى القولة قبل هذه (قوله لان الكلام معها خبر) لانسلاخ الهمزة عن الاستفهام فهى مستعارة للتسوية (قوله والكثير الخ) ومن غيره وقوعها بين اسميتين نحو سواء على ازيد قائم ام عمرو نائم او بين مختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون (قوله لا يستغنى الخ) اما فى الحالة الاولى فلان المقصود طلب تعيين احد الامرين فلا بد من ذكرهما واما فى الثانية فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهى لا تتحقق الا بينهما (قوله قليل) سمع من كلامهم ان هنالك لا بلام شاء (قوله وتقدر بل) اى فقط ان لم تقتض مع ذلك استفهاما والا قدرت ببل والهمزة نحو انها لابل ام شاء أى بل اهى شاء ونحو ام له البنات اى بل اله البنات والاستفهام فى الاول حقيقى وفى الثانى انكارى

(قوله وحينئذ الخ) أى حينئذ وقعت فى الجمل وكلامه يفيد انها فى حال عطفها المفرد ليست للاضراب وفى شرح الفارضى كشارحنا ما يفيد خلافه وفى المغنى انها للاضراب فى الامر والايجاب (قوله وان لا تجتمع مع عاطف) فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفى وقد اجتمعا فى ولا الضالين (قوله المفردين الخ) أى بخلاف الجملتين كما هنا وكما فى قولك قام زيد ولم يقم عمرو وقد يشكل العطف بان قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لا عطفها بالواو ويجاب بان المراد بكونها حرف ابتداء انها غير عاطفة للجملة فلا ينافى عطفها بغيرها افاده ابن قاسم ثم انه قد يقال محل عدم اختلاف متعاطفى الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحبها ما يقتضى الاختلاف كلكن فتأمل قاله المحقق (قوله اربعة) زاد فى التصريح نقلا عن الموضح خامسا وهو ان يكون ما بعدها شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر (قوله لانه لا يتأتى الخ) اعترضه الدمامينى بانه لو قيل فعلت مع زيد جميع ما اقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة واهل المعانى بان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين واقره الشمنى واجاب عنه العلامة الحفنى بان البعضية فى المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمنى وكلام المانع بالنسبة للمعنى المطابقى ولا بعضية فيه ورده العلامة الصبان بان زمن خدمته لنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما ان الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقى بعض واما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم انها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية احد طرفيها وهى الخدمة فتدبر (قوله لان كل واحد الخ) لا يظهر فى او وعلى هذا لا يصح قوله على انه يحتمل الخ فالاظهر من هذا كله ان يقال انما خص حتى بما ذكر من بينها وان كان بعضها كذلك لانه قدم فى النواصب انها ناصبة ففى ذكرها هنا بحسب فهم المبتدى أيهام تناقض فدفع ذلك بقوله فى بعض المواضع اه شيبينى (قوله فهو ملزوم للغاية) اى لانه يلزم من انقضاء الشئ شيئا فشيئا ان يكون لذلك الشئ آخر وهو الغاية (قوله اى صح الخ) يلزم على هذا التفسير مع النظر لقول الشارح بحسب الارادة الركة كما لا يخفى فالاولى تفسير التعاقب بمعناه المشهور وهو التوارد (قوله والافعال) فى العلامة الامير على الازهرية ان يقعد من قولك يقوم ويقعد زيد مرفوع بالتجرد الذى فى يقوم لا الذى فيه ولذلك اذا زال تجرد يقوم بنصب او جزم تبعه

﴿باب التوكيد﴾

(قوله لمجىء القرآن بها) قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها (قوله المسند اليه الخ) فيه ان التاكيد لا يختص به اذ قد يؤكد المفعول والمجرور فكان الاولى عدم التقييد بالمسند اليه الا ان يقال المراد به مطلق منسوب اليه لا الاصطلاحى (قوله فى الكلم الثلاث) بل وفى الجملة ايضا (قوله رفع احتمال الخ) اما ان يكون المراد بالرفع

الابعاد واما ان يراد بالاحتمال القوى فوافق قول ابن هشام الظاهر انه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لان رفعها بالكلية ينافى الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو والغلط انما يكون بالتاكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله يقصد الخ ماعدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا ان ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا اه صب (**قوله** وقيل ان الفاظه) اى الفاظ التوكيد التى ليست مضافة لفظا نحو اجمع وجمع (**قوله** كاعلام) الاولى حذف الكاف (**قوله** على معنى الاحاطة) لايخفى ان جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون حينئذ معنى جاء القوم اجمع جاء القوم الاحاطة فلعل فى العبارة حذفا اى ذوى الاحاطة على ان الاحاطة مصدر المبنى للمفعول صب (**قوله** بالعلمية) اى الجنسية وعلى هذا فمنعه من الصرف لها ووزن الفعل فى اجمع ونحوه والعدل فى جمع ونحوه واما على القول الاول وهو انه معرفة بالاضافة المقدرة فالمانع له من الصرف الوصفية مع ماذكر وقال الدمامينى انه ممنوع من الصرف لشبه العلمية مع ماذكر ووجه الشبه أن سبب التعريف غير ظاهر فى كل لان الاضافة مقدرة لا ملفوظة هذا كله فى غير نحو جمعاء اما نحو جمعاء فممنوع من الصرف لالف التانيث (**قوله** ومذهب الكوفيين الخ) عبارة الشنوانى واختار ابن مالك فى جميع كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدها تبعا للاخفش والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح للقليل والكثير لانه لافائدة فى توكيدها اه وفى الاشمونى مايوافقه وسكت عليه محشيه فنسبة المحشى تبعا لعبد المعطى الجواز مطلقا للكوفيين غير صحيحة (**قوله** وهو اضعفها) اى عند غير ابن مالك واما عنده فالتثنية اضعف (**قوله** وهو ارجحها) اما على التثنية فلان المتضايفين كالشئ الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما واما على الافراد فلان الاثنين جمع فى المعنى (**قوله** على حذف مضاف ايضا) فى محل المنع كما لايخفى (**قوله** او المجاز اللغوى) كيف المجاز اللغوى مع عدم القرينة التى هى شرط فيه الا ان يقال القرينة تعين المجاز وكلامنا فى احتماله لاحتمال نصب قرينة خفية (**قوله** وهو المفرد) لعل المراد به مالا واحد له من لفظه فيشمل القوم اوهو داخل فى الجمع (**قوله** فيوكد المثنى بكلا الخ) بهذا تعلم ان الحصر الذى هو ظاهر قول الشارح وتلك الالفاظ الخ ليس بمراد (**قوله** وانه يصح الخ) هذا مذهب الاخفش والفراء وهشام وابى على واما مذهب الجمهور فهو عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله الدمامينى ووافق ابن مالك فى تسهيله الجمهور (**قوله** غير مختلف المعنى) اى ولو اختلف اللفظ نحو مضى زيد وذهب عمرو كلاهما (**قوله** فيه ان هذا رباعى الخ) قد يقال ليس افعل تفضيل بل هو وصف كاحمر واسود على ان بعضهم اجاز صوغه من غير الثلاثى (**قوله** وانه لا يشتق من

الفعل) هذا مدفوع بان الشارح عبر بالاخذ لا بالاشتقاق ومادة الاخذ اوسع على انه لو عبر بالاشتقاق لامكن ان يراد منه مطلق الاخذ لا الاخذ الخاص الذى لا يكون الا من المصادر اه شيبينى (قوله والعدل عن جمعاوات) لان فعلاء بالمد مؤنث افعل المجموع بالواو والنون فكان حقه ان يجمع على فعلاوات فلما جمع على فعل علم انه معدول عن فعلاوات (قوله على الاصح) وقيل لشبه العلمية مع العدل وقيل للعلمية مع العدل كما تقدم (قوله للعلمية) أى على القول بانها علم جنس (قوله اوالوصفية) اى على القول بانها معرفة بالاضافة المقدرة وقيل على هذا القول المانع هو شبه العلمية ووزن الفعل فاشار للخلاف هنا بقوله للعلمية اوالوصفية كما اشار له اولا بقوله على الاصح وقد تقدم ذلك (قوله ولا يجوز ان يتعدى الخ) اى بتقديم وتأخير اوبحذف بعض ما فى الاثنا

﴿باب البدل﴾

(قوله العوض) لعل المراد به التعويض فان البدل اسم مصدر وليس المراد بالعوض نفس الشئ الذى وقع عوضا عن غيره وخلفا عنه فان الظاهر ان هذا من باب اطلاق الخلق على المخلوق واللفظ على الملفوظ فيكون البدل فى اللغة على سبيل المجاز معناه المعوض وسياتى فى كلام المحشى ما يؤيد ذلك حيث كتب على قول الشارح اى عوضت ما نصه فالبدل فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو التعويض (قوله فهو مصدر) المناسب اسم مصدر (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو اقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله ونحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فان من كان يرجو الله واولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام (قوله اخرج عطف النسق) فى التوضيح واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو اولكن عمرو فالثانى ليس بمقصود فى الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم السابق منفى عنه واما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفى المجىء والمقصود به انما هو الاول النوع الثانى ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود بالحكم الذى معناه انه مقصود وحده لا غيره ولا مع غيره وذلك كالمعطوف بالواو ونحو جاءنى زيد وعمرو وما جاءنى زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءنى زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه بزيادة وبه تعلم ما فى كلام المحشى (قوله ان يراد بالثانى الخ) ان قلت تقدم ان المقصود فى البدل هو الثانى دون الاول فكيف ياتى ذلك هنا مع كون المراد منهما واحدا قلت لعل معنى قصده حينئذ دون الاول قصدا لحكم على الذات مدلولا عليها به لا بالاول اه شيبينى (قوله مطلق) قيل صوابه وجهى لانهما يجتمعان فى زيد الذى هو اخوك وينفرد زيد فى شخص اجنبى وينفرد الاخ اذا كان اسمه غير زيد (قوله للاعتراض الخ) لك ان تقول لا اعتراض عليه لانه اعاد المعرفة معرفة فهى عين الاولى فى الارادة اى بدل شئ هو عين الشئ الاول

باعتبار

باعتبار المصدق وان كان غيره باعتبار اللفظ ولذا امتنع ان يقال يلزم على هذا الجواب ابدال الشئ من نفسه فاحفظه اه شيبيني (قوله ارتباط وتعلق الخ) اى بحيث يتقاضى الاول الثانى اجمالا (قوله بغير الكلية) اخرج به بدل الكل فيما ياتى له وهو غير ظاهر فالمناسب حذفه وبدل الكل خارج بقوله ان يكون بين الاول والثانى ارتباط فان هذا يفيد ان المراد منهما مختلف لا متحد والا فلا يحتاج للارتباط (قوله او الثانى مشتملا على الاول) اى اشتمال الظرف على المظروف (قوله اولا اشتمال اصلا) اى لا اشتمال ظرف على مظروف لا من الاول ولا من الثانى (قوله ولا بد الخ) هذا انما هو فى الابدال من الاسم اما فى الابدال من الفعل فلا لعدم تاتى عود الضمير الى الفعل اه صب (قوله اى لملازمتهما لفظا الخ) قال الشيخ الامير فى حاشية الازهرية يظهر لى القول بجواز دخولها عليهما وما يصنع الجمهور فى تنوينهما مع ان التنوين لا يجامع الاضافة اه قد يقال تنوينهما عوض عن المضاف اليه فلم يجامع التنوين الاضافة وال لا تكون عوضا على طريق الجمهور (قوله او منصوب على الحال اى كارها) هذا هو الانسب بقوله طائعا قول الشارح هو التى الآثام رده الصبان بان لقى الآثام ان يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فهو من بدل الاشتمال وقوله ان تاتنا تسالنا انكرمك فى كون هذا بدل غلط نظر بل الظاهر فيه انه بدل اشتمال والذى فى حاشية الاشمونى عن الشاطبى صاحب هذه الاقسام التمثيل لبدل الغلط بقوله ان تطعم زيدا تكسه يكرمك وهو ظاهر لكن تمثيلهم للغلط بامثلة انما هو باعتبار ما شانه ان يقع غلطا والا فلا دليل لهم على ان هذا مغلوط به اه شيبيني فتامله

﴿باب منصوبات الاسماء﴾

(قوله وعد التوابع اربعة) هذا خلاف صنيعه فى المرفوعات من جعل التابع واحدا ولعل هذا هو الحامل للشارح على زيادة خبرما الحجازية ومفعولى ظننت فان بهما تتم الخمسة عشر اه شيبيني (قوله اى التفصيل الخ) قال العلامة الشيبيني عطف التعداد على الاجمال عطف مرادف فعلما يقال ان قوله خمسة عشر اجمال ايضا قول الشارح وقد اخل بذكره اى صريحا والا فيحتمل دخوله فى اخوات كان لكن الشارح ذكره لصحة قوله خمسة عشر وقد علمت الامر اولا وقوله على ترتيبها فى التعداد اى فى الجملة والا فاسم لا سابق فى التعداد المتقدم على المستثنى وفى الابواب بالعكس اه شيبيني

﴿باب المفعول به﴾

(قوله فعل به اى الخ) الانسب ابدال فعل بوقع (قوله والمراد بوقوع الفعل الخ) ثم ان الظاهر من قوله يقع به اى عليه انه لا بد من تقدم المفعول به وجودا ولذلك ذهب كثير الى ان السموات فى خلق الله السموات ليست مفعولا به بل مفعول مطلق بناء على انه لا يشترط المصدرية فيه والحق ان تقدم وجود المفعول به ليس شرطا فالسموات مفعول به كما ان الدار فى قولك بنيت الدار مفعول به نقله الشيخ الامير عن الحابى بقى ان التعريف يشمل نحو زيدا

من نحو ان زيدا ضربته فانه اسم منصوب وقع عليه الفعل اى على مدلوله الا ان يقال المراد المنصوب بما دل على الحدث الواقع عليه وهذا ليس كذلك بل منصوب بان نعم ضميره مفعول به اه شيبينى (قوله المذكورة فى باب الفاعل) ظاهره ان مراد المصنف بتقدم ذكره تقدمه فى باب الفاعل وليس كذلك بل المراد تقدمه فى هذا الباب الا ان يقال مراده من نظير الاقسام التى تقدمت باب الفاعل (قوله وقال فى التسهيل الخ) مقصوده به الرد على الشارح فى جعله ان الصحيح ان الضمير هو الها وحده فى نحو ضربها وضربهما وضربهم وضربهن ومحصل الرد ان هذا مسلم فيما عدا ضربها واما فى ضربها فالضمير هو مجموع الهاء والالف باتفاق (قوله الاصول) الاولى حذفه والالدخل فى المصدر غسلا ووضوء الان كلا منهما مشتمل على حروف فعله الاصول مع ان كلا منهما اسم مصدر لا مصدر فلا يصح الاخراج المذكور بعد (قوله من مصدر) بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا قال صب وانما خص النفى بالخبر فى قوله ما ليس خبرا لانه الذى قد يجىء مبينا لنوع عامله كما فى ضربك ضرب اليم او عدده كما فى ضربك ضربتان دون غيره كالمبتدا والفاعل اه والعهدة عليه (قوله مؤكد لعامله) أى لمصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذاك شرط فى التأكيد اللفظى الذى هو منه فمعنى قولك ضربت ضربا احدثت ضربا ضربا (قوله بقولنا ما ليس خبرا) لو قال بقولنا ليس خبر الكان احسن اذ لا دخل لما فى اخراج ما ذكر ولان شان الجنس ان لا يخرج به (قوله اى بحسب الوهم الخ) لا حاجة لاعتبار جميع ذلك بل يكفى لدفع الاشكال اعتبار واحد منه فاما ان تقول بحسب الوهم واما ان تقدر مثل واما ان تقدر نوع فتامل

﴿باب ظرف الزمان وظرف المكان﴾

(قوله الوعاء) هو متناهى الاقطار كالجراب والعدل (قوله مطلقا) اى سواء دل عليه بلفظ منصوب او مجرور او مرفوع (قوله اى بتضمين معناها) اى وان لم يصح التصريح بها كما فى الظروف التى لا تتصرف كعند (قوله خرج ما نصب الخ) اخراج ما عدا يوما بما ذكره فاسد لانه خارج بقول المتن اسم الزمان فالصواب ان يقال انه احترز بتقدير فى عن نحو يوما فى قوله تعالى يخافون يوما من كل ما انتصب اسم الزمان فيه على غير الظرفية وباقحام معنى عن ماذكر فيه لفظها نحو سرت فى يوم الجمعة لكن لا يخفاك ان هذا خارج بقوله اولا المنصوب فلا حاجة لذكر معنى الا ان يراد النصب الاعم نعم يقال قول الشارح باللفظ الدال الخ يوجب استدراك قول المتن بتقدير فى اه شيبينى (قوله كما فى وترغبون الخ) فان النكاح ليس اسم زمان ولا مكان وقد يقال هو ظرف مكان اعتبارى لانه مضمن معنى فى وان صح التصريح بها ويكون هذا من قبيل قوله وحكما فى تعريف الظرفية (قوله وساعة) اى فى عرف اهل اللغة لا فى عرف اهل الفلك فانها مختصة بقدر معلوم عندهم (قوله واعتكفت يوم الجمعة) كلامه كالعلامة الاشمونى يقتضى ان العلم مجموع يوم الجمعة والذى

فى كلام غيرهما ان العلم الجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله فتطلق على غدوة الخ) الحق ان يقال ان غدوة موضوع للوقت الآتى لكن ان اعتبر الواضع تعينه كان من قبيل اعلام الاجناس فيمنع الصرف للعلمية والتانيث سواء اردت باللفظ معينا كان قلت لاسيرن الليلة الى غدوة اولا كما اذا قلت غدوة وقت نشاط اى هذا الزمن من حيث هو فى اى يوم كان فان لم يعتبر الواضع التعيين كان اللفظ نكرة كرجل فلا يمنع الصرف سواء استعمل فى معين ام لا وكذا يقال فى بكرة كما فى حاشية الاشمونى عن الدمامينى بل وفى عتمة وضحوة وان لم يوجد هذا التفصيل من الحاشية المذكورة فى عتمة وهذا بخلاف سحر فانك اذا لم ترد يوما بعينه ولو قلنا انه علم فلا تمنعه الصرف لفقد العدل عما فيه ال اه شيبينى وبهذا تعلم ما فى قول المحشى فيما ياتى ولم يذكر التنوين وعدمه فى غدا وما بعده الخ تدبر (قوله فاهل اللغة) لعل المراد بعضهم والا فبعضهم يوافق اهل الشرع كذا وجدته (قوله وفيه ما تقدم) فيه ان هذا ليس مثل ما تقدم بل الاضافة فى هذا ادنى ملابسة من حيث كون السحر متصلا باليوم فالاضافة على معنى اللام وليست على معنى من حتى يكون من اضافة الجزء للكل كما فهم المحشى قول الشارح واعلم ان هذه الامثلة الخ خص هذا التفصيل بظرف الزمان والظاهر انه يجرى فى ظرف المكان أيضا وقوله نحو سحر الصواب اسقاط سحر لانه يخرج الى الجر بالباء كما فى قوله تعالى نجيناهم بسحر كما افاده الشيخ الصبان وقد يقال هذا لا يرد لان الشارح قيد عدم تصرفه بما اذا كان ظرفا ليوم بعينه وما فى الآية ليس كذلك بدليل تنوينه وقوله نحو عتمة اى وعشية يؤخذ من حاشية الاشمونى ان ذلك ثابت التصرف لا منفيه واما دعوى ثبوت الانصراف فليست مسلمة بل على اطلاقها بل الكلام هنا كالكلام على غدوة وبكرة كما قدمناه لك وان لم يؤخذ من حاشية الاشمونى اه شيبينى

﴿باب الحال﴾

(قوله وهى تذكر وتؤنث) اى لفظها وضميرها ووصفها وغيرها لكن الارجح فى الاول التذكير بان يقال حال بلا تاء وفى غيره التانيث (قوله هذه صفة لازمة الخ) فيه نظر لان الفضلة تعم المنصوب والمجرور فلا يستغنى عن ذكر المنصوب (قوله فخرج النعت) اعلم ان خروج النعت من التعريف لا يخلو من احد امرين لانه يحتمل ان يكون خارجا بقوله المنصوب لان المتبادر منه المنصوب لزوما ووجوبا كما قاله العلامة صب ويحتمل ان خروجه انما هو بقوله بالفعل اوشبهه بناء على الضعيف من ان النعت ليس منصوبا بالفعل اوشبهه بل بالتبعية فيكون النبتيتى جاريا على هذا القول الضعيف وبهذا يندفع قوله وقد يقال الخ وقوله بقيد ملحوظ قد علمت انه لا حاجة الى اعتبار قيد آخر بل اللزوم مفهوم من اطلاق المنصوب فهو خارج بالمنصوب كما علمت (قوله او ما يفهم منه معنى الفعل) وذلك امور عشرة وهى اسم الاشارة وليت وكان والظرف والمجرور المخبر بهما او الواقع كل منهما نعتا مثلا تقول تلك هند مجردة وليت زيدا امير الخوك وكان زيدا راكبا اسد وزيد عندك او فى الدار جالسا ومررت

برجل عندك قائما وحرف التنبيه نحوها انت زيدا كبا والترجى نحو لعل الحبيب قادما
يعطف علينا والاستفهام المقصود به التعظيم نحو ياجارتا ما انت جارة واما نحو اما علمك فعالم
والنداء نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته ثم ان ظاهر كلام المحشى ان العامل هو تلك الامور
العشرة وهو ظاهر كلام ابن مالك فى الخلاصة واقره الاشمونى لكن فى التصريح وشرح الجامع
ان اسناد العمل الى الاشياء العشرة ظاهرى وان العامل فى الحقيقة الفعل المدلول عليه بها
كما شير وانبه وفعل الشرط فى اما علما فعالم اذا التقدير مهما يذكر انسان فى حال علم (**قوله**
كما قال الشارح أى الصفات) اى فالمراد من الهيئة الصفة وليس المراد معناها الاصلى
وهو الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة وحينئذ فالتعبير بالصفات اوضح واظهر لمقصودهم
من التعبير بالهيئات (**قوله** وتجىء من الخبر الخ) ظاهره انه لا خلاف فيه وليس كذلك لانه
فى حاشية الاشمونى ذكر ان مجىء الحال من الخبر فيه خلاف ايضا والصحيح انها لا تجىء منه
(**قوله** وما كان كذلك) اى ما كان دالا على حدث وصاحبه سواء وقع حالا ام لا كما يدل له
المثال وقوله بقاع عرفج هى الارض التى لا تنبت شيئا

﴿ باب التمييز ﴾

(**قوله** اشارة الى ان فى كلام المتن اكتفاء) يمكن ان يقال اراد المصنف بالذوات ما
يقابل الهيئات المتقدمة فى تعريف الحال فيشمل التمييز المفسر للنسبة بدليل التمثيل
للتمييز بن فلا اكتفاء وما ذكر مبنى على طريقة الجمهور واما ابن الحاجب فذهب كما فى
حاشية الاشمونى الى ان التمييز ابدا مفسر للذات المبهمة غاية الامر ان الذات اما مذكور
اسمها كما فى المقادير والعدد او مقدرة كما فى طاب محمد نفسا قال الدمامينى لان النسبة فى
الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد مثلا امر معلوم انما الابهام فى المتعلق الذى
ينسب اليه الطيب فى الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرهما فالتمييز فى الحقيقة
انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد اه قال الشيبينى ولكن قد يقال ان ذلك المحذوف هو احد
طرفى النسبة فبجهله تجهل هى فلا حاجة لما لابن الحاجب الا بحسب الظاهر فقط (**قوله**
ويسمى تمييز الجملة وقوله ابهام نسبة فى جملة) لعل المراد بالجملة ما يشمل الجملة تاويلا كما فى عجبت
من طيب زيد نفسا اه صب (**قوله** وغير محول عن شئ اصلا نحو امتلا الخ) الظاهر ان من
غير المحول قول المصنف تفقأ بكر شحما خلافا للشارح وان تبعه المحشى اذ لا يقال تفقأ شحم
بكر بمعنى امتلأ كما لا يقال امتلأ الماء فافهم اه شيبينى (**قوله** وحب عسلا) بضم الحاء
المهملة الجرة التى يوضع فيها العسل وقوله ونحى بكسر النون وأسكان الحاء المهملة بعدها ياء
اسم لوعاء السمن قول الشارح ان ذكر الشئ مبهما قدم ان المبهم هو النسبة فالشئ بالنسبة لما
هنا هو النسبة ولكن يقال هى لا تذكر لانها امر معقول الا ان يقال ذكرها بذكر الجملة الدالة
عليها وقوله ثم ذكره مفسرا اه وبالنسبة لما هنا بذكر التمييز فانه يفهم منه النسبة الصريحة
لكونه طرفها الآخر وقوله الاترى انك لو جعلت الخ غرضه مجرد بيان صحة كون التميز

فاعلا من غير قصد الى انه محول عن الفاعل فلا منافاة بين ما هنا وقوله الآتى لان الاصل ابوزيدا اكرم من المفيد انه محول عن المبتدا وهو المختار عندهم لما يلزم على القول بانه محول عن الفاعل والاصل كرم ابوزيد وحسن وجهه من فوات التفضيل ولذا قال بعضهم ان الاصل كرم ابوزيدا كراما زايدا وقيل غير ذلك فعليك بحاشية الاشمونى اه شيبينى

﴿باب الاستثناء﴾

(قوله الاخراج بالصفة) نحو اعتق رقبة مؤمنة وقوله والشرط نحو اقتلوا المشركين ان حاربوا وقوله والغاية نحو واتموا الصيام الى الليل وقوله وغير ذلك كالاخراج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه قول الشارح أى ادوانه اشارة للجواب عن جعل المصنف سوى واخواتها وغيرا وخلا مثلا فى حالة الفعلية حروفا ومحصل الجواب ان المراد الحرف الاداة والكلمة فتصدق بالاسم والفعل والحرف وسيأتى يشير الى جواب آخر بقوله وسماها حروفا تغليبا أى لالا وخلا وعدا وحاشا فى حالة الجر وقد يغلب غير الاكثر لنكتة وقوله حرف باتفاق واسم باتفاق صوابه حرف لاغير واسم لاغير لان لفظ الاتفاق صريح فى ان فى غيره خلافا وليس كذلك كما يرشد اليه التعبير بالتردد فى المقابل وقوله وهو هنا مقدر نقل المحقق عن الدمامينى ما نصه ولا يحتاج هذا الى ضمير رابط لان الاقرينة على ان الثانى كان بعض ما تناوله الاول لولاه اه وبه تعلم ما فى كلام الشارح هنا وفيما يأتى (قوله فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا الخ) كذا فى الاشمونى وكتب المحقق على قوله وجب النصب اتفاقا اى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال واحد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشلوبين لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدمامينى بان مراتب النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة ثم مرة فهو فى المرة الاخرى يزيد فى النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون فى نحو مال زيدا نقص من مال عمرو وكيف يفهمون ان انقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه اى فيجوز ان يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب اخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه اولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه او على الخبرية لمحذوف تقديره فى المثال لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية المحشى الاتفاق على وجوب النصب وكتب على قوله اذ لا يقال زاد النقص الظاهر ان انتفاء قول ذلك اذا كانت زاد متعدية وانه يقال اذا كانت لازمة فتأمل اه كلام المحقق وقوله لانه لا مناسبة الخ رد لكلام الشلوبين محصله ان معنى زاد المتعدية كما فى زادك الله علما جعل كذا زائدا على اصل والنقص لا يجعله المال زائدا على اصل اذ النقص لا يتصف بكونه زائدا فلا يصح كونه مفعولا ثانيا لزاد المتعدية لاثنين اذ لا بد لمفعولها الثانى من اتصافه بالزيادة اللازمة الناشئة عن الزيادة المتعدية فلا صحة لاعراب الشلوبين وبحث الدمامينى فى الرد عليه بذلك بأن الزيادة اللازمة يتصف بها النقص لتفاوته وحينئذ فيتفرع

على ذلك ان النقص يصح كونه مفعولا ثانيا لزاد المتعدية كما اشار اليه المحقق بالتفريع اعنى قوله اى فيجوز الخ نعم يرد ان المتبادر من مازاد هذا المال الا النقص نقص نفسه بل هو المراد منه اذ مراد قائل ذلك انه لم يتصف بصفة الا بالنقص فهذا المال اشارة للمال المأخوذ منه لا للمأخوذ ثانيا فحينئذ لا يصح كونه مفعولا ثانيا نعم ان اريد مازاد هذا المال نفسه صفة من الصفات الا النقص اى ماجعل هذا المال لنفسه امرا زائدا على اصل الا النقص الزائد على النقص الحاصل اوّلا وكان الاسناد فى ذلك على سبيل التجوّز ثم كلام الشلوبين فيكون النقص مفعولا ثانيا والاول محذوفا تقديره نفسه وقوله اذا كانت زاد متعدية اى لانه لا يقال زاد النقص غيره شيئا اى جعل فى الغير شيئا زائدا وفيه انه يصح ان تقول زادك نقص الكفار رغبة فى جهادهم ونحو ذلك والمدار كما قاله المحقق على امكان التسلط ولو فى مادة اخرى فافهم (**قوله** فى المقدم مطلقا) سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا وعلى كل امكن تسلط العامل ام لا وعلى كل كان الكلام منفيا ام لا فهذه ثمان صور وقوله وفى المؤخر من كلام تام موجب سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا امكن تسلط العامل ام لا فهذه اربع صور وقوله وكذا من كلام تام منفى الخ اى وكذا المؤخر من كلام تام منفى الخ سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا فهاتان صورتان وقوله وكذا ان امكن عند البصريين فى المنقطع الخ اى وكذا اذا كان مؤخرا من كلام تام منفى اوشبهه وامكن تسلط العامل وكان الاستثناء منقطعا فانه يجب النصب عند البصريين وان كان متصلا ترجح البدل وضعف النصب فهاتان صورتان وقوله ويكون على حسب العوامل فى المفرغ سواء كان الكلام منفيا او غير منفى بشرط الافادة مثل قرأت الا يوم الخميس ولا يكون الاستثناء المفرغ منقطعا ولا يكون الا مع امكان تسلط العامل فهاتان صورتان فالجملة ثمانية عشر صورة يمكن وقوعها كلها والتمثيل لها وان كان ظاهر كلام المحشى ان امكان تسلط العامل وعدمه انما هو فى الاستثناء المنقطع فى النفى وشبهه وقد جعل بعضهم مالا يصح فيه تسلط العامل من قبيل المنقطع ولولا خوف الاطالة مع وضوح المقام لمثلت لها والله هو الهادى (**قوله** نحو قرأت الا يوم الخميس) اى لانه يمكن قراءة جميع الايام بخلاف ضربت الا زيدا فانه يتعذر ضرب جميع الناس ماعدا زيدا

﴿باب لا النافية للجنس﴾

(**قوله** اى النافية لحكمه) المراد به المحكوم به اخذا من قوله دلت على نفى الكينونة والا لقال على نفى ثبوت الكينونة وقوله على سبيل التنصيص اى ان كان مدخولها غير مثنى او مجموع والا كانت محتملة لنفى قيد الاثنينية والجمعية فتقول لا رجلين فيها بل رجل او رجال ولا رجال فيها بل رجل او رجلان كما ان العاملة عمل ليس فى المثنى والجمع محتملة لنفى قيد الاثنينية والجمعية على حد سواء وكذا المهملة وقوله وتعين ذلك بالقصد اى بالنسبة للمتكلم وقوله والقرائن اى بالنسبة للسامع وقوله الزائدة اى والنقهية كما فى قوله تعالى ولا تقربوا الزنا والدعائية كما فى قوله تعالى لا تؤاخذنا (**قوله** بالعطف على محل لا مع الاول) او بالابتداء والخبر محذوف اى

ولا امرأة فيها او على ان لا الثانية عاملة عمل ليس والخبر أيضا محذوف وقوله اسم لا الاولى بالابتداء او على ان لا عاملة عمل ليس وقوله واسم الثانية بالعطف عليه اى او على ان لا الثانية عاملة عمل ليس او على انه مبتدأ محذوف الخبر وقوله او برفع الاول بالابتداء او على ان لا عاملة عمل ليس

﴿باب المنادى﴾

(قوله ومعلوم ان المنادى الخ) وقيل ان العامل حرف النداء نيابة عن المحذوف وهل الحرف منحمل للفاعل على هذا القول او العامل محذوف أيضا تبعا للفعل خلاف (قوله فالهمزة للمنادى القريب) اى مقصورة خلافا لظاهر اطلاقه (قوله كان الانسب ذكر ذلك هنالك الخ) قد يقال انما تعرض لذلك الشارح هنا لكون المصنف لم يذكر الافراد هنالك بخلافه هنا او لئلا يتوهم من صنيع المتن ان النكرة المقصودة وغير المقصودة لا يسميان مفردين كما هو قضية العطف وان كان يقال العطف بالنظر لقوله العلم فلا ينافي اطلاق الافراد بدون العلمية عليها ثم ان قول المصنف خمسة انواع يفيد ان الضمير واسم الاشارة والموصول والمحلى بأل يمتنع فيهن النداء وهو كذلك في الضمير على قول واما قولهم يا هو يا من لا هو والا هو فهو اسم للذات العلية داخل في قوله المفرد العلم لا ضمير واما اسم الاشارة فينادى منه الخالي من حرف الخطاب وكذلك لا تباشر الاداة كل اسم موصول بل ما ليس فيه أل فان كان فيه أل كالذى توصل الى ندائه بأى نحو يا ايها الذين امنوا وكذا تقول في المحلى نحو يا ايها الرجع مبكيا بساحته (قوله ففي هذا المثال) اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف بها الا النكرة (قوله ويجاب) الاولى الجواب بانه يعتبر وصفها قبل النداء فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى (قوله نصبتهما أيضا) اى وجوبا اما الاول فلانه نكرة غير مقصودة واما الثاني فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفرد المعين وكذا لا يجوز في تابعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه سم (قوله ضممت الاول) اى لانه نكرة مقصودة اه تصريح وقوله وعرفت الثاني قال في التصريح وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهي أل اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيدورجل وهو ما نقله السيوطي عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز في مسئلتنا بدون أل وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله اورفعته اى عطفا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول الخلاصة

وان يكن مصحوب ال مانسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقي

وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من أل اى لانه لا يجمع بين يا وأل الا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة

بأل كما قال فى الخلاصة

وباضطرار خص جمع ياوأل * الامع الله ومحكى الجمل

افاده صب رحمه الله

﴿باب المفعول من اجله﴾

(قوله وخرج غير القلبى) فى الرضى ماحاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما فى الوجود على عامله شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الحواس تقول قعدت عن الحرب جبنا وان كان متقدما عليه فى التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم كونه قلبيا تقول جئتك اصلا حالك وعلى هذا فتكون حكمة ذكر المصنف للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثانى وتارة غير قلبى كالمثال الاول ان اريد التعظيم الظاهرى كما هو الظاهر فلا يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه الحكمة احسن مما سلكه الشارح فى بيانها اه شيبينى وقوله فلا يجوز تاهبت اليوم السفر فيه أن هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه

﴿باب المفعول معه﴾

(قوله الا انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على الفعل) اى بحسب ظاهر اللفظ وان كانت فى الحقيقة داخلة على جملة مؤولة باسم وبهذا اندفع مايقال انها فى المثال الاول داخلة على جملة الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا مايقال ان ان مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة (قوله من فعل اوشبهه) اى فى العمل بشرط صحة عمله فى المفعول به كما فى المغنى فخرج الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيد مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافى مبتدا ودرهم خبرا فزيد مفعول به لمحذوف اى وحسب زيدا المفعول له تدبر (قوله كما خرج بقيد ملحوظ فى كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو) اى برفع عمرو كما هو الموجود فى النسخة التى بيدى ولا حاجة للملاحظة هذا القيد لان ماخرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو لكان اظهر فان هذا المثال ليس من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا يراد بالفضلة مايتم الكلام بدونه لا غير المرفوع (قوله اخذه الخ) هذا الاشكال مدفوع بان معنى قوله بلا تشريك فى الحكم ان واو المعية لا تقتضى المشاركة فى الحكم انما تقتضى المقارنة فى الزمن سواء وجدت المشاركة فى الحكم كجئت وزيدا ام لم توجد كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضى المشاركة فى الحكم ولا تقتضى المقارنة فى الزمن وان وجدت فى نحو كل رجل وضيعته كما ذكره شارح الجامع (قوله فالحامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو) اى برفع عمرو كما هو الموجود فى النسخة التى بيدى وقد علمت ان هذا خارج بالمنصوب فلا حاجة لاخراجه بقوله بلا تشريك ولا لاخراجه بالقيد الملحوظ فى كلامه وقد تقدم مايتعلق بذلك فتدبر (قوله بقيد ملحوظ) صرح به العلامة الاشمونى وعبارة الاشمونى مع المتن ينصب الاسم الفضلة تالى الواو التى

بمعنى مع التالى لجملة ذات فعل اواسم يشبهه مما فيه معناه وحروفه مفعولا معه ثم قال بعد ذلك وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو بالواو اه اى وخرج بالفضلة نحو اشترك الخ هذا الاخراج صحيح لانه لم يذكر فى التعريف قيد النصب بخلاف عبارة مصنفنا فانه ذكر فى التعريف قيد النصب فتأمل (**قوله** ولم يذكر اهذا القيد فى مع) اى لم يذكر الاشمونى ولا عبد المعطى هذا القيد يعنى قوله بلا تشريك فى مع اى لم يقولا ان واو المعية هى التى بمعنى مع الدالة اى مع على المعية بلا تشريك فى الحكم لاخراج نحو اشترك زيد وعمرو بالرفع (**قوله** نحو كل رجل وضيعته) اى اذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان اما اذا قدر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج من المفعول معه لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه (**قوله** فلا يتكلم به) اى لفساده لتعين ان يقال هذا لك ولابيك على رأى الجمهور ويجوز ابيك على مذهب ابن مالك وقوله خلافا لالأبى على فانه اجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا اجاز فى قوله هذا رداء اى مطو ياوسر بالا ان سر بالا نصب على المعية بهذا والجمهور على انه نصب بمطو ياالاغير (**قوله** والنصب مختار لدى ضعف النسق) اى عند ضعف عطف النسق اما من جهة المعنى واما من جهة اللفظ وقد ذكر المحشى ما فيه الضعف من جهة اللفظ واما ما فيه الضعف من جهة المعنى فهو كما فى قولهم لو تركت الناقة وفصيلها الرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها اى تعطف عليه وترك فصيلها يرضعها الرضعها لكن فيه تكلف وتكثير للعبارة المقدرة وانما احتيج لهذا التكلف لان مجرد تركها لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها او تباعدها بخلاف تركها ترأم فصيلها وتركه يرضعها اى يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعها ياها بالفعل واذا كان فى هذا الوجه تكلف وتكثير للعبارة المقدرة فالوجه النصب على انه مفعول معه على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها اى معية فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهى نافرة منه فلا يرضعها (**قوله** لضعف المعنى) اى لفساده اخذا من التعليل (**قوله** لانتفاء المشاركة) اى مشاركة الماء للتبن فى العلف والعيون للحواجب فى التزجيج الذى هو تدقيقها وتطويلها كما فى التصريح وغيره وقوله وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى قال سم فيه نظر قال العلامة الحفنى كالعلامة المدابغى تبعا لبعضهم وجهه ان المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفى الاعلام بها فائدة اه قال العلامة الصبان وانت خبير بان قوله والعيون لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب فلا محصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به اه

﴿باب مخفوضات الاسماء﴾

(**قوله** اى لانه لا يخفض الا الاسماء) ان قلت من جملة ما يخفض المضاف اليه وجمل الافعال يضاف اليها وعند الاضافة اليها تكون مخفوضة ضرورة ان المضاف اليه مجرور كما فى حيث

فانها تضاف الى الجملة فلا يكون القيد لبيان الواقع حينئذ كان الاولى اسقاط هذا القيد لتدخل فى المجرور بالاضافة قلت المضاف اليه وان كان غير اسم فى الظاهر ففى الحقيقة هو اسم ماخوذ من الجملة كل هذا على ان الاضافة على معنى من اما على معنى انها من اضافة الصفة للموصوف كما سبق فلا يجيء كلام الشارح فانه يصير التقدير باب الاسماء المخفوضات وهذا لا يفيد ان هناك مخفوضا من غير الاسماء حتى يقال ان القيد لبيان الواقع فلا تقلد اه شيبينى ببعض اصلاح وزيادة (**قوله** احترز بذلك عن غير المشهورة وهو نوعان الخ) فيه نظر لان الخفض ذكر بمقابلة الرفع والنصب فيكون المراد الخفض الاعرابى الذى جلبه عامل به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب واما حركة جر الجوار او التوهم او المناسبة فغير مرادة هنا لكونها ليست اعرابية وممن نص على ذلك فى اولى الحركات المذكورة الشيخ الحلبى فى كتابة الازهرية كما نقله عنه العلامة الامير فى حاشيته وزاد عليه فقال على هذا ينبغى عد الجر بالمجاورة فى باب حروف الجر كما لا يعد كسر التخلص وحركة الاتباع فيه لان الكلام فى حركة الاعراب اه فاذن لا حاجة لقوله المشهورة على ما فهمه المحشى رحمه الله فالمناسب ان قول الشارح المشهورة انما هو للاشارة الى انها عند التحقيق قسمان مخفوض بالحرف مباشرة ومنه المضاف اليه على ما قيل انه مجرور بالحرف المنوى ومخفوض بالتبع اه شيبينى (**قوله** اى بسببها) اى فالباء للسببية لا للآلة (**قوله** جر المضاف) من اضافة المصدر لفاعله وقوله والاضافة لغة الاسناد يقال اضفت ظهرى للحائط اى اسندته اليه والصقته به وقوله فالاسمين احترازا من قام زيد فيه ان هذه نسبة حكمية تامة كما فى زيد قائم فهما على حد سواء خلافا لما يفيده صنيعه (**قوله** اى فيكون قوله وتابع للمخفوض) من عطف التفسير على ما قبله وهو قوله وقسم مخفوض بالتبعية وهذا بالنظر لكلام المصنف مع الشارح والا فهو فى كلام المصنف وحده معطوف على قوله مخفوض بالحرف عطفا مغايرا تأمل (**قوله** وام اوعال كما او اقربا) صدره خلى الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلى لحمار الوحش والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف اى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة اى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال او بالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات او مرفوع بالابتداء خبره كما اى كالذنابات واقرباء على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور اه صبان (**قوله** واذا الحرب شمرت الخ) اى اذا شمرت الحرب اى نهضت وقامت على ساقها ولم تكن جواب الشرط اى لم تكن انت مثلى وتمامه حين تدعو الكماة فيها نزال والكماة بضم الكاف جمع كام مثل قاض وقضاة وهو المتكمى فى سلاحه لانه كمى نفسه اى سترها بالدرع والبيضة وقوله نزال اسم فعل مقصود لفظه فلذلك نصب على انه مفعول تدعو والكماة فاعل تدعو والضمير فى فيها عاد على الحرب (**قوله** وملكت ما بين العراق الخ) بتاء الخطاب قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان اراد ان ملكه عم اهل ما بين

العراق و يثرب من المسلمين واهل الذمة (قوله بل بلد ذى صعدوا كام) صعد بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة والذى فى شرح الاشمونى اضباب بدل اكام واضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رو يافى هذا البيت يجب اسكانها كما لايخفى هلى من له المام بفن العروض وفى بعض نسخ المحشى اكام وهو الذى فى المغنى (قوله رسم دار الخ) الرسم ما كان من آثار الديار لاصقا بالارض كالرماد والطلل ماشخص من آثارها كالوتد والاثافى وتمامه كدت اقضى الحياة من جلله اى من اجله اى من عظم شأنه (قوله اى لينظر ماعندى الخ) اختبارا اذ الابتلاء هو الاختبار (قوله منذ ان الله خلقه) اى على رواية فتح الهمزة اما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة (قوله وهما حينئذ مبتدآن) اى حين اذ دخلا على اسم مرفوع وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى او معنى فقط على الخلاف اذ معناهما امدا نقطاع الرؤية واول امدا نقطاع الرؤية واورد على ابتدائيتهما انه هـ لاجاز يومان مذ كما جاز يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروهما رافعين بجرهما خافضين فى انهما لايدخلان الا على اسم الزمان افاد بعض ذلك سم و بعضه الدمامينى اه صب (قوله يافع) اى ناهز الحلم او عشرين سنة على الخلاف يقال يفع الغلام فهو يافع ولا يقال موقع وان كان هو القياس (قوله ومثل ماتقدم أيضا مالم تفد فيه الاضافة تعريفا الخ) ظاهره ان الاضافة اللفظية على معنى حرف والذى انحط عليه كلام المحقق فى الحاشية عن الدمامينى وابن الحاجب وابن هشام ان الاضافة اللفظية ليست على تقدير حرف قال ولا يرد ظهورها فى نحو فعال لما يريد فان هذه اللام لام التقوية واللام التى الاضافة على معناها لام الملك او الاختصاص اه قال العلامة الشيبينى وفى كون فعال فى الآية بمعنى الحال فقط او الاستقبال فقط شئ لايخفى اه (قوله ولا يقع اظهارها فيه) مثل الشيخ المحقق فى حاشيته على الاشمونى لما لايصح اظهارها فيه بنحو كل رجل وعنده ومعه تامل (قوله وموهم الاضافة بمعنى فى محمول على انها فيه بمعنى اللام الخ) قال المحقق قد يقال حيث ارجع هذا الى ماهو على معنى اللام الاختصاصية فالاليق ارجاع التى على معنى من البيانية اليها فيكون مايقدر بالحرف واحدا لااثنين الا ان يفرق بين التى بمعنى فى والتى بمعنى من بان الاولى قليلة فى الكلام فردت الى اللام تقليلا للاقسام بخلاف التى على معنى من فهى كثيرة تستحق بها جعلها مستقلا اه وللشيخ الامير فى حاشية الازهرية توقف فيه ولكن الفضل للسابق اه شيبينى قول الشارح وهى خاتمة الكتاب الضمير عائد على الباب وانث باعتبار معناه وهو الالفاظ او مراعاة للخبر وان كان مراعاة المرجع أيضا جائزة بل قيل انها اولى من مراعات الخبر وضعف بان الخبر محط الفائدة ويحتمل ان الضمير عائد على المخفوضات اى مسائلها لكن هذا باعتبار الاصل قبل جعله جزء ترجمة فالتأنيث على هذا ظاهر الا انه يحتاج لتقدير فى الاخبار اى وهى خاتمة معانى او مدلول الكتاب لان الكتاب الفاظ وليس القصد ختمه بالمسائل التى هى المخفوضات واضافة خاتمة الى الكتاب ان كانت من اضافة الوصف الى مفعوله كان فى الكلام مجاز عقلى

من اسناد الحدث الى مفعوله كعيشة راضية والا فلا ثم ان الشئ قد يختم بجزئه ومنه ماهنا وأل
فى الكتاب للعهد الحضورى وهى التى علم مدخولها بتقدم ذكر لكن مع حضوره نحو
اليوم اكملت لكم دينكم فهى بمنزلة اسم الاشارة على ماقاله شيخ الاسلام ناقلا له عن السعد
ولا تنافى بين اطلاق الكتاب على هذا المؤلف واطلاق المقدمة عليه فيما يأتى وان توهم ذلك
ثم انه ختم كتابه بالمخفوضات للاشارة الى ان نهاية قوة العبد الخفض والعجز وعدم نسبة شئ
من الاشياء اليه وايضا لما كان الخفض والتواضع شعار الانبياء والاولياء والصالحين
والمصنف رحمه الله تعالى من اكابر الاولياء ولذلك كان اشرف الاوصاف وصف العبودية كان
ختامه به مسكا وقوله وهو مراد المصنف اى ان قول المصنف وتابع للمخفوض معناه التابع
الذى جرته التبعية هذا معنى الشارح وقد يقال له معنى كلامه ان قوله مخفوض بالحرف اى
مباشرة وكذا تقول فى قوله مخفوض بالاضافة وقوله وتابع اى غير مباشر له الخافض وهذا
لا ينافى ان خافض ذلك هو خافض المتبوع فى غير البدل ولذلك لم يقل ومخفوض بالتبعية على
نسق ماقبله وقد جرت عادة المصنف ان يذكر المعرب استقلالا ثم المعرب تبعا فانه قال فى باب
المرفوعات والتابع للمرفوع وفى باب المنصوبات والتابع للمنصوب ثم ان المصنف جعل تابع
المخفوض قسما واحدا مع ان تابع المخفوض بالحرف غير تابع المخفوض بالاضافة وكذا صنع
فى تابع المرفوع فعده قسما واحدا واما تابع المنصوب فعده اربعة باعتبار النعتية والعطف
والتوكيد والبدلية على ماتقدم وقوله وقد اجتمعت الثلاثة الخ اما الخفض بالحرف
والاضافة فظاهر واما الخفض بالتبعية فى المخفوض بالحرف فيظهر ان قلنا ان الرحمن نعت
لاسم ووصفه بالرحمة باعتبار ان الاسم بمعنى المسمى وكذا الرحيم ولا خفض حينئذ بالتبعية
للمجرور بالمضاف فان كان الرحمن الرحيم تابعين للفظ الجلالة فالخفض بالتبعية للمجرور
بالمضاف دون المجرور بالحرف وقوله فاما المخفوض بالحرف الخ خالف عادته السابقة من ذكر
الانواع اولا معدودة ثم التبويب لكل نوع ولعل ذلك لقلة الكلام هنا على ما فيه وقوله واما
مايخفض بالاضافة فنحو قولك الخ قال الشيبينى لم يقل هنا فهو مايخفض بكذا وكذا كما فعل
فى المخفوض بالحرف وذلك الضبط عدد الحروف على مافى الكتاب ولا ضبط للمضاف وان كان
مضبوطا بالاقسام الآتية للفرق بين الضبطين وهو مبنى على ماقاله من ان الباء فى قوله
مخفوض بالاضافة سببية او بمعنى على لا باء الآلة فيكون العامل المضاف لا الاضافة وقوله
وخاتم حديد قد يدعى ان ذكر خاتم يشير الى انتهاء المقصود من تفصيل الكلام فهو براعة المقطع
وهو ان يذكر المتكلم آخر كلامه مايشعر بانتهائه لا يقال ان خاتم هنا من الختم الذى هو الطبع
ولا اشارة بذلك فلو كان من الختام والاختتام لظهرت الاشارة لانا نقول تكفى الاشارة ولو
بحسب المادة على ماهو الظاهر وقوله واما تابع المخفوض لا يمنع الاشارة بل يؤيدها فتفطن
وقوله وتربص اربعة اشهر الشاهد فى اضافة تربص الى اربعة اما اضافة اربعة الى اشهر التى
هى من اضافة العدد الى معدوده ففيها خلاف فقيل انها على معنى اللام وقال ابن مالك تبعا

لابن السراج واختاره انها على معنى من و كذا اضافة المقادير الى مقدراتها نحو قفيز بر ورطل زيت ومال اليه الشيخ صبر رحمه الله واستظهره وجوز بعض الامرين وقوله وما اشبه ذلك قد يقال لا حاجة اليه مع ذكر نحو والجواب المشهور هو ان يراد باحدهما الامثلة الذهنية و بالآخر الامثلة الخارجية واجاب الشيبيني بانه يلاحظ ماذكره حواشي المختصر في التشبيه من ان قولهم نحو كذا لا يدخل فيه كذا الا باعتبار ان من كان على اخص اوصاف الشئ يلزمه ما يلزم الشئ وقول الناس في نحو كذا اى كذا ونحوه هو بذلك الاعتبار لا بالمطابقة فاسم الاشارة في قوله اشبه ذلك عائد على النحو التشبيه وشبه النحو هو الامثلة الثلاثة المتقدمة فعلى هذا مراده بالامثلة في قوله من امثلة القسمين الخ الامثلة التي نص عليها المتن ولعله اراد بما ذكره حواشي المختصر ماذكره المحقق عند قول التلخيص والاصل في نحو الكاف ان يليه المشبه به قال السعد اى في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه وكتب عليه المحقق ما نصه قوله اى في الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريق الكنايه كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لان في الكلام مقدرا انتهى فترى لكن في عبد الحكيم على المطول ما نصه قوله اى في الكاف ونحوها لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك ففي الكاف اولى لا بطريق الكناية كما في قولك مثلك لا يبخل فانه لا يدخل فيه النحو كما لا يخفى انتهى اى لان معنى مثلك لا يبخل على طريق الكناية انت لا تبخل فلو كان هذا من قبيل الكناية لكان معناه في الكاف فلا يشمل نحو الكاف كما لا يشمل مثلك لا يبخل غير المخاطب وجواز ارادة المعنى الاصلي مع المعنى الكنائي لا ينفع لان كلا من الكاف ونحوها مقصود لان الثاني تابع في القصد فتدبر وقوله او الثلاثة فيه ان اسم الاشارة من المتن وهو لم يذكر القسم الثالث الذي هو المقدر بني حتى يرجع اسم الاشارة اليه لكن هذا الاحتمال الاخير بالنظر للشرح مع المتن لا بالنظر للمتن في حد ذاته وقد تقدم نظير ذلك وقوله جميع ذلك اسم الاشارة عائد على التابع والمراد بالجميع الانواع الاربعة التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل وقوله ما اردنا قال الشيبيني كان اللائق ان يقول هذا ما اراد شيخي واستاذي شيخ الوقت والطريقة الشيخ عباس الازهري ان اذكره فانه قال اول الكتاب حملني عليه شيخ الخ وذلك متبادر في طلبه منه فالادب ان يكون على مراد شيخه في الذكر لا على مراده هو نعم ان حملت النون في قوله اردنا عليه وعلى شيخه واراده هو بالتبع لارادة شيخه فلا يرد ذلك كما لا يرد ما قد يقال اللائق ان يترك نون العظمة وان كان يقال اتى بها بالنظر الى تعظيم الله له بتاهيله اياه لهذا الصنيع البديع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والصلاة والسلام على سيد الخلق اجمعين وعلى آله وصحبه والتابعين ما دامت السموات والجنة مع الارضين

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيد السادات سيدنا محمد وآله
واصحابه اولى الدرجات وتابعيهم باحسان الى يوم تقوم فيه اهل الارض والسموات
اما بعد فقد تم طبع تقرير الشيخ الانبابى على حاشية ابى النجا بمطبعة وادى النيل
المصرية الكائنة بخط باب الشعريه فى اوائل شهر رمضان المبارك سنة
١٢٩٣ ثلاثة وتسعين ومأتين بعد الالف من هجرة من خلقه الله على
اكمل وصف صلى الله وسلم عليه وآله وكل منتسب اليه على ذمة
ما التزمه الموفق بعناية الملك التواب الشيخ طلبه عبد
الوهاب أناله الله جزيل الثواب وقد اعتنى
بتصحيحه وتحسين وضعه وتنقيحه بمقابلته على
نسخة مؤلفه على قدر الامكان الراجى عفو ربه
واكرامه حسن ابن الشيخ ابو زيد سلامه
اثابهما الله دار السلامه يوم الحسرة
والندامه وجميع المؤمنين
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه وسلم
آمين
تم